الثلاثاء 28 شباط 2023
العدد 4860 السنة السابعة عشرة
Mardi 28 Février 2023 no 4860 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

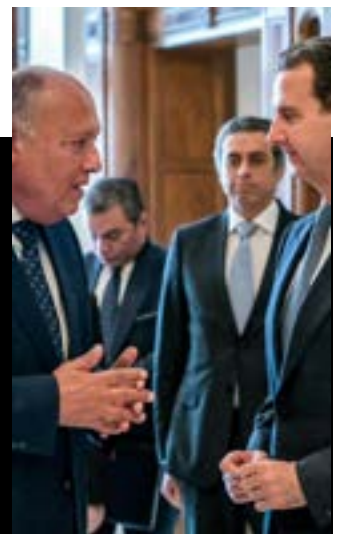

الحدث

القاهرة - دمشق
ولّى زمن القطيعة

12

الاساتذة يرفضون «رشوة» الحكومة: العام الدراسي نحو المجهول [6]

الثنائي يبدأ البحث عن خليفة ابراهيم [4]

مرحلة جديدة من التحقيقات

سلامة سيرحل... سياساته ستبقى

[3ـ2]

(هيثم الموسوي)

فلسطين

سُعار المستوطنين
هذه لحظتنا!

10

05
تقرير
اليرزة vs اليرزة
التوتر يتصاعد

13
العراق

غموض صدري حيال تودد المالكي

14
قضية

صوت جبهة الرفض الأفريقية يتعاظم

على الغلاف

ملاحقة شركاء سلامة الأجانب: 12 مصرفاً في سويسرا

القضاء الأوروبي يصر على استجواب الحاكم في بيروت

رلى إبراهيم

يعود الوفد القضائي الأوروبي الذي يضم قضاة تحقيق من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ إلى بيروت، منتصف الشهر المقبل، لاستكمال التحقيقات التي بدأها قبل شهر في ملف تورط حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في عمليات اختلاس وتبييض أموال.

عودة القضاة الأوروبيين تأتي في ظل معطيات جديدة أبرزها ادعاء المحامي العام الاستئنافي القاضي رجا حاموش على سلامة وشقيقه رجا ومساعدته ماريان الحويك وكل من يظهره التحقيق بجرائم اختلاس وتبييض أموال وتهرب ضريبي وتزوير وإثراء غير مشروع، وإحالة الادعاء إلى قاضي التحقيق الأول في بيروت القاضي طارق البيطار.

اسئلة حول موقف قاضي التحقيق اللبناني من عمل الوفود الاوروبية وهل يوقف تحقيقاتها ام يسهلها؟

التحقيق الأول في بيروت القاضي شربل أبو سمرا، لاستجواب المدعى عليهم وإصدار المذكرات القضائية اللازمة بحقهم. هذه التطورات قد تنعكس سلباً على مسار التحقيقات الأوروبية. ففيما حين تمكن القضاة الألمان والفرنسيون من استجواب بعض المشتبه فيهم في قصر العدل خلال زيارتهم السابقة، سيكون عليهم الخضوع هذه المرة لقرار القاضي أبو سمرا. وثمة تخوف هنا من أن يرفض الأخير طلباتهم أو يطلب إرجاء زيارتهم بحجة عدم إنهائه دراسة الملف، وتحت عنوان الحرص على المصلحة الوطنية. هذا الإجراء، إذا ما حصل، سيحول دون قدرة القاضية الفرنسية أود بوروزي على الادعاء على سلامة لأن القانون الفرنسي يحتّم عليها استجوابه قبل اتخاذ أي قرار بحقه او وضعه Mise en Examen. والأمر نفسه بالنسبة إلى لوكسمبورغ. فيما يمكن للقضاة الألمان وحدهم الادعاء على الحاكم من دون استجوابه، وبالتالي المبادرة قبل الفرنسيين إلى حجز أمواله المشتبه بتبييضها. وبحسب المعلومات، فإن اللائحة التي أعدّتها القاضية بوروزي للاستجواب تشمل عزمي ميقاتي نجل طه ميقاتي شقيق رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في ما خص تحويلات مالية مشتركة بين عائلة ميقاتي ورياض سلامة، في حين يردد لبنانيون على تواصل مع مسؤولين فرنسيين أن باريس لم تعد تريد التعاون مع الرئيس ميقاتي ربطاً بملفات مختلفة بينها الفيتو السعودي على عودته إلى رئاسة الحكومة.

وفي سياق آخر، لم تعد التحقيقات الأوروبية تتمحور حول سلامة وشقيقه رجا فقط، بل تتسارع الإجراءات في الخارج، وفي سويسرا على وجه الخصوص، استكمالاً لتحقيقات تتعلق بملف مفتوح لدى النيابة العامة الاتحادية في جنيف منذ عام 2020 في قضايا تبييض أموال واختلاس أبطالها الأخوان سلامة وماريان الحويك ومصارف سويسرية وأخرى لبنانية. وثمة تطور لافت في هذا الإطار، يكمن في اتخاذ الهيئة التنظيمية المالية في سويسرا FINMA إجراءات قضائية ضد مصرفين لبنانيين هما بنك عودة وبنك ميد، بعد تحقيقات تقوم بها الهيئة بناء على شكوى قدّمتها العام الماضي مجموعات لبنانية وسويسرية تطالب التحقيق في أنشطة مصارف سويسرية لها علاقة بسلامة.

ونشرت مجموعة Accountability Now السويسرية على حسابها على «تويتر» أنه بنتيجة الشكوى المقدمة من قبلها ضد «بنك عودة» و«بنك ميد» وHSBC و JULIUS BAER، بدأت الإجراءات الرسمية في سويسرا ضد مصرفين متورطين بتبييض أموال ناتجة من عمليات فساد قام بها سياسيون لبنانيون. علماً أن FINMA بدأت منذ أشهر التحقيق بشأن 12 مصرفاً سويسرياً مشتبهاً بتورطها في التحويلات التي أجراها كل من رياض ورجا سلامة عبر حساب مصرف لبنان أو عبر حساباتهما الشخصية أو حسابات شركات يملكان الحق الاقتصادي فيها، تتراوح قيمتها بين 300 و500 مليون دولار. وبحسب الصحف السويسرية، أودع رجا سلامة 250 مليون دولار في حسابه الشخصي في مصرف HSBC في جنيف، ومبالغ أخرى في UBS و Credit Suisse و Julius Baer و EFG و Pictet. هذه التحويلات تمت بواسطة شركة خارجية مسجلة في جزر العذراء البريطانية باسم «forry associates" التي أنشئت عام 2001. وهو ما دفع سويسرا إلى تجميد بعض هذه الأموال من دون أن تكشف الجهات القضائية عن حجمها. في حين أن الجزء الآخر استخدمه سلامة وشقيقه لشراء عقارات في أوروبا.

تفاصيل هذا الملف ليست جديدة وهي مدرجة بالكامل في طلب التعاون القضائي المرسل من النيابة العامة الاتحادية بواسطة وزارة العدل السويسرية إلى السلطات اللبنانية في 27 تشرين الثاني 2020. يومها طلبت النيابة العامة التعاون مع لبنان في سياق اشتباهها بأن رياض ورجا سلامة قاما بغسل أموال في سويسرا مصدرها عمليات اختلاس محتملة على نحو يضر بمصرف لبنان اعتباراً من عام 2002، وبمبالغ تفوق 300 مليون دولار على أقل تقدير. وقد عادت عمليات الاختلاس بالفائدة على الأخوين سلامة وأفراد من أسرتهما أو محيطهما ومنهم ماريان الحويك مساعدة الحاكم. وأتت المراسلة على ذكر الحسابات المصرفية لكل من رجا ورياض سلامة في المصارف السويسرية وحساب الشركات التابعة لهما وكل التحويلات المالية التي قاما بها على مر سنوات داخل سويسرا وخارجها.

(هيلم الموسوي)

وقائع التحويلات المالية بحسب القضاء في سويسرا

سجلت السلطات السويسرية تحويلات من حساب مصرف لبنان بأكثر من 333 مليون دولار مصدرها مصرف لبنان إلى حساب شركة Forry تحت عنوان عمولة وساطة مقابل بيع سندات خزينة لمصلحة البنك المركزي. صاحب الحق الاقتصادي للشركة هو رجا سلامة. بقي الحساب قائماً منذ عام 2001 حتى عام 2016. وقامت الشركة بتحويل هذه المبالغ إلى حساب مصرفي مفتوح باسم رجا سلامة في HSBC في سويسرا، ليقوم رجا بتحويل 207 ملايين دولار من حسابه هذا، على دفعات، إلى حسابات مصرفية مختلفة باسمه في 4 مصارف في لبنان (ميد وبلوم والاعتماد اللبناني وعودة سرادار) تحت إشارة «نفقات خاصة».

كما لاحظت النيابة العامة في كانون الثاني 2008 فتح حساب مصرفي باسم WEST LAKE COMMERCIAL INC في بنما julius bar & co ag في زوريخ، وصاحب الحق الاقتصادي هو رياض سلامة. وقد تلقى حسابه أكثر من 7 ملايين دولار من 18 نيسان 2008 حتى كانون الثاني 2012 من حساب شركة FORRY.

وفي 3 تشرين الثاني 2011، حولت WEST LAKE COMMERCIAL INC مبلغ مليون و600 ألف فرنك سويسري إلى حساب مصرفي باسم SA 2 SI (شركة مقرها جنيف وصاحب الحق الاقتصادي فيها رياض سلامة) مفتوح لدى EFG BANL AG في زوريخ.

كما تلقت ماريان الحويك بين عامي 2008 و2013 من شركة WEST LAKE COMMERCIAL INC نحو مليون فرنك سويسري أودعتها في حساب مصرفي مفتوح باسمها لدى مصرف JULIUS BAR وفي حساب مصرفي باسم RISE INVEST SA في المصرف نفسه.

وفي 25 تشرين الأول 2011، تم تحويل 900 ألف فرنك سويسري من حساب فوري إلى حساب SA 2 SI لدى مصرف EFG في سويسرا.

وفي 4 تشرين الأول 2013 حوّل مليونان و156 ألف دولار من حساب «فوري» إلى حساب رجا سلامة في HSBC. وفي اليوم نفسه حوّل مليونان و154 ألف دولار من هذا الحساب إلى حساب شركة SA 2 SI. وفي 7 آب 2019، حوّلت هذه الشركة 7 ملايين و335 ألف فرنك سويسري لفائدة حساب مصرفي باسم RED STREET 10 SA لدى UBS SWITZERLAND AG. ووفق ما جاء في المراسلة، فإن صاحب الحق الاقتصادي في الشركة هو رياض سلامة الذي استخدم المبلغ لشراء عقار أو أكثر في سويسرا.

في حزيران 2016، فتح رياض سلامة حساباً مصرفياً باسمه لدى CREDIT SUISSE AG، ورد إليه بين 2016 و2019 ما مجموعه 4,15 مليون دولار من حساب باسم رياض سلامة مفتوح لدى مصرف لبنان.

وفي تشرين الثاني 2018، فتح الحاكم حساباً لدى BANQUE PICTET & CIE SA في سويسرا، وورد إليه في 8 تشرين الثاني 2018 مبلغ مليوني يورو من حسابه الخاص في مصرف لبنان. وفي اليوم نفسه، تلقى الحساب نفسه 3 ملايين دولار من حسابه أيضاً في المصرف.

وفي 2008 فتح رياض سلامة حساباً في JULIUS BAER. وفي نيسان 2012 أعطى توجيهات إلى المصرف السويسري بتحويل سندات مالية إلى بنك عودة. وتلقى المصرف السويسري التوجيه بالتحويل بوصفه DELIVERY FREE OF PAYMENT مع توضيح بأن مشتري السندات قد حصل على التوجيه بتسوية الصفقة على حساب مفتوح لدى FEDERAL RESERVE BANK NY. وما زالت الحسابات باسم رياض سلامة لدى UBS وCredit Suisse & Pictet CIE SA مفتوحة حتى اليوم، فيما أمرت النيابة العامة باحتجاز الأموال التي تحتويها.

ابراهيم الأمين

سلامة سيرحل... سياساته ستبقى

قبل انطلاق الاحتجاجات في بيروت وبعدها، مروراً بأعمال التدقيق الجنائي، وصولاً إلى انطلاق التحقيقات اللبنانية والأجنبية في ملفه، بقي السؤال هو نفسه: هل يُقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومن يخلفه؟

عملياً، يعرف اللبنانيون أن سلامة ليس سوى رأس جبل الجليد في ملف المحاسبة العامة. لعب الرجل دوراً مركزياً في إدارة السياسة النقدية وتوسع نحو السياسات المالية والاقتصادية، وسيطر على عمل القطاع المصرفي من جهة، وإدارات كبيرة في الدولة وفي القطاع الخاص، وكان له دوره البارز في كبت الأصوات المعترضة من خلال إدارته عمليات تمويل مشتبه فيها لغالبية وسائل الإعلام في لبنان.

لكن الحاكم ما كان ليقدر على هذا كله من دون شركاء حقيقيين. وهؤلاء ليسوا فقط من يشتبه القضاء اللبناني والأجنبي بتورطهم في عمليات الاختلاس وتبييض الأموال، بل هم أركان الحكم الذين لم يقتربوا من منصب سلامة طوال ثلاثة عقود. وهو من رافق أربعة رؤساء للجمهورية وأكثر من سبعة رؤساء للحكومة، وعدداً كبيراً من وزراء المال والاقتصاد والنواب، ومن تربعوا في سدة ديوان المحاسبة ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة التمييزية والنيابة المالية وقيادات الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية على اختلافها، وجمعية المصارف وغرف التجارة والصناعة والنقابات المهنية، والأحزاب الكبيرة والصغيرة، الحيوية منها أو التي أصابها الضمور... عايش سلامة أجيالاً من القيادات السياسية والرسمية، وعايشته بقهر أجيال من اللبنانيين ممن عانوا ويعانون اليوم الأمرّين نتيجة كل السياسات التي كان سلامة وجهها الدائم.

في الوقت نفسه، لم يكن سلامة يحظى بدعم هؤلاء فقط، ولم يكونوا من يخشاهم كل الوقت، بل كان يحظى بغطاء من الولايات المتحدة ودول عربية وغربية ومصارف ومستثمرين من العالم العربي، وربطته علاقات قوية بكبريات الشركات المالية العالمية، وكان مصدراً للرزق لكثيرين في العالم، سواء من خلال عمليات بيع السندات أو من خلال تعاملاته الشخصية التي تتكشّف الآن في التحقيقات التي تجرى في الخارج. ولسلامة صداقات واسعة في كل الأندية الاقتصادية والمالية والديبلوماسية من خارج لبنان... لذلك كله، لم يكن من المبالغ فيه وصفه بالحاكم بأمره!

على أن كل ذلك يقود مجدداً إلى السؤال الأهم: كيف تكون خلافة سلامة، ومن يتخذ القرار التنفيذي بخطوة من هذا النوع، وما هي الانعكاسات المباشرة لخروجه من المصرف المركزي، وأي حقول للألغام يجب تفكيكها لوقت طويل بعد خروجه، ومن هي الجهة أو السلطة التي تملك تصوراً لسياسات بديلة، تعمل على احتواء المضاعفات وحصر الخسائر، وتفتح الباب أمام علاجات من نوع جديد؟

عملياً، يعرف اللبنانيون أن غالبية وازنة من القيادات على اختلاف مناصبها كانت متورطة مع سلامة، بشكل أو بآخر، حتى أن الرجل يعرف غالبية الأسرار المالية لهؤلاء، ولآخرين من خصومه أيضاً. وهو، بحكم موقعه ودوره ونفوذه، قادر على الأقل على ابتزاز جسم كبير ممن مروا على الخدمة العامة في لبنان، ومن المرجعيات الدينية والأهلية وغير الحكومية. وفي وقت لاحق، صار سلامة قادراً على منع تعيين بديل له، انطلاقاً من الاختلافات الفعلية بين وجهات سياسية واقتصادية سادت مراكز القرار في الدولة، خصوصاً بعد وصول العماد ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية. وحتى في لحظتنا الراهنة، فإن الحديث عن اختيار بديل لسلامة، أمر معقد، ليس بسبب عدم وجود حكومة كاملة الصلاحيات فحسب، بل لأن القوى السياسية على المسرح اليوم غير قادرة على الوصول إلى توافق حقيقي وسريع على بديل عنه، فكيف والخارج يريد أن يكون له دوره في هذا الملف... من الولايات المتحدة التي تعتبر منصب حاكم المصرف المركزي في دول كثيرة من العالم، ومن بينها لبنان، منصباً يخصها، وتشترط أن يتم اختيار من يكون متعاوناً من دون نقاش مع وزارة الخزانة الأميركية، إلى فرنسا التي يريد رئيسها إيمانويل ماكرون ورجال المال والأعمال فيها وضع اليد على مصرف لبنان، وهو حال جهات عربية أيضاً تعتقد أن اسم الحاكم أساسي في تعاملها مع المصرف المركزي في لبنان.

إطاحة الحاكم ضرورية لكن العلاج بإطاحة شركائه في كل مؤسسات الدولة ومحماته في السياسة والإعلام

اليوم، لا يبدو أن سلامة يفكر بالتنحي. على الأقل هذا ما ينقل عنه، كما لا يبدو أن في عقل أهل الحكم أي نية للبحث في مخرج لإقالته أو تنحيته أو إقناعه بالتنحي. ولأن الأمر على هذه الصورة، يصبح السؤال حول أهلية وصدقية من يتولى مهمة تعيين البديل. إذ إن من وفروا الحماية لسلامة طيلة ثلاثة عقود، لن يأتوا بأحسن منه، إلا في حال اعتبار الغرب لبنان دولة فاشلة، وفي حال فقدنا ما بقي من رصيد احتياط المصرف المركزي بالعملات الأجنبية، وألزمنا التوقيع على برنامج عمل مع صندوق النقد الدولي من دون نقاش... عندها سيختار صندوق النقد لنا حاكماً جديداً، لن يكون علينا سوى إطاعته، وربما لتمرير سياسات تكون أكثر سلبية من تلك التي يقوم بها سلامة الآن.

بما خص الرجل نفسه، يبدو أن الضغط النفسي الذي يعانيه جراء ملف الملاحقات القاضية قد أتعبه إلى درجة بات يفكر معها جدياً بترك منصبه. لكنه يعرف أن الأمر لم يعد بالسهولة التي كان عليها عند انتهاء ولايته الأخيرة قبل ست سنوات، ولا هو أيضاً بالسهولة التي كان عليها إثر حراك 17 تشرين عام 2019، ولا عند تقدم التحقيقات اللبنانية أو الأوروبية حول أعماله. فسلامة إن ترك منصبه اليوم، قد يواجه صعوبة جدية في تمضية وقته التقاعدي براحة، وسيكون مضطراً للبحث عن ملاذ آمن يقيه الملاحقات القضائية. ومع ذلك، فقد أعلن أنه سيترك منصبه عند انتهاء ولايته في تموز المقبل، ويتردد أن البحث جار له عن فيلا في دبي.

لكنه، في مجالسه الضيقة، يشير إلى أنه يدرس التوجه إلى أوروبا. ويقول إنه يعد العدة إدارياً لترك منصبه والسفر قبل أيام من انتهاء ولايته. وهو مقتنع بأن الاتهامات الموجهة إليه باطلة، وستثبت براءته، حتى لو أدين شقيقه رجا بالجرم المنسوب إليه. وهو أبلغ من يتواصلون معه أنه قرر اعتماد سياسة جديدة، من الآن حتى انتهاء ولايته، تقضي من جهة بعدم الاستجابة بعد الآن لأي طلب من المصارف في لبنان، بل سيمارس ضغطاً عليها لتزويده بكميات إضافية من الدولارات الطازجة، وأنه، من جهة أخرى، سيقاوم كل الضغوط من الحكومة لتفادي أي إنفاق إضافي من الاحتياطي بالدولار، وأن لديه خطة لأن يكون حجم الاحتياط عند مغادرته نحو عشرة مليارات دولار، سيجمعها في الأشهر المقبلة، سواء من السوق السوداء أو من خلال إلزام المصارف بتوفير مزيد من السيولة لتغطية عجوزاتها. وهو عند انتهاء ولايته سيقول: لقد أدرت الأزمة بكل مفاصلها بصعوبة كبيرة، وأنفقنا الكثير لعدم حصول انهيار شامل، ومع ذلك، فها أنا أترك لكم مليارات كثيرة في المصرف المركزي، وأترك لكم ذهباً لم ألمسه طوال فترة الأزمة. ويضيف: فعلت ذلك من خلال سياسات وتعاميم لا أعلم إن كان هناك من هو قادر على تغييرها بعدي، وأي أدوات سيلجأ إليها خليفتي لمعالجة الأزمة لاحقاً؟

يريد سلامة، ضمناً، أن يصيب وعينا بفيروس أن الحل كان بيده، وأنه بعد خروجه من منصبه، لن يكون هناك من يملك أدوات مختلفة أو حلاً آخر. وهو في ذلك محقّ، لأن أي حل مختلف يحتاج إلى استراتيجية مختلفة جذرياً. ويصعب علينا أن نصدق أن القائمين على المؤسسات الرئيسية في البلاد اليوم، أو أن القوى الكبيرة لديها مشروعها المختلف، وسيكون ضرباً من الجنون أن نتوقع تفاهماً وطنياً من نوع جديد، يطيح كل ما عمل عليه سلامة، لأن في ذلك نسفاً لأساسات جمهورية ما بعد اتفاق الطائف... وهذا ليس هدفاً لأحد في لبنان اليوم!

بعدما نجا الرئيس الراحل كميل شمعون من محاولة اغتيال، سأله أحد الصحافيين: متى ستتوقف عن العمل السياسي فخامة الرئيس؟. ابتسم شمعون وأشار إلى قلادة في رقبته وفيها رمز لسيدة التلة قائلاً: هي تحميني... وسأبقى أعمل في السياسة عشرين سنة بعد وفاتي!

يبدو أن سلامة يريدنا، ومعه من يقودون هذه البلاد، أن نبقى أسرى سياساتهم لأجيال كثيرة مقبلة!

قضية اليوم

ميقاتي «لم يعثر» على مخرج قانوني للتمديد
ثنائي أمل وحزب الله يفتح النقاش حول خليفة إبراهيم

ميسم رزق

لم يبقَ للواء عباس إبراهيم على رأس المديرية العامة للأمن العام سوى أيام. نُسِفَ التمديد وحُسِمَ الأمر الذي أبلَغ به إبراهيم أمس بأن «لا مجال للبقاء»... لتحضر أزمة «البديل» المفتوحة على كثير من الاحتمالات. علماً أن غالبية المعطيات تشير إلى أن البحث عن «الخلف» ليس محكوماً بـ «التراتبية العسكرية»، وأن البحث جارٍ حول عدد من الأسماء التي يُمكن أن تتولى المهمة إلى حين تعيين بديل أصيل.

وبعد أسابيع من محاولة اجتراح مخارج قانونية تسمح بالتمديد للواء إبراهيم، وصلَت الأمور إلى طريقٍ مسدود. وفي ذلك مؤشر واضح على غياب التوافق السياسي لإنجاز الخطوة. في الشكل، لا يمانع أحد ببقاء إبراهيم، أما في المضمون فلم يعتبر أحد أن المعركة معركته.

> النقاش حول المدير الجديد يتطرف إلى مواصفات توهل صاحبها لادوار سياسية وامنية وإدارية وديبلوماسية

عليه، اعتباراً من 2 آذار المقبل، لن يعود إبراهيم مديراً للأمن العام. فيما السؤالان اللذان ينتظران الإجابة عليهما: الأول، لماذا تُرك إبراهيم وحيداً علماً أن الجميع يتقاطع حول أن التمديد له كان سهلاً لو توافر القرار السياسي؟ والثاني من سيخلف اللواء في المنصب؟

لا يرتبط السؤال الأول بشخص إبراهيم كمدير للأمن العام حصراً، وإنما بالأدوار التي أُنيطت به في السياسة والأمن والديبلوماسية، وتخطت بأشواط مسؤولياته في المديرية. لذلك، كان المسار الذي رافق محاولات التمديد له محط أنظار، بدءاً من الجلسة التشريعية التي لم تحظ بنصاب دستوري أو سياسي أو ميثاقي بسبب رفض القوات اللبنانية عقد جلسة تشريعية في ظل الفراغ وتراجع التيار الوطني الحر عن المشاركة فيها، مروراً بفشل محاولات إقناع النائب جبران باسيل بحضور جلسة تشريعية من خلال إدراج مشروع قانون الكابيتال كونترول، وليس انتهاء باللقاءات التي عقدها إبراهيم نفسه مع عدد من الشخصيات من بينها باسيل، الذي قيل إنه وعده بالمشاركة في الجلسة ثم تخلّف عن وعده، إضافة إلى ما تردّد عن عدم حماسة رئيس مجلس النواب نبيه برّي أساساً للسير في التمديد، رغم أن عين التينة كانت بين المحطات التي قصدها إبراهيم أكثر من مرة للغاية نفسها.

مع إغلاق الباب التشريعي أمام التمديد، اتجهت الأنظار إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي حاول إبعاد هذه الكأس عن مجلس الوزراء، محيلاً المهمة إلى وزير الداخلية بسام المولوي، وموحياً بأنه يفعل ما في وسعه، لكن «كله بالقانون». فكلف عدداً من الحقوقيين درس المخارج المقترحة للتمديد مشترطاً التوصل إلى آلية غير قابلة للطعن أمام مجلس شورى الدولة. وبعد مماطلة معهودة من رئيس الحكومة، أبلغ ميقاتي من يعنيهم الأمر ليل أول من أمس، عشية جلسة مجلس الوزراء، أن لا مخرج قانونياً صلباً يتيح التمديد. وفي الجلسة التي انعقدت أمس، أبلغ ميقاتي الوزراء أن «لا إمكانية للتمديد للوأد إبراهيم داخل مجلس الوزراء لأن الأمر يحتاج إلى قانون».

بذلك، انتقل البحث منذ يوم أمس إلى الاسم الذي سيحلّ مكان إبراهيم. فبحسب القانون، يفترض أن يتولّى المهمة المدير العام بالوكالة، وهو المنصب الذي شغله العميد الياس البيسري بعد تعيينه عام 2019 لمدة عام واحد فقط، أو تؤول المهمة إلى الضابط الأرفع رتبة في المديرية (العميد رمزي الرامي). وفي هذا الإطار، قالت مصادر مطلعة إن مصير البيسري مرتبط بقرار اللجنة الطبية التي ستجتمع اليوم للبت في وضع خاص بالرجل. إذ يمكن تأجيل تسريحه عملاً بأحكام المادة 55 من المرسوم الاشتراعي 102/1983 الذي يطبّق على قوى الأمن الداخلي والأمن العام، وتنص على أن تأجيل التسريح ممكن في حال كان في وضع اعتلال لم يبت به. وفي هذه الحال، يبقى بصفته السابقة حتى صدور مقررات اللجنة الصحية. وإذا أصدرت اللجنة قراراً تثبت فيه الاعتلال يُسرّح البيسري ليحل محله الرامي، أما في حال أجّلت تقريرها لأشهر فيحل البيسري مكان إبراهيم إلى حين صدور التقرير.

(هيثم الموسوي)

رغم ذلك، تجري مداولات لاختيار خلف شيعي لإبراهيم لإدارة المرفق بصورة مؤقتة إلى حين تعيين بديل عنه مع تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، أو تثبيته مديراً عاماً أصيلاً. لذلك، تنطلق الاتصالات من سعي ثنائي أمل وحزب الله إلى تكليف ضابط شيعي من ملاك الأمن العام نفسه، أو من ملاك الأسلاك العسكرية الأخرى، وسط نقاش أولي حول المواصفات المفترض توافرها في المرشح، لجهة قدرته على إدارة مؤسسة بهذا الحجم من جهة، والقيام بأدوار إضافية يفرضها الموقع كما هي الحال مع كل من تعاقبوا على المنصب منذ عقود طويلة، على أن يؤخذ في الاعتبار أنه ستكون أمام الخلف مهام توجب عليه التعاون الوثيق ليس مع الحكومة من خلال وزارة الداخلية فقط، بل أيضاً مع رئيس الجمهورية الذي بقيت له بعد اتفاق الطائف صلة خاصة بالمدير العام للأمن العام. كما يجري التركيز على ضرورة امتلاك الشخصية المرشحة تجربة ومؤهلات لإدارة التواصل السياسي والتنسيق اليومي مع الجهات الأجنبية في لبنان والأجهزة الأمنية في العالم.

كذلك تأخذ المداولات في الاعتبار ألا يؤدي الاختيار إلى الإطاحة بعدد كبير من الضباط المساوين للمرشح أو الأعلى منه رتبة في المديرية نفسها، إذ يقضي العرف بوضعهم بالتصرف، علماً أن خطوة كهذه قد تؤدي إلى خروج عدد غير قليل من الضباط من طائفة معينة من دون بقية الطوائف. ومن بين الأسماء التي يجري التداول بها من داخل الأمن العام الضباط فوزي شمعون ومرشد سليمان وخطار ناصر الدين، ومن خارج الأمن العام، يجري التداول باسم قائد جهاز أمن السفارات موسى كرنيب.

أما في ما يتعلق بآلية تعيين أو تكليف ضابط جديد بإدارة المرفق لحين تعيين بديل، فإن الاجتهادات القانونية واضحة لجهة إمكان أن ينتدب وزير الداخلية المسؤول عن قوى الأمن والأمن العام، ضابطاً من الملاك العسكري لتولي هذه المهمة، وفي حال أدى اختيار أحد الضباط إلى إزاحة آخرين، يتم إما نقلهم إلى مهام في أسلاك عسكرية أخرى أو وضعهم في تصرف وزير الداخلية الذي يكلفهم بمهام يحددها وفق مقتضيات الحاجة.

تقرير

اليرزة vs اليرزة: التوتر يتصاعد

عبدالله قمح

وصلت العلاقة بين وزير الدفاع موريس سليم وقائد الجيش العماد جوزيف عون إلى مستوى غير مسبوق من التوتر لم تشهد مثله علاقة الأخير بالوزراء الثلاثة الذين تعاقبوا على الدفاع منذ تعيينه في منصبه، والذين اصطدم بهم جميعاً.

وعلمت «الأخبار» أن وزير الدفاع قرّر عدم استقبال البريد الوارد من قيادة الجيش أو «المفتشية العامة» التابعة له بوصفها «غير قانونية» حتى إشعار آخر، ما يعني عملياً تعليق العلاقة بين المؤسّسة الأمنية الأم والوزارة الوصية عليها، ووقف المراسلات من داخل المؤسسة إلى خارجها وبالعكس، إلى الوزارات والمؤسسات التي تُضطر عادة قيادة الجيش إلى مخاطبتها عبر وزارة الدفاع. غير أن سليم استثنى من القرار البريد الصادر عن «المديرية العامة للإدارة» التي عُيّن العميد منير شحادة أخيراً على رأسها، أي كل ما يتعلق بالمتطلبات والاحتياجات اليومية للعسكر من طبابة وغذاء ونقل وتفاصيل لوجستية أخرى. وتأتي خطوة سليم رداً على «تعطيل الدائرة القانونية في الغرفة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع من خلال إصدار مذكرة

(هيثم الموسوي)

تشكيلات قضت بفصل رئيس دائرة الشؤون القانونية العقيد الياس أبو رجيلي وأمين السرّ العميد كارول تامر

> وزير الدفاع يرفض استقبال البريد الوارد من قيادة الجيش

من دون التشاور مع وزير الدفاع»، وفق مصادر قريبة من سليم، إضافة إلى «الإمعان من جانب قيادة الجيش في إهانة زوار الوزير عبر منعهم من ركن سياراتهم في باحة وزارة الدفاع وإجبارهم على تركها عند البوابة الخارجية والتوجه إلى المبنى حيث يقع مكتب الوزير سيراً على الأقدام والتدخل في شؤون الوزارة وتجاهلها».

وفي سياق التوتر أيضاً، تفيد معلومات بأن عون يبحث في إصدار مُذكّرة إدارية داخلية تقضي باعتبار بطاقات «تسهيل المرور» الصادرة عن مديرية المخابرات في الجيش بمثابة رُخص حيازة سلاح فردي، رداً على قرار وزير الدفاع عدم توقيع (أو إصدار) رخص حيازة السلاح المرفوعة من جانب «مكتب القائد» حصراً، علماً أنه «قنّن» إصدار الرخص إلى الحدود الدنيا ما انعكس سلباً على الطلبات التي تُرفع عادةً من ضباط لمصلحة مواطنين أو عسكريين متقاعدين أو «مخبرين» يعملون لمصلحة الأجهزة، أو تلك التي تعود لقضاة ومسؤولين سياسيين ونواب وجهات حزبية، ما يُعده أمنيون «عرقلة لهم». علماً أن القرار في ما لو جرى اتخاذه، يُعد «غير قانوني» لناحية تجاوزه أصل القانون الذي برّر إصدار مثل هذه البطاقات.

علم وخبر

الكبتاغون أولاً

جال الملحق العسكري السعودي الجديد في لبنان، العقيد الركن فواز بن مساعد المطيري، على رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية في زيارات تعارفية، بدا خلالها مهتماً بالتأكيد على التعاون على ملف مكافحة تهريب المخدرات، خصوصاً الكبتاغون، ومقرّاً بأن الشحنات التي تصل إلى المملكة ويتم ضبطها لا تأتي حصراً من لبنان، لكنها تستخدمه كممر من دول المنشأ. علماً أن عدداً كبيراً من العمليات التي تم كشفها في السعودية وبعض دول الخليج جاءت بناء على معلومات وفّرتها الأجهزة الأمنية اللبنانية.

خلاف بين قهوجي وعقيقي

بعد الخلاف المستشري بين وزير الدفاع موريس سليم وقائد الجيش العماد جوزيف عون، وقع خلافٌ جديد داخل المؤسسة العسكرية. إذ علمت «الأخبار» أن العلاقة متوتّرة جداً بين مدير المخابرات طوني قهوجي ومفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي على خلفيّة اعتراض الأخير على توقيف المخابرات مشتبهاً فيهم من دون مراجعة القضاء المختص!

تحقيق مع شركات تحويل الأموال

بدأ فرع المعلومات بناء على إشارة من النيابة العامة التمييزية التحقيق مع عدد من الشركات والجهات المرتبطة بملف الصرافين، من بينها «omt» و«bob» والكاتب العدل سليم الخليل الذي تربطه صلة بالملف من خلال بنك «credit bank». إلا أن التحقيقات تسير ببطء بسبب تدخل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بحجة أن هؤلاء يعملون مع المصرف المركزي ولا علاقة لهم بالصرافين غير الشرعيين.

تباين «تغييري» حول الاعتصام

عقد اجتماع الجمعة الماضي بين مجموعة من نواب «التغيير»، بولا يعقوبيان وملحم خلف ونجاة صليبا وسينتيا زرازير وفراس حمدان وحليمة قعقور وإبراهيم منيمنة، جرت خلاله مناقشة النتائج التي حقّقها اعتصام صليبا وخلف في القاعة العامة لمجلس النواب. وبحسب المعلومات، فقد كانت المواقف متباينة حيال هذه الخطوة التي لم تكن منسّقة بين كامل أعضاء المجموعة «التغييرية».

تقرير

«العائلات البيروتية» تعود إلى النّظام: الانتخابات في 17 آذار

لينا فخر الدين

رحل الرئيس رفيق الحريري، واعتكف الرئيس سعد الحريري، إلا أن صورتيهما لا تزالان معلقتين في صدر قاعة مقر اتحاد جمعيات العائلات البيروتية. لكن، فعلياً، لم يبقَ منهما إلا صور قديمة وذكرى لنفوذ خفت، حتّى يكاد يختفي.

مع غياب «الحريريّة السياسيّة» التي أنتجت سابقاً انتخابات بـ«المونة» داخل الاتحاد من دون مُراجعة النظام الداخلي، بات أعضاء الهيئة العامّة مُلزمين بالعودة إلى القانون. إلا أنه في اجتماع الهيئة الذي عُقد أمس لتحديد موعد لانتخاب هيئة إداريّة جديدة، بدا أن كثيرين يجهلون المواد القانونيّة.

لذلك، استبق رئيس اللجنة القانونيّة ماجد دمشقيّة اتخاذ أي قرار بالسؤال عمّا إذا كان النصاب مؤمّناً ليتبيّن أن لا نصاب (مع حضور 114 عضواً من أصل 128)، فيما حمي النقاش بين من أشار إلى أنّ الجلسة الثانية لا تحتاج إلى نصاب ومن أكّد أنها تحتاج إلى نصاب الثلثين.

النقاش القانوني نفسه استحضر لدى الحديث عن المهل القانونيّة التي يجب مراعاتها في الدعوة إلى انتخابات؛ بين رافضين لتأجيل الانتخابات إلى ما بعد شهر رمضان احتراماً للمهل، ومتمسكين بتطبيق النظام الداخلي. عضو الهيئة الإداريّة نسيمة الطبش التي قالت: «هل تُريدون تطبيق القانون أم لا؟ القانون لا يُطبّق إلا دوغما»، مؤكّدةً أنّ النظام الداخلي ينص على ضرورة الدعوة إلى انتخابات مع احترام المهل، أي بعد 40 يوماً من اليوم». في حين علت مطالبات بسؤال وزارة الداخلية والبلديات عن المهل، قبل أن يأتي الجواب واضحاً بأن النظام الداخلي «معروف»!

هذا الواقع اختصره دمشقيّة حينما ذكّر الحاضرين بـ«أنّنا اعتدنا على وجود الحريري الأب الذي أسس الاتحاد ثم الحريري الابن. الاثنان كانا يراعيان التوافق داخل الاتحاد، وكنا نراعي هذا التوافق بمن في ذلك العائلات التي كانت تعترض. لكن، اليوم، لا مرجعيّة سياسيّة للاتحاد سوى النظام حتّى إشعار آخر».

ومع ذلك، لم يؤخذ بكل الكلمات التي دعت إلى احترام النظام الداخلي وتحديداً لجهة الالتزام بالمهل القانونيّة. فبعد أكثر من ساعة كاملة من النقاش بين الحاضرين، اقترح عضو اللجنة القانونيّة محمّد خالد الكردي الذهاب نحو الانتخابات قبل انتهاء ولاية الهيئة الإدارية (17 آذار المقبل) مع تقصير المهل لمرة واحدة فقط «باعتبار أن الهيئة العامة هي سيدة نفسها»، علماً أنّ الكردي نفسه كان قد وقّع على قرار اللجنة القانونيّة بعدم إمكانيّة الذهاب إلى الانتخابات التي كانت مقررة الجمعة الماضي لعدم مخالفة القانون!

في المقابل، يعتقد البعض أنّ «كبّ» الكردي اقتراح الدعوة إلى الانتخابات في 17 آذار من دون فتح باب الترشيح من جديد لم يكن عفوياً، بل كان تعبيراً عن رغبة «تريو الرؤساء»، أي رئيس الاتحاد الحالي محمّد عفيف بيّوت والرئيسين السابقين محمّد خالد سنو ومحمد أمين عيتاني، خصوصاً أن «الجميع يعرف مدى علاقته بهم». وعليه، يظن معارضو اقتراح الذهاب نحو انتخابات خلافاً للنظام الداخلي أن «طبخة» يحضّرها الـ«تريو»، متخوّفين من إمكانية الطعن في العمليّة الانتخابيّة في حال خسر أحد الفريقين.

> يفتقد الاتحاد إلى «المونة» الحريرية التي كانت تحول دون عدم التوافق

مع تحديد موعد الانتخابات، يتحضّر الاتحاد الحالي محمّد عفيف بيّوت والرئيسين السابقين محمّد خالد سنو ومحمد أمين عيتاني، خصوصاً والأقوى ويمتلكون أصوات أكثر من نصف الهيئة الإداريّة، خصوصاً بعدما تردّد أنّ قياديي «المستقبل» والمحسوبين عليه داخل «الاتحاد» سيقفون معها.

في حين يتحدّث آخرون عن مبادرات توافق تُطرح وإمكانيّة الاتفاق حول اسم واحد يُعتقد أنّه عبد القادر سنو، وإن كانت المعلومات تؤكّد أنّ ترشيح سنو غير قانوني باعتبار أنّه تقدّم بأوراق ترشّحه بعد انتهاء المهلة القانونيّة. وهو ما حصل أيضاً مع الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف سمير حمود الذي كان الاسم الأكثر تداولاً، لعدم تمكّنه من استكمال أوراقه قبل انتهاء المهلة.

تقرير

لم تنجح ليترات البنزين الخمسة، التي أقرّتها الحكومة أمس لأساتذة التعليم في دفعهم إلى إعلان تعليق الإضراب المستمر منذ سبعة أسابيع. الجمعيات العمومية التي ستعقد الاسبوع المقبل هي التي ستحسم الأمر في ما يبدو واضحاً من ردود الفعل الأولى عدم الرضى بعدما جرى تجاهل بقية المطالب

مجلس الوزراء يقرّ مطلباً تربوياً واحداً من السلّة
العام الدراسي نحو المجهول

66 متفرّغاً متقاعداً دخلوا ملاك «اللبنانية»

أقرّ مجلس الوزراء في جلسته، أمس، إدخال 66 أستاذاً متفرّغاً متقاعداً في ملاك الجامعة اللبنانية. هؤلاء تقاعدوا منذ عام 2019، ولم يدخلوا تلقائياً الملاك بحسب العُرف الذي ساد لعشرات السنوات، وهو أن الأستاذ المتفرّغ يدخل ملاك الجامعة إذا تقاعد، بما يعنيه ذلك استحقاقه للمعاش التقاعدي أو التعويض (بحسب اختياره)، واستمرار استفادته من صندوق التعاضد المعني بالتقديمات الصحية والاجتماعية.

وعلمت «الأخبار» أن عدد الأساتذة الذين أقرّ المجلس إدخالهم في الملاك هو نفسه الذي رفعته رئاسة الجامعة إلى وزير التربية عباس الحلبي، الذي رفعه بدوره إلى مجلس الوزراء، «والكلام عن وجود 118 اسماً ليس معلوماً على الأقلّ لدى إدارة الجامعة، ومن لم يجد اسمه في لائحة الداخلين وتنطبق عليه الشروط الإدارية والأكاديمية فليراجع الإدارة المركزية»، بحسب ما قالت مصادر جامعية إدارية.

أما الأساتذة المتفرّغون المتقاعدون فهم من مواليد الأعوام 1957 و1958 و1959. يذكر أن الإدارة أرسلت إلى الوزير منذ نحو يومين لائحة من 5 أسماء من مواليد عام 1956، وهي في انتظار تسلّم ملفات أساتذة آخرين، وخصوصاً أن مجلس الوزراء فتح نافذة لجهة استفادة جميع المتفرّغين المتقاعدين من القرار. وإذا كان القرار يستند إلى القانون 278 بتاريخ 7 آذار 2022، فإن القانون يسمح باستفادة ورثة أفراد الهيئة التعليمية من الحقوق المالية التي تستحق لهم فيما لو جرى تثبيت المتعاقدين المتوفّين في الفترة نفسها.

(الأخبار)

فؤاد بزي

بجدول أعمال «لايت» يتضمّن ثمانية بنود فقط، أقرّت حكومة تصريف الأعمال خمسةً منها، أحدها يتعلّق بـ«تعديل بدل النقل للقطاع التعليمي فقط، من دون أن يشمل موظفي الإدارة العامة، وإعطاء المعلّمين 5 ليترات بنزين يومياً». أما البنود الثلاثة المتبقية، والتي تتعلّق بالتعويضات، ومنها تعويض إنتاجية الموظفين، فقد أحالتها الحكومة إلى «خلية أزمة في وزارة المالية لدراسة الموضوع من مختلف جوانبه بشكل علمي يراعي تأمين الحدّ الأدنى من مقومات العمل في القطاع العام»، ويضاف لما سبق إقرار بند من خارج جدول الأعمال يقضي بـ«تعيين أساتذة مساعدين وأساتذة في ملاك التعليم في الجامعة اللبنانية»، وهم من المتفرّغين المتقاعدين الذين لا يتقاضون معاشاً تقاعدياً منذ إحالتهم إلى التقاعد بسبب تقصير الحكومة أساساً، وعدم إدخالهم في الملاك خلال فترة الخدمة الفعليّة.

مبروك سلفاً

ما إن خرجت مقرّرات مجلس الوزراء أمس، حتى انهمرت التبريكات على أساتذة التعليم الرسمي من كل حدب وصوب، فيما أطلقوا هم حملة سخرية على أنفسهم، فراحوا «يوزعون ليترات البنزين على أقاربهم، أو يقسّمونها على مصاريفهم لتلبية ثمن المآكل والمشرب، مع إبقاء ليتر للادخار خوفاً من نوائب الدهر، وكأنّ هذه العطاءات ستعيد وضعهم الوظيفي إلى ما قبل عام 2019» يقول أحدهم.

أما وزير التربية، فلم ينتظر جفاف حبر محضر مجلس الوزراء، ليطلب مجدّداً من المعلّمين «العودة إلى التعليم وإعادة تسيير العام الدراسي»، قبل تحديد آلية وطريقة صرف هذه الليترات، التي كلّف مجلس الوزراء بها «وزارة الطاقة والتربية والمالية إصدار قرار مشترك حولها».

الإضراب مستمر

وفيما كان متوقّعاً من الأساتذة «الاستسلام والعودة» بعد مقرّرات جلسة مجلس الوزراء أمس، ولكنّ الإضراب مستمر، على رغم محاولات التفريق بين الروابط والضغط على بعض المدارس والثانويات لتفتح أبوابها، لا سيّما في القرى، حيث تتواصل فعاليات إحدى البلدات الجنوبية مع الأساتذة لحثّهم على العودة، على إثر تدخلات حزبية أدّت لتأمين «مبلغ 50 دولاراً كبدلات نقل»، في أمر يهدف إلى «تشتيت الأساتذة ودفعهم لإنهاء الإضراب بالقوة الناعمة»، بحسب أحد مدراء المدارس.

> **سبقت جلسة مجلس الوزراء ليلة إعلامية عاصفة تولّتها كلّ «برامج التوك شو»**

ولكن، «العودة مرهونة بالجمعيات العمومية، التي ستعقد الأسبوع المقبل» بحسب نائب رئيس رابطة الثانوي حيدر إسماعيل الذي يؤكّد «عدم قبض الأساتذة لبدل النقل الجديد قبل شهر أيار المقبل»، مطالباً بـ«آلية واضحة لتسييل قرار مجلس الوزراء الأخير، بالإضافة للحوافز بالعملة الأجنبية من وزارة التربية، التي نسمع أنّها ستكون مقسّطة على دفعات»، مع إشارته إلى «ضرورة تثبيت مكسب بدل النقل، والمطالبة بمفعول رجعي يشمل الفصل الأول من العام الدراسي». كما يرى في قيام وزارة التربية بفصل سلّة المطالب، التي تشمل بدل الإنتاجية من الدولة، والحوافز بالعملة الأجنبية، وإعادة الاعتبار لتغطية تعاونية موظفي الدولة الصحية «تذاكٍ لا داعي له».

كبسة زر

من جهته، يحسم رئيس رابطة المهني سايد بو فرنسيس بـ«أنّ العودة لن تكون مجزّأة بين ملاك ومتعاقد، بل متكاملة، خاصةً في التعليم المهني، الذي لن يتمكن من العمل بجناح واحد، ولن تحصل قبل استكمال سلّة المطالب»، ويرفض بشكل قاطع «تجزئة المطالب، فالوزير لديه كلّ المطالب مكتوبة»، ويحذّر من «المماطلة في وضع آليات صرف مستحقات الأساتذة من الحوافز بالعملة الأجنبية، وتحميلهم مسؤولية العام الدراسي». وعن توافر الأموال بالعملة الأجنبية في وزارة التربية لدفعها للمعلّمين، يشير بو فرنسيس إلى أنّ «الروابط تدخل الاجتماعات مع وزارة التربية بكلّ إيجابية، وتخرج بسلبية، فاليات الصرف هي كبسة زر، لو توافرت الأموال».

تلزيم الخاص بالرسمي

أمّا جلسة الحكومة، فيصفها أحد أعضاء رابطة الثانوي بـ«التمثيلية على الأساتذة»، وقد سبقتها ليلة إعلامية عاصفة على القطاع التعليمي الرّسمي تولّتها كلّ «برامج التوك شو» أول من أمس، بالإضافة لتقارير في نشرات الأخبار حمّل معدّوها أعضاء الهيئة التعليميّة مسؤولية العام الدراسي، والوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد، والفساد المستشري، ووصلت إلى حدّ تأييد أحد أعضاء لجنة التربية النيابية «تلزيم المدارس الرّسمية للمؤسّسات الخاصة لإدارتها، ووصف الإضراب المطلبي بـ«التصييف». أوحى الضغط أنّ «مطلب الأساتذة هو بدل النقل فقط»، بينما يشير نقابي إلى أنّ «المطلوب رأس التعليم الرّسمي وتهشيمه»، طالباً من زملائه «رصّ الصفوف، والتوحّد في هذا الظرف الدقيق وتأجيل الخلاف لمراحل لاحقة، وإلا لن تقوم للتعليم الرّسمي قائمة بعد اليوم».

انقسام المتعاقدين

إلى ذلك يبرز الانقسام بين متعاقد ومِلاك في الجسم التعليمي، إذ يؤكّد حمزة منصور رئيس لجنة متابعة الأساتذة المتعاقدين إلى «استعدادهم للعودة إلى التعليم بدءاً من يوم الاثنين المقبل، في حال إقرار آلية دفع بدل النقل، والحوافز بالعملة الأجنبية عن الأشهر الماضية»، ويتابع منصور بأنّ «الأستاذ المتعاقد يدفع ثمن الإضراب وحده اليوم، إذ لم يعلّم خلال شهري كانون الثاني وشباط، ما يعني أنّه سيحرم من التعويض المالي».

هذا من جهة الأساتذة، أمّا رابطة موظفي الإدارة العامة، فتفاجأ الجميع بموقفها الرافض من الأساس لـ«5 ليترات البنزين، وبدلات الإنتاجية»، إذ تشير نوال نصر رئيسة رابطة الموظفين أنّ المطلب الأساس هو «تعديل الرواتب، وربطها بمنصة صيرفة على سعر 15 ألف ليرة، وهو سعر الصّرف المقرّ اليوم من مصرف لبنان»، وترفض بشكل قاطع «تحويل الموظف إلى مياوم يقبض بدل الإنتاجية يوماً بيوم، ويتبخر هذا الأخير مع تهاوي سعر صرف الليرة».

كلّفت الحكومة وزارات الطاقة والتربية والمالية إعداد آلية لدفع بدلات النقل الجديدة (الأخبار)

تقرير

47 قتيلاً في حوادث السير منذ بداية العام
حياة رهن الصدفة في ظلّ غياب القانون

رحيل دندش

أعاد حادث السير الذي وقع بعد نفق شكا فجر يوم الجمعة الفائت، وأودى بحياة 3 طلاب من جامعة البلمند، تسليط الضوء على قانون السير في لبنان الذي شهد مع الأزمة الاقتصادية ضربة كبيرة تكاد تكون قاضية. فتدهور الحال الاقتصادية للبلاد جرّ معه تدهوراً في تطبيق قانون السير، وتدهوراً في حال الطرقات التي تملأها الحفر والفجوات، وتعطّل الكثير من إشارات السير، وغياب الإنارة في كثير من الأنفاق والطرقات الدولية والفرعية وغياب المعاينة الميكانيكية، وعدم صيانة السيارات، وتخرّج سائقين غير كفوئين نالوا شهادات سوق بالرشوة، إلخ. ليغدو السؤال بعد كلّ ما سبق «لماذا لا تموت الناس على الطرقات؟»، وليس «لمَ تموت الناس على الطرقات؟»

ضرورة التحقيق

لا تزال أسباب الحادث الذي أودى بحياة الطلاب الثلاثة ميرالا عز الدين، داريا مكتبي ومحمد رحال، وإصابة اثنين، مجهولة بحسب أحد خبراء المرور «وفكرة تحميل الشاحنة المسؤولية غير كافية، بل يجب أن يكون ثمة تحقيق يكشف ملابسات الحادث، إذ إن عدم معرفة نتائج التحقيق يترك الأمر للتكهنات التي تستسهل تحميل المسؤولية للطرقات في حين أن حال الطريق هناك جيدة، وذلك للحؤول دون تكرار المأساة». ويضيف خبير المرور، إن صيانة الطرقات المحفرة بالجور لا تعني انتهاء الحوادث. «أحياناً صيانة الطريق تؤدي إلى ارتفاع الحوادث، لأن الناس تستهوي السرعة، فالصيانة يجب ردفها بتطبيق قانون السير الذي عاد تطبيقه إلى المربع الأول. حتى وجود رادار لا يعد رادعاً لأن قيمة المخالفة غير رادعة. وهذا يحتاج إلى مراجعة جذرية لفعالية الإجراءات المتخذة في هذه الظروف».

يشير مصدر في القوى الأمنية إلى أن التحقيق يأخذ وقتاً، في حين أن حادثاً آخر قد يقع، يأتي لينسي الناس الحادث السابق، لافتاً إلى الحاجة إلى إعلام مروري متخصص لمتابعة التحقيقات والكتابة عنها بحيث لا يقتصر الأمر على المناسبات. ورداً على القول إن السير يقع في آخر أولويات قوى الأمن، يشير المصدر إلى أن «أداء كلّ مؤسسات الدولة متراجع، وفي ما يعني القوى الأمنية تراجع العديد، كما أن تسطير المخالفات في ظل إقفال النافعة والمعاينة الميكانيكية عملياً بلا فعالية». هذا نموذج يعكس واقع الحال «حتى البت بالتحقيق يحتاج إلى القضاء الذي كان معطلاً لفترة طويلة». لهذه الأسباب وغيرها المتوقع أن ترتفع حوادث السير «لكن لغلاء البنزين، وتراجع حركة الناس لهذا السبب، دور في انخفاض عدد حوادث السير»!

حياتنا رهن الصدفة

بدوره، يحمّل المحامي لحود مجلس النواب والحكومة «مسؤولية الفلتان الذي نعيش فيه، وحياتنا المرهونة للصدفة البحت». يؤكد أن قانون السير الجديد الذي أخذ نحو 7 سنوات من الدراسة، إلى حين إقراره في مجلس النواب عام 2012، كان واجب التطبيق على مراحل تكون مرحلته الأخيرة هي دفع الغرامات، لأنه لحظ عدة مستويات منها إنشاء نظام النقاط حيث يعطى كل سائق 12 نقطة، يحرم منها تباعاً عند كل مخالفة إلى أن تُسحب منه رخصة القيادة ويمنع من السوق. ويوضح أن القانون لحظ أيضاً «تخريج خبراء مختصين في حوادث السير ومعلمين يعلمون الناس على قواعد القيادة السليمة، وإنشاء وحدة متخصصة في قوى الأمن الداخلي خاصة بالمرور... لكن ذلك لم يطبق، وحتى الغرامات لم تعدل حتى اليوم بما يترافق مع انهيار العملة ما أوصلنا إلى هذه الحال من عدم احترام شروط السلامة العامة والتي تعني ارتفاع عدد الضحايا».

> **بات السؤال بعد كلّ التدهور الحاصل لماذا لا يموت الناس على الطرقات**

مبادرات فردية

وفي وقت تغيب الدولة عن السلامة العامة، يبادر بعض الفنانين لتخفيف مسبّبات الحوادث كانعدام الإنارة، وهي المبادرة التي موّل فيها الفنان ملحم زين مطلع الشهر الجاري تركيب عواكس ضوئية (cateyes) على الحاجز الوسطي من صور إلى خلدة، ومن بيروت حتى نفق شكا بطول إجمالي 120 كلم، لكن تبقى هذه المبادرة على أهميتها أشبه بالشمعة. لأن قيام الدولة بموجباتها وتطبيق جدي لقانون السير واعتباره في أعلى سلم الأولويات هو الذي يحول دون وقوع المزيد من الضحايا. ففي العام 2022 سجل 2113 حادثاً و359 ضحية 2366 جريحاً. أما العام الجاري، فقد سجّل شهر شباط 89 حادثاً مخلّفاً 16 قتيلاً و100 جريح. ليرتفع عدد الضحايا إلى 47 قتيلاً منذ بداية العام.

في العام 2022 سجّل 2113 حادثاً و359 ضحية و2366 جريحاً (هيثم الموسوي)

أخبار

«عمّال الساحة»: الكلمة الأخيرة للحوت!

استمعت إدارة شركة غلاييني التابعة لشركة الشرق الأوسط للخدمات الأرضية في مطار بيروت الدولي (MEAG) أمس إلى عشرة من «عمال الساحة» المتهمين بالتحريض على الإضراب عن العمل صباح الجمعة 17 شباط. المجموعة الثانية من الموظفين ستُعرض على لجنة التحقيق اليوم ليوضع الملف بعدها في عهدة رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت.

يتحدّث رئيس شركة غلاييني، رافي غلاييني، عن 20 موظفاً أُدرجت أسماؤهم على لائحة «المتمردين»، 9 منهم سُحبت بطاقاتهم وعُلّق عملهم، فيما يستمر البقية في العمل بشكل طبيعي، وفق ما ارتأت الإدارة بحسب سلوك كل موظف و«درجة تورطه». الدفعة الأولى التي جرى التحقيق معها أمس أشارت إلى أن توقفها عن العمل لنصف ساعة كان تحركاً عفوياً للمطالبة بتحسين رواتب أفرادها وتقاضي جزء منها بالفريش دولار بعدما اشتدّ الخناق عليهم من دون أن يستمع المسؤولون لشكواهم.

وأكّد جميع الموظفين خلال التحقيق معهم أنه ليست هناك جهة خارجية حرّضتهم لشلّ المطار. وعليه، «يفترض إذا ما كشف التحقيق مع البقية عكس ذلك أن يعود العمال إلى عملهم». هذا المفترض برأي غلاييني، لكنّ «قرار العودة بيد الحوت وحده». وفي حين رأى غلاييني أن مطالب موظفيه «محقّة»، صوّب على خطأ توقفهم فجأة عن العمل، «كان يجب أن يشتكوا لنا، وإذا لم تستمع إليهم جهة معيّنة فليلجؤوا إلى سلطة أعلى».

(الأخبار)

سرقة أرشيف «الوطنية» الفاعل قريب!

تعرّض أرشيف «الوكالة الوطنية للإعلام» لسرقة الخادم الأساسي (server) الذي يضم ملايين الصور لمناسبات تعود إلى العام 1961، والتي رقمنها الموظفون على مدار سنوات، إلى جانب خمسة أجهزة حاسوب و20 بطارية.

وقد أكد وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال زياد المكاري لـ«الأخبار» أنها عملية سرقة، إذ «كُسر القفل وخلع باب المبنى»، من دون أن يلحظ موظفو الأمن شيئاً، فـ«المبنى كبير ويضمّ أكثر من إدارة ما يجعل حمايته أمراً معقداً. أما كاميرات المراقبة في المبنى فمعطلة، لذلك سيستعان خلال التحقيق بكاميرات المراقبة على الطريق».

وفتح المحامي العام الاستئنافي في بيروت القاضي زاهر حمادة تحقيقاً بالحادثة. وجرى الاستماع إلى موظفين في الإدارة وسيستمع إلى إفادة آخرين. وبانتظار ظهور الحقيقة، يتفاءل المكاري بعمل القضاء وأداء عناصر الأدلة الجنائية في وحدة الشرطة القضائية التي حضرت على الفور إلى مبنى الوكالة في الحمرا، أخذت البصمات والتقطت الصور.

وفيما أكّدت مصادر من داخل الوزارة وجود نسخ من الصور المسروقة، لفتت إلى أن الفاعل لا يمكن إلا أن يكون قريباً من الوكالة، ويعرف ما هو موجود فيها وعلى حواسيبها، وعنه يتمّ البحث.

(الأخبار)

أين فشل الحزب السوري القومي الاجتماعي؟

صفية أنطون سعادة*

[بمناسبة الأول من آذار]

تحديد ماهية الفشل

قد نختلف حول الأسباب التي أدّت إلى فشل الحزب السوري القومي الاجتماعي، والغالبية إجمالاً تستعمل الوصول إلى السلطة كمقياس للفشل أو النجاح، فيُعتبر الحزب ناجحاً إن استطاع الحصول على عدد محترم من النواب في المجلس التشريعي، أو وزراء في المجلس التنفيذي. والبعض الآخر قد يلقي اللوم على أسباب خارجية، من تنكيل ومطاردة من قبل السلطات المحلية والغربية، ويزكي سياسات الحزب التي لا غبار عليها. كل هذه العوامل موجودة ومن الممكن دراستها، لكن العامل الأساس الذي يحدد في ما إذا نجح الحزب أو فشل، لا يجب أن يرتكز على تطلعاتي، أو تطلعات غيري، بل بناءً على الأهداف التي حدّدها أنطون سعادة في تأسيسه للحزب، فهو لم يأت رئيساً لحزب مؤلف في السابق، بل أنشأه من لا شيء، ولم يرتكز فيه على أيديولوجية غربية أو شرقية، بل اجتهد منفرداً، وقدّم مشروعاً يصبو إلى إخراج بلاده من براثن الدمار الذي ولّده الاستعمار الغربي في بداية القرن العشرين. معيار مقدار فشل الحزب أو نجاحه يتوقف إذاً على الأهداف التي وضعها سعادة للحزب السوري القومي الاجتماعي. في المادة الأولى من دستور الحزب، ينص سعادة بوضوح كامل على غاية إنشاء الحزب: «بعث نهضة سورية قومية تعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها، وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاماً، وتثبيت سيادتها وتأمين مصالحها، ورفع مستوى حياتها، والسعي لإنشاء جبهة عربية».

كل المواد الأخرى التي تلي هذه المادة هي مواد تنفيذية في كيفية تنظيم الحزب من أجل الوصول إلى غاية إقامة أمة سورية (أو سوراقية) والمساهمة في نهضتها. نستطيع أن نتشعب، وأن نختلف حول كيفية الوصول إلى توحيد هذه «الأمة السورية»، لكننا لا نستطيع أن نلغي

> **لم يفت الأوان، إنما أصبح الأمر أكثر صعوبة بعد انهيار دول سوراقيا، وحصار اقتصاد المنطقة، حيث لم يعد أحد يصغي إلا إلى تدبير أموره المعيشية**

أو نستبدل الهدف، وإلا أصبحنا خارج مبادئ سعادة. لذلك، وضْع الحزب كهدف بحد ذاته، وعدم اعتباره وسيلة لبناء الأمة «السوراقية»، هو إلغاء لمشروع سعادة، لأننا حين نضع الحزب كهدف، يصبح الحزب حزباً سياسياً كبقية الأحزاب يتصارع مع غيره للوصول إلى السلطة، فيتماهى أعضاء الحزب مع السياسات الفردية للقيادات الحزبية، ويضيع المعيار الذي على أساسه بُني الحزب، والذي على أساسه أيضاً اعتبره سعادة أهم منجزاته على صعيد العمل المؤسساتي، أي بناء وسيلة تنفيذية لمشروع إقامة «سوراقيا»، لذلك أضاف كلمة «اجتماعي» في تسمية حزبه، لأن هدفه هو بناء المجتمع السوراقي. السياسة ليست هدف الحزب، بل وسيلة من وسائله لبلوغ الهدف.

هذه المؤسسة الحزبية التي اعتبرها سعادة من أهم منجزاته التنفيذية لخططه، تحوّلت إلى حلبة صراعات سلطوية ضمن الجهاز الحزبي، وانتهت صراعات دموية. فمنذ استشهاد سعادة لا نجد أي ورقة، أو كتاب أو تعميم على القوميين يحدد الخطة الآيلة إلى تنفيذ مشروع سوراقيا أو سوريا الطبيعية. لم يقدّم لا رؤساء الحزب، ولا المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي مشروع، صغير أو كبير، في سبيل الوصول إلى إقامة سوراقيا، واستُعيض عن ذلك في ممارسة السياسة ضمن الكيانات التي قسّمها الغرب.

هدف إنشاء الحزب

لم يأت أنطون سعادة قبل أوانه كما يظن البعض. أتى في أوانه، لا بل تأخر قليلاً، لأنه في العام الذي وصل فيه إلى بيروت، أي عام 1930، كانت سوراقيا، وبلاد الشام قد قُسمت من قبل البريطانيين والفرنسيين، ضد رغبة السكان الذين كانوا يودون البقاء متحدين كما بينت بوضوح بعثة كينغ-كراين، وهي بعثة أميركية أرسلها الرئيس الأميركي ودرو ويلسون عام 1919 مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، واندثار الإمبراطورية العثمانية، لتحديد مصير المنطقة. غفل الحزب عن المشروع الذي وُلد من أجله، أي رفض التقسيم الذي لم ينبع من إرادة الشعب، بل من قهر واستعباد المستعمر للمنطقة وخيراتها، وعلى رأسها النفط، عبر بناء دول طائفية وإثنية وإذكاء الصراعات والحروب في ما بينها.

لم يكن المشرق العربي مقسماً قبل سايكس-بيكو كي نتكلم عن مشروع أنطون سعادة وكأنه أيديولوجية يريد خلقها من العدم، وبالتالي استحالة تنفيذها. منذ القدم، مثّلت منطقة الهلال الخصيب حضارة واحدة، اجتاحتها جيوش أجنبية غربية وشرقية عديدة لثرائها وموقعها الجغرافي، من اليونان إلى الرومان، إلى التتر والمغول، إلى الفرنجة، إلى العثمانيين، لكن كل هذه الامبراطوريات لم تقسّم المنطقة إلى دول مصطنعة إلا مع وصول الاستعماريين الفرنسي والبريطاني من أجل إضعافها واستغلالها والسيطرة الكاملة عليها. هذا الواقع الذي فرضه الغرب، رفضه أنطون سعادة، كما والده الدكتور خليل سعادة من قبل، وغالبية اللبنانيين أيضاً. فجيل خليل سعادة، ومن بعده جيل أنطون سعادة، وُلد على أرض سورية كون اختراع لبنان من قبل الفرنسيين لم يتم قبل العام 1920. بالتالي حين قدّم سعادة مشروعه كان يتكلم باسم غالبية أهل بلاد الشام والعراق، وضد وجود الكيان الصهيوني المصمم على إلغاء فلسطين وشعبها. كان سعادة ووالده يسابقان الزمن، لخوفهما من حلول كارثة سيعاني منها الشعب السوراقي لأجيال وأجيال، وهذا ما حصل. من بين كل المشاريع للأحزاب المختلفة في عصره، سعادة هو الوحيد الذي ركّز على العامل الجغرافي كمحدد للهوية، لأن الهوية الوطنية/ القومية لا تتصل بعنصر أو دين معين، بل تنبع في العالم الحديث من مكان الإقامة، وهذا ما يدوّن في جوازات سفرنا. إقامة شعب على أرض معينة، وتفاعله معها عبر قرون مديدة وإنتاج حضارة مختلفة عن جواره، هو الذي يحدد هوية الدولة-الأمّة. وتجدر الملاحظة أن التنظيم الاجتماعي القائم على أساس وجود شعب على أرض محددة، لم يظهر قبل القرن السابع عشر، لذلك كل حديث عن دول قومية قبل هذا التاريخ هو تناقض تاريخي (historical anachronism). من هنا أتى مشروع أنطون سعادة حاضناً لكل الفئات الإثنية والدينية المتواجدة على الأرض، بناء على مبدأ تشارك الأرض. ولأن الأرض هي الجامع، لم ينتج من تصوره إشكاليات كالتي حصلت مع أحزاب أخرى تقدم أيديولوجيات مختلفة تنتج منها أسئلة مثل: هل المسيحيون عرب، أم أن المسلم فقط هو العربي؟ أو، هل الإثنيات الأخرى التي تعيش في العالم العربي تُعتبر عربية؟ وهل نعتبر من لا يتكلم اللغة العربية، عربياً؟

توحيد «سوراقيا» مهمة الحزب الأولى، التي من دونها لا نستطيع أن ننهض، فمبادئ سعادة «الأساسية» تتمحور حصراً حول وحدة واستقلالية الأمة السوراقية. هو سمّاها المبادئ الأساسية، أي أن لا بناء إلا على هذا الأساس، أمّا أن نقبل بتقسيمات سايكس-بيكو الطائفية، ثم نبدأ بالعمل على تنفيذ المبادئ الإصلاحية من ضمن هذه التقسيمات، فوهم وسراب، لأن تقسيمات سايكس-بيكو للهلال الخصيب تقف حائلاً أمام بناء دولة وطنية جامعة وتمنعنا من الاستقلال الحقيقي. فمهما حسنّا في لبنان الحالي مثلاً، لن نصل إلى نتيجة لأن حجم الكيان اللبناني الصغير وسلخه عن امتداده الطبيعي يمنعه من الاستقلال، وهذا تماماً هدف الغرب الاستعماري الذي يعي خطر توحيد «سوراقيا». لذلك أرى أنه لم يتم اضطهاد واغتيال أنطون سعادة بسبب مناداته بفصل الدين عن الدولة، بل بسبب إنشائه حزباً يقاتل لوحدة سورية الطبيعية. هذا ما لم تفقهه القيادات الحزبية، فأخذت تعمل ضمن نطاق الكيان اللبناني، وتنادي بتطبيق فصل الدين عن الدولة، وكأن هذه هي رسالة سعادة الأساسية. لم يقم الحزب بعدَ سعادة بأي خطوات للم شمل دول سوراقيا، لا بل أهمل العراق نهائياً، مع أنه الأكبر جغرافياً، ولم يضع أي تصور أو برنامج عملي في سبيل تفاعل إيجابي بين سوريا ولبنان، حتى وصل الأمر ببعض قيادييه الوقوف ضد وحدة سوريا ولبنان، وحين قيل لجورج عبد المسيح، رئيس الحزب السابق، أنه بقتل عدنان المالكي دُمر الحزب نهائياً في سوريا، أجاب: بقي عندنا لبنان! هل هذا جواب رئيس حزب يعي ما يقول؟ هل لبنان يوازي سوريا استراتيجياً، وسياسياً، واقتصادياً وديموغرافياً؟ وهل لبنان يوازي العراق في أهميته ومكانته بين الدول؟

واليوم، اهتمام القوميين والقيادات الحزبية منصبٌّ فقط على لبنان، أي أن الحزب لم يعد فاعلاً في العراق أو سوريا والأردن وفلسطين، ولبنان لا يستطيع أن يكون مستقلاً إذا لم يتحد مع جواره، ما يعني أن العمل الحزبي لسبعة عقود ماضية ذهب هباء، فلبنان لا يستطيع أن يكون مستقلاً إلا بإلغاء مفاعيل سايكس-بيكو. قام أنطون سعادة بجهود كبيرة وإمكانات متواضعة لنشر مشروعه في الكيان السوري بعد عقد من تقسيمه، بدءاً من عام 1930 وما بعد. مكث في سوريا سنة، وحين عاد إلى بيروت تابع زياراته إلى المناطق السورية، وانضم العديد من القوميين إلى الحزب، ثم أدخل العراق والكويت في المنظومة السوراقية عام 1947، لكن لم يتسنّ له الوقت لزيارتهما، وتقاعس الحزب بعد استشهاده عن متابعة السعي في نشر رسالته في كيانات سوراقيا، لا بل بدأ نفوذه بالانحسار حتى في المناطق التي انتشر فيها هذا الفكر.

أعزو فشل الحزب إلى عدم التزامه بمشروع سعادة التوحيدي، وتمنّعه عن بناء استراتيجيات وخطط طويلة الأمد لتوحيد كيانات سوراقيا على مراحل، من فتح حدود، وتبادل بضائع، وإنشاء عملة موحدة، والاتفاق على سياسة خارجية واحدة، وإقامة نظام دفاع مشترك، والاتفاق على من هو العدو، ومن هو الصديق. هذا هو المشروع الذي من أجله بنى سعادة المؤسسة الحزبية، وعبّر سعادة بصراحة تامة أنه مستعد لحل الحزب إن هو خرج عن أهدافه.

لولا استشراف أنطون سعادة لمجريات الأحداث قبل قرن من الزمن، وصوابية رؤيته، ولولا كونه الوحيد بين جميع المفكرين السياسيين والاجتماعيين الذي صمم مشروعاً نابعاً من أرض سوراقيا، وليس مستعاراً من أي أيديولوجيات غربية، لما صمد الحزب. ولسخرية القدر، بدلاً من أن تكون المؤسسة الحزبية هي الرافعة لمشروع سعادة كما أرادها، أصبح الحزب يعتاش من النظرية الفذة والمبتكرة التي قدمها سعادة، والتي هي ملك كل أبناء شعب سوراقيا.

(هيثم الموسوي)

ما العمل؟

الحل الوحيد ليس بإلقاء المحاضرات كما أفعل الآن، إنما في بناء مواطن سوراقي، وهذا لا يحصل إلا ببناء مدارس قومية في أرجاء كيانات سوراقيا بدلاً من تأليه السلطة. والنتائج ستكون مبهرة لو فعل ذلك القوميون، لأن لا أحد كان سيعترضهم على بناء مدارس بدلاً من التنطح على السلطة. لو فعلوا ذلك لكانوا غيروا التاريخ، وأمامنا مثال ساطع وواضح: انظروا إلى تركيا أتاتورك العلمانية، أين أصبحت اليوم؟ ومن الذي غيّرها؟ أليست مدارس غولن الإسلامية هي التي نقلتها من ضفة إلى ضفة معاكسة؟ لو وضع الحزب ماله وجهده في إقامة مدارس ابتدائية سوراقية، لكان بنى جيلاً يؤمن بالوحدة ويعمل لها، ولكان الشعب قد أصبح مصدر السلطات كما أراده سعادة.

حين أسس سعادة الحزب أسسه كمدرسة تهدف إلى التغيير على الأصعدة كافة، من قومية واجتماعية واقتصادية ونفسية. فهو أشاد مؤسسة هدفها الثورة على كل تقاليد بلاده البالية: من حرية فكر مطلقة في البيت وخارج البيت، ومن رفض قمع الأهل لأولادهم، وقهرهم لأحلامهم. من حرية المرأة ومساواتها مع الرجل في كل المهام، والمطالبة بحرية الفلاحين من نير الإقطاع، وتحرير «رعايا» الأديان من رجال الدين، والتعامل معهم كمواطنين لهم كل الحق في تقرير مصيرهم، والفصل فصلاً تاماً بين الدين والدولة، وبناء مبدأ المواطنة الذي يلغي الفروقات المجتمعية، ويساوي بين الجميع بمعزل عن إثنيتهم ومللهم الدينية. وكل ذلك لا يستقيم من دون ترسيخ الدولة السوراقية، لأنها وحدها قادرة على تطبيق هذا البرنامج. لقد قسمت سايكس بيكو المنطقة من أجل أن تكون الكيانات ضعيفة وعاجزة عن الاستقلال. فلو قبلنا جدلاً بفصل الدين عن الدولة في لبنان، هل ينفعنا ذلك بشيء، فيما نحن فاقدون لاستقلالنا الذاتي، ويديرنا الأجنبي كما تشاء مصالحه؟ وفي حال وضعنا قوانين مدنية، ماذا ستفيدنا ونحن تحت نير العبودية؟ وكيف نستقل اقتصادياً، ولا إمكانات عندنا إلا بالتكامل والتضامن مع البر الذي يجاورنا؟ ولماذا ترفض الولايات المتحدة الأميركية رفضاً قاطعاً أن يتم التواصل بين سوريا ولبنان والعراق والأردن؟ أليس لأن ذلك يوصلنا إلى التحرر الحقيقي؟

لسوء الحظ، هذه المدرسة الثورية التي استقطبت أحلام الجيل الشاب في ربوعنا السوراقية، انطفأت مع غياب سعادة. ومن المؤلم بالنسبة لي، رؤية القيادات الحزبية وقد تنازلت عن هذه المدرسة الثورية، لا بل قمعتها وشردتها وأقصتها من صفوف الحزب، وتمسكت بالتقاليد والممارسات البالية، المدمرة التي أتى سعادة من أجل تغييرها.

لم يفت الأوان، إنما أصبح الأمر أكثر صعوبة بعد انهيار دول سوراقيا، وحصار اقتصاد المنطقة، حيث لم يعد أحد يصغي إلا إلى تدبير أموره المعيشية. ومن المحزن أن نرى مشروع سعادة الذي تبين أنه الوحيد الذي يستطيع إنقاذ المنطقة، وباعتراف قياديين ميدانيين كجورج حبش ووديع حداد وأنيس النقاش، قد تنازل عنه الحزب وأصبح همّه وغمّه إيصال نائب من هنا، وآخر من هناك، في هذه الدولة أو تلك، ويعتبر ذلك انتصاراً مبيناً.

التحدي المطروح علينا هو كيف نعيد اللحمة بين كيانات سوراقيا. هذا التباعد لم يكن موجوداً في حياة سعادة القريبة من وضع ما قبل تقسيمات سايكس-بيكو، حيث يتداخل السوري واللبناني والعراقي والفلسطيني في تداول السلطة في هذه البلدان من دون تفرقة أو تمييز بين دولة وأخرى! هذه الأكثرية من السكان المندمجة مع بعضها اختفت، وتحولت إلى أقلية بالكاد يسمع صوتها، لذلك مسؤوليتنا تحتم علينا إيجاد الخطوات المناسبة لبناء أكثرية تطالب بفتح الحدود، والتبادل التجاري الحر في ما بينها، ومواجهة إجراءات الولايات المتحدة التي تطالب بفتح الحدود في العالم قاطبة من أجل العولمة، لكنها تمنعنا من فتح حدودنا مع جيراننا؛ هذه الحدود التي لم تكن أصلاً موجودة قبل قرن من الزمن.

* أستاذة جامعية

أنيس النقاش

وضوح الهدف، سلامة التسديد، دقّة الإصابة

علي الشاب *

لا يمكن التعرف إلى «الأخ مازن»، الذي علمنا في ما بعد أن اسمه الحقيقي أنيس النقاش، إلا من خلال التعرّف إلى حقبة تاريخية غنية من حياة أمتنا مليئة بالخيبات والانتصارات، بالتشاؤم والتفاؤل، كما هي مليئة بالمحاولات والمشاريع والأفكار والنقاش السياسي والعقائدي، وكأنها مرحلة تتعرف فيها الأمة إلى ذاتها فتنتقي الطيب وتطرد الخبيث. ومن خلال هذه الجوجلة، النظرية كما العملية، تخرج الأمة النماذج من أبنائها فترسم بهم مسار تطورها ونهوضها، ولا شك أن الأخ مازن هو رمز من هذه الرموز حيث يسجل له وضوح الرؤية في تشخيص الداء وفي تحديد الدواء منذ البدايات.

ولد أنيس في شباط من عام 1951 بعد سنتين وعدة أشهر من حرب 1948 التي انتهت في أيار 1949 والتي ضاعت فيها فلسطين نتيجة هزيمة الجيوش العربية التي شاركت فيها، وما كاد يلج سن الشباب حتى أدركته هزيمة 1967 التي أسرت أحلام وآمال جيل عربي بكامله، ليرسم هذان التاريخان سر هذا الجيل من الشباب العربي وخاصة اللبناني والفلسطيني الذي حاول باللحم الحي أن يغالب الهزائم والنكسات ويرسم الطريق المطلوب سلوكه للوصول إلى الغايات المنشودة في محو آثار النكبة والانتصار على الهزيمة.

أنيس النقاش ابن بيروت التي ما فتئت منذ الاستقلال تشعر بغربتها وتحاول البحث عن نفسها في خضم ما أحاط بالأمة من كوارث بعد الحرب العالمية الأولى والانهيار الذي أصاب الدولة العثمانية بعد النكسات المتتالية التي تعرّضت لها، خاصة نتيجة وقوعها في فخ الإغراء القومي الذي مثّله النموذج الغربي. وبالتالي فقدت مشروعيتها في حكم القوميات الأخرى. هذه المشروعية التي كانت تستمدها من كونها دولة الخلافة الإسلامية. وجاءت الهزيمة التي تعرضت لها في الحرب العالمية الأولى، إلى جانب جيوش المحور، لينحسر الوجود التركي داخل الحدود المتعارف عليها حالياً ويترك المنطقة المترامية من العالم الإسلامي، التي كانت تعيش منذ أكثر من أربعة قرون في إطار ما سُمّي دولة الخلافة العثمانية، كامتداد لمؤسسة دولة الخلافة الإسلامية، وكضامن للأمن الإقليمي، ومساهم أساسي في رسم معالم الأمن العالمي، عبر تحكمها في إمبراطورية مترامية الأطراف تحيط بالبحر المتوسط من وسط أوروبا إلى غرب أفريقيا وتمتد إلى عمق آسيا، بكل خيراتها الاستراتيجية بما تحوي من مكوّنات جيوستراتيجية وطاقات بشرية ومادية وروحية.

كان أول من تأثر بهم الفتى أنيس عمّه زكي النقاش، الذي كان يجمع بصداقاته بين مختلف الاتجاهات الفكرية الموجودة في ذلك الحين، من عروبيين إلى قوميين سوريين (حيث كانت تجمعه صداقة خاصة بالزعيم أنطون سعادة) ومن قوميين إلى شيوعيين إلى إسلاميين. وفي كنف عمه كان تفتّحه على الأسئلة الكبرى التي شغلت بال وجهد هذا الجيل من المفكرين الجادين والمخلصين.

وتدرّج أنيس على مقاعد الدراسة في ثانوية «المقاصد» ثم في ثانوية رأس النبع الرسمية، وكان منذ سني تفتّحه الأولى مهتماً بالشأن الوطني العام وشارك في الكثير من النشاطات المعادية للاستعمار مثل تظاهرات التضامن مع الثورة الجزائرية والفيتنامية. ولا شك أنه تأثر بالثورة الناصرية وتعلق بشعاراتها التحررية وعانقت روحه الحرب العدوانية على مصر والتصدي الباسل للشعب المصري لها. كذلك أحلام الوحدة العربية التي كادت ترسم تاريخاً جديداً للأمة، ومشاريع بناء السد العالي وتأميم الأراضي وتوزيعها على الفلاحين في أكبر عملية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي. ويذكر أصدقاؤه الذين رافقوه على مقاعد الدراسة، كيف أنه من شدة حماسه قفز من فوق السور في المدرسة وذهب إلى منزله لإحضار جهاز راديو لمواكبة أحداث حرب الخامس من حزيران، وما إن انجلى غبار المعركة على هزيمة أخرى للجيوش العربية حتى كان خياره واضحاً وجلياً وهو الاستمرار بالقتال، فالهزيمة الحقيقية يتم تسجيلها عندما تسقط البنادق. من هنا بدأ المسار العملي لحياته السياسية والنضالية الذي يمكن الإضاءة فيه على مجموعة من النقاط الأساسية:

1-أنه التحق مباشرة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) باعتبارها في حينه طليعة القوى المقاتلة التي تحوز على المشروعية الشعبية، من حيث التفاف الشعب الفلسطيني حولها، وكذلك من خلال برنامجها الوطني الذي يتسع لمختلف التوجهات الفكرية والعقائدية، من خلال شعارها المركزي «كل البنادق نحو العدو» هذا الشعار الذي تبلور في عقل القيادة الفلسطينية بعد تجارب طويلة في صفوف الأحزاب العربية ذات المشارب الفكرية المختلفة، من حركة «الإخوان المسلمين» إلى اليسار الشيوعي مروراً بالأحزاب القومية المختلفة التي كانت تختلف على كل شيء وتتفق على عدم أخذ المبادرة لإطلاق النار على العدو تحت حجج مختلفة، من «التمكين» إلى ضرورة تحقيق الوحدة قبل الشروع بالقتال إلى القائل بضرورة إنشاء أنظمة ديموقراطية أو اشتراكية لتأمين مقوّمات القتال. ومنذ أن انطلقت الطلقة الفلسطينية الأولى عام 1965 كان على الجميع أن يضع برامجه على الرف والبحث عن مكان في هذه الحركة الصاعدة ومن كان لا يزال متردداً جعلته حرب الخامس من حزيران يأخذ موقفاً حاسماً.

2-بحسّه العفوي والفتي لم يقتنع أنيس أن القتال في فلسطين ومن أجل فلسطين هو قتال يخص الشعب الفلسطيني وحده. فالمشروع الإسرائيلي ليس معنياً فقط بأرض فلسطين بل بموقع فلسطين الاستراتيجي داخل الأمة، وهو ليس إلا جزءاً متكاملاً مع مشروع التقسيم الذي حوّل بلدان العرب إلى أقطار مقزّمة وعاجزة عن تأمين أي مقوّمات للتنمية والنهوض وحبسها عن مداها الإسلامي بحدود وحواجز من الأحلاف السياسية والبنى الإيديولوجية التي تحاول صناعة تاريخ مغاير لشعوب المنطقة، أمثال الفينيقية والبابلية والفرعونية والأمازيغية، إبعاداً لشعوب الأمة عن المكوّن المشترك لثقافتها وحضارتها. فكان قرار أنيس وكثير من أبناء جيله بالالتحاق بحركة ثورية فلسطينية قراراً في حقيقته بكسر الحدود والحواجز بين شعوب بلداننا والسعي للعمل سوياً لخلق مستقبل موحد كما كان دائماً قبل التدخل الاستعماري وكما يجب أن يكون.

3-كان ما ميز شخصية أنيس في نشاطه السياسي الطابع العملي التنفيذي الميداني، فيؤكد كل من عايشه منذ عرفه يافعاً في أواخر الستينيات حتى أواخر حياته أنه كان فتى الميدان يتابع عمله دون إحساس بالتعب والملل واليأس أمام الفشل. فإن ما يراه مهماً يجب أن يقوم بتنفيذه. فكان يعلم أن العدوان الإسرائيلي على لبنان سيستمر، ليس بسبب وجود المقاومة الفلسطينية، بل بسبب الطبيعة التوسعية الاستعمارية للكيان الصهيوني وبسبب الدور المنوط بهذا الكيان من قبل نظام الهيمنة الغربي. فكان لا بد من تهيئة جيل من الشباب الجاهز للقيام بمهمة التصدي لهذا العدوان وقتاله، فانطلق يعبّئ الشباب من موقعه في «التنظيم الطالبي لحركة فتح» للتدريب على حمل السلاح واستخدام التكتيكات القتالية المناسبة في حرب العصابات والتعرف إلى تقنيات الأسلحة ووسائل القتال الأخرى. الأمر الذي هيّأ مجموعة واسعة من الشباب للقيام بأدوار مختلفة وفي مواقع سياسية مختلفة في ما بعد.

4-كان لأنيس النقاش ولتيار واسع في حركة «فتح»، وخاصة في القطاع الطالبي منها موقف واضح في رفض الحرب الأهلية اللبنانية واعتبرها فخاً يتم نصبه للمقاومة الفلسطينية عبر إدخالها في أتون صراع أهلي وإبعادها عن الجبهة الحقيقية التي يجب أن تقوم بالتركيز عليها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القوى الوطنية اللبنانية الممثلة بأحزابها السياسية وشخصياتها الوطنية التي كانت موجودة وناشطة في بداية الحرب الأهلية انقسمت إلى توجهين متمايزين بناءً على فهمها لطبيعة الحرب الأهلية وللموقف السليم الذي يجب اتخاذه منها والدور الذي يجب الاضطلاع به في خضمها:

التوجه الأول، كانت تمثله أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية التي أنشأت قيادة مركزية لها بقيادة الراحل كمال جنبلاط والتي دعت منذ بدء الحرب في 13 نيسان 1975 إلى ضرورة عزل «الكتائب» والاستمرار بالمعركة حتى تحقيق البرنامج المرحلي للحركة الوطنية المتمثل بتغيير النظام السياسي اللبناني، وذلك من خلال استراتيجية هجومية تسعى إلى توسيع نطاق الحرب ومحاصرة البيئة الطائفية الحاضنة لأحزاب الجبهة اللبنانية وإرغامها على الاستسلام. وكان لهذا التيار أنصار في الساحة الفلسطينية ممثلون بما يسمى اليسار الفلسطيني، وكذلك ما أطلق عليه اسم «يسار فتح». ومن الجدير ذكره أن ثلاثة رموز لبنانيين من أقطاب هذا التوجه هم المرحومون محسن إبراهيم وجورج حاوي وكذلك فواز طرابلسي، قد قدّموا في ما بعد نقداً ذاتياً لتبنيهم هذا التوجه.

التوجه الآخر، كان يمثله بشكل جلي التيار الوطني المستقل في «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك سماحة الإمام السيد موسى الصدر الذي كان يرى أن استمرار الحرب الأهلية هو مصلحة للعدو الإسرائيلي الذي يسعى إلى تفتيت لبنان وإلهاء المقاومة الفلسطينية بعيداً عن دورها الحقيقي في قتال إسرائيل وإهدار للتضحيات خارج ساحتها الصحيحة. لذلك كان يرى ضرورة اعتماد استراتيجية دفاعية تردع القوى التي أشعلت الحرب عن الاستمرار فيها وتفتح لها باب التفاوض لإعادة تثبيت السلم الأهلي وبناء الدولة. وقد اختلف مع التوجه الأول حول شعار عزل «الكتائب» معتبراً أنه أفضل وصفة لتكتيل المسيحيين حول هذا الحزب. وقد عبّر السيد الصدر عن رفضه للحرب الأهلية وسعيه إلى وقفها بعدة تحركات وخطب ومواقف كان أهمها الاعتصام الذي قام به في الكلية العاملية والامتناع عن تناول الطعام لإفساح المجال أمام تهدئة النفوس ولجم القوى المندفعة في قتال طائفي لا يبقي ولا يذر. وقد التفّ حول موقف السيد الصدر مجموعة من الأحزاب القومية والتنظيمات الناصرية والشخصيات الوطنية التي كانت تعي خطورة الاستمرار في الحرب الأهلية. ومن الطرف الفلسطيني فقد كانت القيادة الفلسطينية (أبو عمار وأبو جهاد) تبدي ميلها إلى هذا الاتجاه، وكانت الحركة الطالبية اللبنانية والفلسطينية، التي تحوّلت في ما بعد إلى قطاعات عسكرية قتالية، من أكثر المتحمّسين لهذا التوجه والمقاتلين في سبيل تطبيقه وتحويله إلى موقف رسمي للقيادة الوطنية الفلسطينية واللبنانية.

5-بعد توقف الحرب الأهلية كان جهد أنيس والتيار الذي يعمل من خلاله في الحركة الطالبية اللبنانية والفلسطينية يتركز على العودة إلى جبهة الصراع الحقيقية مع العدو الإسرائيلي من خلال التموضع القتالي في الجنوب ومن خلال تهيئة الأرضية المناسبة لاستمرار المقاومة اللبنانية بعد احتلال إسرائيلي محتمل في أي وقت وتحت أي حجة. وبعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1978، كان لا بد من العمل على تشكيل قطاعات قتالية لبنانية مستقلة عن الأطر التنظيمية الفلسطينية في سبيل الإعداد لمقاومة وطنية لبنانية تستطيع القيام بدورها بشكل مستقل. وقد أُطلق على هذا التشكيل اسم «حركة لبنان العربي-قوات الأرض»، وكان لهذه القوات تشكيلان قتاليان باسم «سرية بنت جبيل» و«سرية كفرشوبا»، غير أن ظروف العمل السياسي اللبناني في ذلك الوقت، وخاصة الدور السوفياتي في الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينية، ضغط بشكل حاسم لإنهاء هذا الجهد الذي كان يضم مجموعة من الأطر السياسية على امتداد الجغرافيا الطبيعية والطائفية في الساحة اللبنانية. وهكذا فبعد وأد هذا العمل فقد كان جل اهتمام أنيس وإخوته تهيئة الشباب في الجنوب للعمل السري في القرى المتاخمة للأرض الفلسطينية المحتلة وتهيئة ما يمكن تخزينه من أسلحة وذخائر كانت أول ما استخدمه المقاومون بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1982 وما بعده.

6-كما كان موقف أنيس النقاش في الالتحاق بصفوف الثورة الفلسطينية محاولة لتحطيم الحدود التي صنعها الاستعمار داخل الأمة. فقد كان في السياق نفسه موقفه بالالتحاق بركب الثورة الإسلامية الناهضة في إيران بقيادة الإمام الخميني، والتي شملت ترداداتها كل المنطقة العربية والإسلامية. ولا بد من الإشارة إلى أنه كان على صلة وثيقة بعناصر فاعلين في المعارضة الإيرانية الذين كانت لهم أدوار هامة في صنع الثورة وكذلك في مرحلة ما بعد الانتصار.

وإذا كان موقفه الأول تجاوزاً للتجزئة القطرية، فإن موقفه في المرحلة اللاحقة كان تجاوزاً للتجزئة الإقليمية والطائفية، مبيناً بذلك عن وضوح في الرؤية الاستراتيجية للصراع على المنطقة. فالقوى المهيمنة تريد الاستمرار بالتعامل مع شعوبنا باعتبارهم ينتمون إلى قبائل وعشائر وأديان وطوائف وليس بصفتهم ينتمون إلى أمة عريقة وحضارة مجيدة يسعون إلى النهوض بأوطانهم وشعوبهم. فبنظر أنيس النقاش لا يمكن أن تنفصل المعركة ضد الهيمنة الغربية والاحتلال في أي قطر من أقطاره عن بعضها، فكل انتصار هو انتصار لشعوب الأمة بكاملها، وكل نكسة أو هزيمة في جبهة من جبهاتها لها نتائج وترددات على الجبهات الأخرى. وبالتالي، فإن على كل القوى الناهضة في كل الجبهات أن تبتدع إطارات للعمل المشترك المركزي بحيث تستطيع تأمين التناغم في إدارة المعركة.

وقد رأى في كتابه الهام «الكونفدرالية المشرقية-صراع الهويات والسياسات» الصادر عن «دار بيسان» في بيروت، أنه من الضروري وضع الأولوية للأهداف السياسية على الصراعات الهوياتية. فإن البقاء تحت الشعارات القومية والطائفية يساهم بالتقسيم والتجزئة والتناحر ويقدّم صورة خدّاعة عن الصراع القائم في المنطقة. ويعتقد أن الصورة الحقيقية هي أن الصراع القائم في المنطقة هو بين جبهتين، من جهة جبهة القوى التي تقاتل لحماية منظومة الهيمنة والاحتلال الغربي لبلادنا وبالتالي حماية العروش ونواطير النفط التي تخدم مصالح الهيمنة وبعض القوى الإقليمية التي تبحث عن دور في الفراغ الذي يتركه الانسحاب الأميركي من المنطقة لمواجهة التوسع التجاري الصيني، ومن جهة أخرى جبهة التحرر الوطني التي تحاول حشد الهويات المختلفة من أجل انتصار قيم التحرر الوطني والتعاون الإقليمي وقيم العدالة والمساواة بين الشعوب والأمم وأن هذا الصراع يجب أن يتكلل بطرد المحتلين الصهاينة وتحرير كامل التراب الفلسطيني.

7- إن مشاركة المناضل أنيس النقاش في عمليات ذات طبيعة عنفية، وخاصة كمشاركته مع المناضل الأممي كارلوس في عملية فيينا واحتجاز وزراء نفط منظمة «أوبك» عام 1975، ثم عملية محاولة اغتيال شهبور بختيار في باريس عام 1980 التي سُجن بسببها في السجون الفرنسية لمدة عشر سنوات، وقد تم إطلاق سراحه بصفقة بين السلطات الفرنسية والإيرانية، لم

> **لا يمكن اختصاره، كما تهوى وسائل الإعلام، بهذا النوع من العمليات، فهو مناضل جماهيري يضع الموقف السياسي في أساس نظرته إلى العمل العسكري**

يكن هذا النوع من المشاركة إلا تعبيراً عن الروح القتالية العالية التي يتمتع بها هذا النوع من المناضلين الطليعيين الذين لا يبحثون عن دور بعيداً عن جبهات القتال، بل يعتبرون أن الجبهات والخنادق والعمليات الصدامية ومقارعة العدو الرئيسي وجهاً لوجه هي التي تبني المناضل الحقيقي وتعطيه مشروعية القيادة.

وهو كان يعتبر أن العدو هو الذي يمارس العنف على شعوبنا من خلال القدرات التسليحية الكبيرة التي يمتلكها ومن خلال عدم وجود رادع أخلاقي أو ديني يحول بينه وبين اقتراف التدمير والاغتيال والمجازر، وأنه لا يمكن مواجهة هذا النوع من الأعداء إلا من خلال إثبات القدرة على ردّ الصاع صاعين وإثخان العدو بالخسائر البشرية، بحيث يتراجع وينهار كما حصل في الجزائر وفي فيتنام.

لكنّ المناضل أنيس النقاش لا يمكن اختصاره، كما تهوى وسائل الإعلام، بهذا النوع من العمليات، فهو مناضل جماهيري يضع الموقف السياسي في أساس نظرته إلى العمل العسكري، وهو محبوب من قبل كل من تعامل معه.

في الختام، إن الكلام عن المناضل أنيس النقاش هو كلام عن جيل من المناضلين، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، بعضهم ثبت على هذا الخط، وبعضهم أخذت به الأهواء مذاهب شتى. ولا يمكن أن نختصر الكلام حول أنيس ببضع صفحات، وندعو الشباب والمناضلين من الأجيال الجديدة إلى تتبع هذه الحياة النضالية والتماس ما فيها من دروس وعبر، من نقاط قوة ونقاط ضعف، من انتصارات هنا ونكسات هناك، كما ندعو إلى دراسة فكره السياسي واكتشاف ما فيه من نقاط ناصعة وما فيه من عثرات على طريق نهضة أمتنا واستقلالها وصلاح شأنها.

* كاتب لبناني

فلسطين

أنبا الهجوم العدواني الذي شنّته الميليشيات الاستيطانية على بلدة حوارة والقرى القريبة منها، بأن هذه الميليشيات باتت تعتقد أنها مطلقة اليد في ممارسة عربدتها في الأراضي المحتلّة، مُحفّزةً بما تتلقّاه من قوى «الصهيونية الدينية» المسعورة، والتي وصلت فاشيّتها إلى حدود الدعوة إلى إبادة بلدات فلسطينية برمّتها. والظاهر أن هذه القوى تجد أن الاستمرار في تعبئة المستوطنين وتحريضهم وتسليحهم وتوفير الحماية لهم، سيخلق الظروف الملائمة لإنفاذ مشروعها الإحلالي. الهادف إلى اقتلاع الفلسطينيين. وابتلاع ما تبقّى من أرض لهم. وهو ما يعمل عليه بلا هوادة، خصوصاً بتسلئيل سموتريتش، الذي نُقلت إليه أخيراً صلاحيات من وحدتَي «الإدارة المدنية» و«تنسيق أعمال الحكومة»، بما يعدّ خطوة جديدة على طريق ضمّ الضفة الغربية. وإذ يبدو بنيامين نتنياهو، طوعاً أو كرهاً، أسير إرادة الفاشيين، فإن المخاطرة التي يمضي بها هؤلاء تنذر بانفجار كبير على امتداد الأرض المحتلّة، لن يبقى قطاع غزة بمعزل عنه، ولا شيء يضمن أن تظلّ نيرانه محصورة بفلسطين، على رغم إرادة الأميركيين تنويم هذه الأخيرة والارتياح من «همّها» أقلّه إلى حين

«سفوح الجبال» تطلق فاشيّيها
المستوطِنون يُسعّرون: هذه لحظتنا!

رأم الله ـ أحمد العبد

لم يكن الحبر الذي وُقّع به بيان اجتماع العقبة الأمني، والذي عُقد برعاية أميركية بمشاركة السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال ومصر والأردن، قد جفّ بعد، بينما خرج رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ووزيرا «الصهيونية الدينية»، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، لازدراء ما جاء في البيان والتنكّر له، في ما مثّل لطمة أولى على وجه كلّ من واشنطن ورام الله التي لم تَجد بدّاً من الانصياع للرغبة الأميركية. وأثبتت تلك المواقف، من جديد، تبنّي حكومة نتنياهو الصريح للمشروع الاستيطاني في الضفة، ومنْحها المستوطنين الضوء الأخضر للعربدة هناك، والمُضيّ قُدُماً في مشروع إقامة دولتهم، على أساسَي التوسّع في بناء المستوطنات، وتشكيل ميليشيات مسلّحة يمكن لها أن تتطوّر إلى جيش أو تشكيلات عسكرية في الوقت القريب، وهو ما تُرجم بشكل سريع في الهجوم على بلدة حوارة.

> **ياتي هجوم الميليشيات الاستيطانية على حوارة ليضيف عاملا تفجير آخر إلى المشهد**

وقال نتنياهو، عقب اجتماع العقبة: «على عكْس التغريدات، فإن البناء وتسوية المستوطنات في يهودا والسامرة سيستمرّان وفقاً لجدول التخطيط والبناء الأصلي، من دون أيّ تغيير»، فيما أكد رئيس «مجلس الأمن القومي»، تساحي هنغبي، الذي ترأس الوفد الإسرائيلي إلى القمّة، أنه «على عكْس التقارير والتغريدات عن الاجتماع في الأردن، لا يوجد تغيير في السياسة الإسرائيلية. في الأشهر المقبلة، ستنظّم إسرائيل 9 بؤَر استيطانية، وتصادق على بناء 9500 وحدة سكنية جديدة في يهودا والسامرة. لا يوجد أيّ تجميد للبناء أو تغيير في الوضع الراهن على جبل الهيكل (الحرم القدسي)، ولا يوجد أيّ تقييد لأنشطة الجيش الإسرائيلي». ولم تكد تُصدر هذه التصريحات حتى جاء الهجوم الكبير على بلدة حوارة مساء الأحد، من قِبَل 400 مستوطِن مسلّحين بالبنادق الآلية، بدا وكأنهم يُحاكون هجمات عصابات «الهاجاناة» و«شتيرن وارغون» الإرهابية عام 1948، حيث أطلقوا الرصاص على الفلسطينيين، وأشعلوا النار في ممتلكاتهم. وبحسب الإحصائيات الفلسطينية، فقد سُجّل في حوارة وقريتَي بورين وعصيرة القبلية القريبتَين منها، نحو 300 اعتداء مساء الأحد، تخلّلها إحراق للمنازل واستهداف لها (حرْق أو تكسير 30 بيتاً في حوارة، وإحراق 15 مركبة ومشطب مركبات هناك)، والاعتداء على المواطنين الذين سقط من بينهم الشهيد سامح أقطش (37 عاماً)، فيما أصيب أكثر من 390 آخرون بينهم 4 بجروح. أيضاً، شهدت بورين إحراق «بركس» وحظيرة أغنام وثلاث مركبات، ومحاولة إشعال النار في أحد المنازل، بينما شهدت عصيرة القبلية إحراق منزل وخزان مياه، وبلدة أودلا تهشيم مشطب للمركبات. وتنامت عصابات المستوطنين في الضفة الغربية خلال السنوات الماضية، حيث ازداد تسلُّحهم وتجرؤهم على شنّ هجمات قاتلة على القرى والبلدات الفلسطينية، باستغلال الضوء الأخضر الممنوح لهم من قِبَل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والسياسة الفلسطينية المتّبعة منذ تولّي محمود عباس رئاسة السلطة، والقائمة على إنهاء خلايا المقاومة ومجموعاتها التي كانت تستهدف المستوطنين على الطرق والشوارع الالتفافية وتُعرقل تَنقّلاتهم. ومنذ توقيع «اتّفاقية أوسلو» عام 1993، شبّ المشروع الاستيطاني في ظلال المفاوضات التي كانت تجري بشكل محموم، وتضاعف عدد المستوطنين والوحدات الاستيطانية بشكل كبير. إذ وفقاً لإحصاءات كتلة «السلام الآن»، فإن عدد المستوطنين عند التوقيع على «اتفاقية أوسلو» لم يكن يتجاوز 150 ألفاً، قطنوا في 144 مستوطَنة وبؤرة استيطانية في الضفة والقدس وقطاع غزة، غير أن هذه التجمّعات باتت اليوم تُناهز 176 مستوطنة، و186 بؤرة (نواة مستوطنة)، أقيمت 10 منها خلال عام 2022، بالإضافة إلى بؤرتَين تمّت شرعنتهما. أمّا المستوطِنون فتقارب عددهم في الضفة الـ700 ألف، والـ300 ألف في القدس، بينما امتدّ عمران المستوطنات على مساحة 600 ألف دونم، بما يشكّل نحو 12% من مساحة الضفة، يضاف إليها نحو مليوني دونم، هي مساحة مناطق نفوذ «المجالس الإقليمية للمستوطنات»، والتي تشمل غابات شاسعة لا تدْخل في منطقة العمران والبناء؛ وبذلك، باتت مساحة الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة المستوطنات مباشرة تبلغ نحو 40% من مجمل مساحة الضفة. وشهد الاستيطان نموّاً تجاوز 240% مقارنة بما كان سائداً قبل توقيع «اتفاق أوسلو» ومن ثمّ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994. وفي عام 2022 وحده، صادقت حكومة الاحتلال على 83 مخطّطاً لبناء 8288 وحدة جديدة في الضفة، و2635 وحدة في القدس، وصادرت قرابة 26 ألفاً و500 دونم تحت مسمّيات مختلفة من مثل إعلان مسمّيات طبيعية، أو أوامر استملاك ووضْع يد باعتبار الأراضي المستهدَفة بها «أراضي دولة».

ويأتي هجوم الميليشيات الاستيطانية على حوارة ليضيف عامل تفجير آخر إلى المشهد، الذي بات «أكثر قرباً من التصعيد ممّا كان عليه في أيّ وقت منذ عملية حارس الأسوار» - وفق مصدر سياسي إسرائيلي -، وهو ما حمل جيش الاحتلال على الدفع بثلاث كتائب إضافية من جنوده إلى الضفة. ووفق المعطيات، فإن الجيش كان يعلم مسبقاً بنيّة المستوطنين مهاجمة البلدة الفلسطينية، إلّا أنه غضّ الطرف عن ذلك ولم يفعل شيئاً، الأمر الذي لا يُعدّ مستغرَباً بالنظر إلى ما تحظى به تلك الميليشيات من حماية منذ زمن، تدفعها إلى ممارسة عدوانيّتها من دون رادع. وأظهرت مقاطع مصوَّرة من حوارة، المستوطنين وهم يؤدّون طقوساً تلمودية ويرقصون أمام النار المشتعلة بممتلكات الفلسطينيين. وفي حين تَوجّه عدد منهم إلى موقع بؤرة «أفيتار» في محاولة لاستبطانها مرّة أخرى، وضع وزير المالية والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، علامة إعجاب على تغريدة تدعو إلى شطب قرية حوارة من الوجود، كان نشرها ديفيد بن تسيون، نائب رئيس «المجلس الإقليمي في السامرة»، والذي كتب: «يجب شطْب قرية حوارة من الوجود اليوم. يكفي حديثاً عن البناء وتعزيز المستوطنات. يجب إعادة الردع المفقود على الفور ولا مكان للرحمة».

وتحيط بحوارة والقرى القريبة منها مستوطنات عدّة يعيش فيها غُلاة المتطرّفين الدينيين الذي شكّلوا على مدار السنوات الماضية ميليشيات مسلّحة شنّت هجمات دموية على الفلسطينيين. وبحسب دراسة لـ«مركز مدار»، فإن مستوطنات «سفوح الجبال» تُصنّف إسرائيلياً على أنها مستوطنات أيديولوجية، تضم تيّار المستوطنين الأكثر عنصرية؛ إذ يتبنّى هؤلاء الفكر الاستيطاني الصهيوني، ذا الطابع الديني - القومي، كعقيدة ونمط حياة، ويُكنّون العداء الشديد للعرب، وهو ما يُترجم في انضوائهم ضمن مجموعات إجرامية من مثل «شبيبة التلال». ومستوطنات «سفوح الجبال» هي: «إيتمار»، «لون موريه»، «هار براخا»، و«يتسهار»، بالإضافة إلى المستوطنتَين الزراعيتَين «جفعات عولام» و«حفات جلعاد»، وهي تقع في منطقة «جبال السامرة الشرقية» - كما يُطلَق عليها إسرائيلياً - أي المنطقة التي تشمل قرى عقربا، حوارة، بيتا، عورتا، عصيرة القبلية، عينبوس، عوريف، بورين، عزموط، سالم ودير الحطب الفلسطينية إلى الشرق من مدينة نابلس. وتَنحدر فكرة «سفوح الجبال» من نمط «السور والبرج» (حوما فمجدال)، وهو أحد أنماط الاستيطان اليهودي الذي سبق «إقامة الدولة» خلال الفترة الممتدّة ما بين عامَي 1936 و1939، بهدف تسريع عملية سيطرة اليهود على الأراضي، وتجنُّب القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على الاستيطان، في بعض الأحيان، وفق اعتبارات سياسية وأمنية (تضمّنت تلك المستوطنات تحصينات عسكرية كالأبراج، الأمر الذي أكّسبها تسميتها لاحقاً).

بالنتيجة، «دولة إسرائيل تجعل الانتقام سياسة رسمية. هناك مذابح جامحة في حوارة، بورين، ياسوف وسلفيت، أكثر من 100 جريح، والآن تقام بؤرة استيطانية غير قانونية في أفيتار. وهذا كلّه برعاية الدولة - الحكومة، وقوّات الأمن تسمح بهذه الفظائع»، وفق ما علّقت به منظّمة «يش دين - متطوّعون لحقوق الإنسان» على أحداث حوارة. وإذ يدرك المستوطنون أنهم أمام واقع قد يكون الأفضل لمشروعهم في الضفة الغربية، حيث يجعلهم قاب قوسين أو أدنى من تأسيس «دولتهم» بميليشيات مسلّحة أقرب إلى الجيش المنظّم، فإن تيّار «الصهيونية الدينية» يعوّل عليهم لتكريس سياسة الطرد والتهجير والقتل بحقّ الفلسطينيين، وهو ما يفسّر بدء ذلك التيّار، سواءً عبر وزرائه في الحكومة أو نوّابه في «الكنيست»، حملة لتشريع ما يستطيع من قوانين داعمة للمستوطنين، من بينها قانون ترخيص حمْل السلاح، والذي قادَ بن غفير معركة تمريره.

تفاهمات نتنياهو - سموتريتش: ضمّ الضفة هدفاً تالياً

بيروت حمود

تنفيذاً لبنود الاتّفاق الائتلافي بين حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وحزب «الليكود»، وقّع الأول ورئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، أخيراً، على وثيقة تفاهمات تُنقل بموجبها صلاحيات تتعلّق بوحدتَي «الإدارة المدنية» و«تنسيق أعمال الحكومة» في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، العسكريتَين، إلى سموتريتش، الوزير في وزارة الأمن، في ما يُعدّ بمثابة توطئة غير رسمية وغير معلَنة لضمّ الضفة الغربية إلى «السيادة الإسرائيلية». ولم يمرّ التوقيع على تلك التفاهمات من دون اعتراض مسؤولين أمنيين، في مقدّمتهم رئيس أركان الجيش السابق، أفيف كوخافي، وغالانت نفسه؛ إذ هي تقضي بتقسيم المسؤوليات والصلاحيات بطريقة يَضمن من خلالها سموتريتش توسيع المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية العشوائية وهدْم منازل الفلسطينيين في المناطق ج»، التي يستوطنها 500 ألف إسرائيلي، ويسكنها أكثر من مئة ألف فلسطيني. وطبقاً للتفاهمات، فإن سموتريتش لن يعيّن، في الوقت الحالي، رئيساً لـ«الإدارة المدنية» أو «منسّقاً لأعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، يتولّاهما ضابطان في الجيش الإسرائيلي برتبة عميد ولواء، غير أنه سيعيّن نائباً «مدنياً» لرئيس «الإدارة المدنية»، يقوم بدوره بتوجيه التعليمات إلى ضبّاط الجيش بخصوص المستوطنين. وسيكون من صلاحيات هذا «النائب»، «تخليص» - شرعنة - سرقة أراضٍ فلسطينية كان المستوطنون قد استولوا عليها في السابق، في حين سيتعامل رئيس «الإدارة المدنية» مع عمليات سرقة الأراضي الفلسطينية الجديدة، ليتّخذ القرار بإلغائها أو شرعنتها. وعلى الرغم من أن الاتفاق الائتلافي

> **نقلت التفاهمات الموقّعة أخيراً «الصلاحيات المدنية في يهودا والسامرة إلى الوزير في وزارة الأمن»**

كان قد نصّ على تعيين مستشارين قانونيين لسموتريتش، إلّا أن التفاهمات اللاحقة نصّت على أن المستشار القانوني لوزارة الأمن هو من سيُصدر المواقف القانونية، وليس المستشار القانوني لـ«قرقة الضفة الغربية» العسكرية والنيابة العامة العسكرية، مثلما كان متّبعاً في السابق. ومع هذا، فقد اتّفق الثلاثي الأمني أو «الضفوط الدولية»، تُخوّل قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي استخدام «وحدة المراقبة» وإبلاغ الوزير في وزارة الأمن بموقفها. وفي حال تعارُض وجهات النظر، «تُنقل المداولات إلى رئيس الحكومة». كذلك، منحت التفاهمات سموتريتش صلاحيات توسيع المستوطنات؛ إذ نصّت على أن «التخطيط في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)، ومن ضمنه عقْد مداولات مجلس التخطيط الأعلى (الذي تديره "الإدارة المدنية" حالياً)، يصبح ضمن صلاحية الوزير في وزارة الأمن»، وأنه ستكون فسيكون «ضمن صلاحية الوزير في وزارة الأمن»، الذي سيتولّى أيضاً «وحدة المراقبة وإنفاذ القانون على البناء غير القانوني» بشكل كامل. في المقابل، في حالات التصعيد الأمني أو «الضغوط الدولية»، الجيش الإسرائيلي استخدام «وحدة المراقبة» وإبلاغ الوزير في وزارة الأمن بموقفها. وفي حال تعارُض وجهات النظر، «تُنقل المداولات إلى رئيس الحكومة». كذلك، منحت التفاهمات سموتريتش صلاحيات توسيع المستوطنات؛ إذ نصّت على أن «التخطيط في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)، ومن ضمنه عقْد مداولات مجلس التخطيط الأعلى (الذي تديره "الإدارة المدنية" حالياً)، يصبح ضمن صلاحية الوزير في وزارة الأمن»، وأنه ستكون للأخير «مسؤولية كاملة على شؤون تسجيل الأراضي، ومن ضمنها طاقم الخطّ الأزرق ومسْح الأراضي وتسجيل أراضي الدولة وتخطيط المواصلات وشقّ الشوارع»، فضلاً عن منْحه صلاحية «تنفيذ أعمال بنية تحتية مدنية كالمياه والطاقة، وتطوير محميّات طبيعية».

وإذ تبدو الحكومة الحالية غير عابئة بـ«الضغوط الدولية» أصلاً، وماضية في تشريع البؤر الاستيطانية وإقرار آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، فإن سموتريتش، الآتي من «مجتمع المستوطنين» في الضفة، يخطّط على ما يبدو لما هو أبعد من ذلك، إذ في نيّته، وفق ما تَكشفه المعطيات الأخيرة، تحويل نصف مليون مستوطن يحكمهم قانون «الإبرتهايد» المُسمّى إسرائيلياً «قانون يهودا والسامرة»، وتُدار جوانب حياتهم من قِبَل «الإدارة المدنية» العسكرية من خلال قنوات عديدة - وليس من خلال الحكومة ووزاراتها المختلفة مباشرة -، إلى «مواطنين إسرائيليين عاديين» تتولّى أمورهم الحكومة ووزاراتها بشكل مباشر.

تبدو الحكومة الحالية غير عابئة بـ«الضغوط الدولية» أصلاً (أ ف ب)

مقالة

الفدائي والمستوطِن

وليد شرارة

الفدائيّ في مقابل المستوطِن. التطوّرات التي شهدتها فلسطين المحتلّة، في الأشهر الأخيرة، تتّجه نحو تكريس الدور القيادي لقوّتَين صاعدتَين في خضمّ صراع ممتدّ لأكثر من قرن: تيّار الفاشية الصهيونية الذي وصل إلى السلطة أخيراً من جهة، والظاهرة الفدائية الجديدة المتنامية من جهة أخرى. بطبيعة الحال، لا يمكن فصْل الديناميات السياسية والاجتماعية التي تُعزّز مِثل هذا التحوّل، عن جوهر مشروع التطهير العرقي الاستيطاني الإحلالي الصهيوني، ومفاعيله على الشعب الفلسطيني، وعلى «المجتمع» الصهيوني، أي قطعان المستوطنين من متديّنين وعلمانيين. تتباكى قطاعات عريضة من النُّخب الصهيونية والغربية على «الديموقراطية الإسرائيلية»، وآخرهم إيهود باراك، رئيس الوزراء الأسبق، الذي حذّر، في مؤتمر صحافي استضافتْه «هآرتس»، من انزلاق الكيان نحو الديكتاتورية. يتناسى هؤلاء أن المآلات الراهنة للمشروع الصهيوني كانت كامنة في داخله، حاله في ذلك حال جميع المشاريع الاستيطانية التي اصطدمت بمقاومة عنيدة ومديدة من قِبَل السكّان الأصليين، كما حصل في الجزائر مثلاً. عندما شكّل مستوطِنون فرنسيون من «الأقدام السود»، جيْشهم من اليمين المتطرّف المغرق في العنصرية، «منظّمة الجيش السرّي»، المسؤولة عن مئات العمليات الإرهابية ضدّ المدنيين الجزائريين.

لكن الفارق بين ما يجري في الكيان الصهيوني، وما جرى في تجارب تاريخية سابقة، هو أن الجناح اليميني العنصري الأكثر فجاجة فيه وصل إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، ما يشي باتّساع قاعدته الاجتماعية. سبق لعدد من الكتّاب والباحثين الإسرائيليين، في العقدَين الماضيَين، وبعضهم احتلّ مواقع رسمية في الكيان، كأبراهام بورغ، رئيس «الكنيست» الأسبق، وعالم الاجتماع باروخ كيمرلنغ، ويهوشوا ليبوفيتزر، والصحافي جدعون ليفي، وغيرهم، أن أشاروا إلى جنوح متعاظم لـ«المجتمع الإسرائيلي» نحو الفاشية، من دون أن تؤخذ تحليلاتهم على محمل الجدّ، إلى أن أتى اليوم الذي «يَحكم فيه مئير كاهانا إسرائيل مِن قبره»، وفقاً لناحوم بارنيا، أحد كتّاب أعمدة «يديعوت أحرونوت» «اليمينية»!

في الواقع، فإن استكمال مشروع التطهير العرقي الاستيطاني، وهو محطّ إجماع القسم الأغلب من نُخب الكيان و«مجتمعه»، في ظلّ صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، ومقاومته المتصاعدة، والتغيّر المستمرّ في موازين القوى في الإقليم لغير مصلحة هذا الكيان بفعل الدور الوازن لـ«محور المقاومة»، جعل الجنوح نحو الفاشية أمراً حتميّاً في إسرائيل. من الممكن أن تكون عوامل أخرى، داخلية أو دولية، كالتغييرات الديموغرافية بفعل هجرة اليهود الروس، أو كالتداعيات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية للتوجّهات النيوليبرالية المعتمَدة مع بداية التسعينيات، قد ساهمت في مِثل هذا التطوّر، لكن العامل الحاسم، والذي يقع في قلْب المشروع الصهيوني، يبقى السعي للاستيلاء على ما بقي من الأرض الفلسطينية، بـ«مزيد من القوّة»، وبالإرهاب والقتل. يعني ذلك عمليّاً صيرورة الاستيطان «الوحشي» سياسة رسمية للحكومة الفاشية الراهنة، ومشاركة مباشرة لقطعان المستوطنين، جنباً إلى جنب الجيش الصهيوني، في التنكيل بالفلسطينيين. وما جرى في بلدة حوارة هو مقدّمة لعمليات مشابهة، تتمّ بمبادرة من المستوطِنين، بـ«حراسة» الجيش الصهيوني، الذي ساهم في إحراق البيوت والهجوم على السكّان، بحسب شهادات العديد منهم. وإذا كانت النُّخب الصهيونية العلمانية تعدّ التطهير العرقي هدفاً مركزيّاً، فتعمل على تحقيقه على نار حامية عندما تسمح الظروف بذلك، كما في 1948، وعلى نار هادئة، وبطريقة تدريجية، في أوضاع «عادية»، فإن التيّار الفاشي الحاكم راهناً، وانطلاقاً من قناعاته الدينية، سيجهد لتسريع هذه العملية بمعزل عن الظروف، على الرغم ممّا قد يستتبعه من إحراج لحلفاء إسرائيل الغربيين، وللمطبّعين العرب، فضلاً عن استعار الصراع على الأرض مع المقاومة الفلسطينية.

الظاهرة الفدائية الجديدة في فلسطين نموذج فريد في تجارب التحرّر الوطني، والتجارب الثورية بشكل عام. فمبادرة شبّان ينتمون إلى تنظيمات مختلفة، أو ليس لديهم انتماء سياسي محدّد، إلى تأسيس مجموعات مقاومة عسكرية محلّية، وتاطيرها، كـ«عرين الأسود» و«كتيبة جنين»، وقيامهم بشنّ هجمات على قوات الاحتلال والمستوطنين، وما نجم عن ذلك من «عدوى»، أي من تشكّل مجموعات مشابهة في مدن وبلدات ومخيّمات الضفة الغربية، وحالة الاحتضان الشعبي المنقطعة النظير لظاهرة كان من الممكن أن توصف بـ«العفوية» أو «المغامرة» في زمن آخر، هي مؤشرات إلى نضوج ظروف ثورية في فلسطين تمهّد لانفجار عارم في مواجهة المحتلّين. الخطاب السياسي الواضح والمحدَّد للمقاومين، والذي يركّز على دحْر الاحتلال والاستيطان، وشجاعتهم النموذجية خلال المواجهات، ومواقف أهاليهم، وبخاصّة أمهاتهم، اللواتي يؤدّين دوراً محورياً في تعبئة الشعب للانضمام إلى المقاومة و/ أو دعْمها، وجنازات الشهداء التي تضمّ عشرات الآلاف، وهي مناسبة للتحشيد دعماً لخيار المقاومة، والأهمّ، تجاوب الآلاف مع نداءات مجموعات المقاومة للتظاهر ليلاً، بما يعنيه من تحوُّل الأخيرة إلى قيادة ميدانية للصراع مع العدو، كلّها معطيات تؤكّد أن حركة مقاومة شعبية من نمط جديد في طور التبلور، وهي ستتكامل وتتعاون مع فصائل المقاومة التي أضعفَها التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال. ولا شكّ في أن التصدّي لإرهاب الاحتلال والمستوطِنين، والردّ عليه بعمليات نوعيّة، وهو ما يحصل على الأرض منذ الأسابيع الماضية، سيزيد من احتدام المجابهة، وقد يؤدي إلى اتّساعها، ومشاركة المقاومة في غزة فيها، مع ما سينتج من كلّ ذلك من تبعات سياسية على الإقليم والعالم. فاشتعال الصراع في فلسطين، وبخاصّة في ظلّ وجود الحكومة الفاشية الحالية، يربك الولايات المتحدة التي تريد التركيز على أولوياتها الدولية الأخرى - والأمر نفسه ينسحب على الأوروبيين -، ويضعف موقف المطبّعين العرب، ويهدّد بخروج الأوضاع عن السيطرة في بلد لصيق بالضفة، كالأردن. حكومة المستوطِنين تستطيع اللعب بالنار، لكنها لن تقوى على السيطرة على حريق هائل قادم.

الحدث

الزلزال يُعيد وصْل «الإقليمَين»

القاهرة لدمشق: ولّى زمن القطيعة

من البوّابة الإنسانية، عبرت مصر نحو رفْع مستوى علاقتها مع سوريا. من التنسيق الأمني غير المعلَن، إلى التواصل المباشر بين البلدَين اللذين فرَضتْهما قطيعة موقّتة، تَبِع انتهاءها موقف مصري متذبذب، سرعان ما فارقتْه القاهرة في أعقاب وقوع الزلزال الكارثة في السادس من شباط. وعلى رغم التكهّن بأن الخطوة المصرية الواسعة إزاء دمشق قد تكون، في جانب منها، مدفوعةً بالخلاف المستمرّ في مابين القاهرة والرياض، إلّا أن سياقها ينبئ باندراجها في إطار الحَراك العربي الأوسع الذي تقوده أبو ظبي ومسقط وعمّان نحو سوريا، والذي يُتوقّع أن لا تتأخّر الرياض في الانضمام إليه

أيدي الوزير المصري حرص القاهرة على تعزيز علاقاتها مع دمشق وتطوير تعاونهما المشترك (أ ف ب)

علاء حلبي

في تطوُّر يفتتح فصلاً جديداً في العلاقات السورية - المصرية، حلّ وزير الخارجية المصري، سامح شكري، ضيفاً على دمشق، حيث أجرى لقاءً مع نظيره السوري، فيصل المقداد، والرئيس بشار الأسد، في زيارة هي الأولى من نوعها لمسؤول دبلوماسي مصري رفيع المستوى إلى سوريا منذ عام 2011. الزيارة التي حاول شكري إضفاء الطابع الإنساني عليها، عبر تأكيده أكثر من مرّة أنه جاء ليعلن تضامُن بلاده مع سوريا على خلفيّة الزلزال المدمّر الذي ضرب البلاد في السادس من شباط الماضي، تتزامن مع حَراك عربي على مستويات عدّة، تلعب فيه كلّ من الإمارات وسلطنة عُمان دوراً بارزاً لتقريب وجهات النظر، والتوصّل إلى صيغة مناسبة لجميع الأطراف تعود من خلالها دمشق إلى لَعِب دورها الاستراتيجي، خاصة بعد وصول الأزمة إلى حالة استعصاء أفرزها فشَل جميع محاولات تغيير نظام الحُكم في سوريا.

وخلال لقائه الأسد، نقَل الوزير المصري رسالة من الرئيس عبد الفتّاح السيسي، أكد فيها الأخير تضامُن مصر مع سوريا، واستعدادها لمواصلة دعْم السوريين بمواجهة آثار الزلزال، واعتزازه بالعلاقات التاريخية بين البلدَين، وحرْص القاهرة على تعزيز هذه العلاقات وتطوير التعاون المشترك. وردّ الأسد على ذلك بشُكر الضيف المصري، وإبداء حرْص سوريا على الصلات مع مصر «في إطار السياق الطبيعي والتاريخي»، معتبراً أن «العمل لتحسين العلاقات بين الدول العربية بشكل ثنائي هو الأساس لتحسين الوضع العربي بشكل عام». وتأتي زيارة رأس هرم الدبلوماسية المصرية إلى دمشق لتعيد إحياء روابط تاريخية بين البلدَين، بعد قطيعة بدأت عام 2011، ووصلت إلى ذروتها خلال تولّي «الإخوان المسلمين» حُكم مصر بقيادة الراحل محمد مرسي، الذي أعلن في حزيران من عام 2013 قطْع علاقة بلاده رسمياً مع دمشق، والانضمام إلى الحلف المناوئ للحكومة السورية، محتضِناً نشاط قسم من المعارضة السورية، وداعياً إلى فرْض حظر جوّي على سوريا.

وتروي مصادر مصرية عدّة أن موقف الجيش المصري الذي كان يقوده في تلك الفترة السيسي، الذي شغَل آنذاك منصب وزير الدفاع، ظلّ معارضاً لموقف مرسي، وهو ما أكّده الكاتب المصري الراحل، محمد حسنين هيكل، خلال لقاء تلفزيوني، ذكر خلاله أن الجيش المصري رفَض سياسة الرئيس الراحل، غير أن الأخير استمرّ فيها.

وبعد انهيار حكومة «الإخوان»، وصعود السيسي إلى السلطة، عادت العلاقات جزئياً بين البلدَين، الأمر الذي أعلنه الرئيس المصري صراحة خلال زيارة أجراها بُعيد تولّيه السلطة إلى الولايات المتحدة عام 2014، حيث أشار إلى متانة الصلات التي تجمع جيشَي البلدَين، وأكد أن وحدة سوريا تُعتبر جزءاً من الأمن القومي المصري. ومع ذلك، لم ترقَ الروابط إلى مستويات رفيعة، بل انحصرت في نطاق اللقاءات الأمنية، قبل أن يأتي اللقاء الذي جمع وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، بنظيره المصري في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2021، ليشكّل علامة فارقة. وإلى جانب التعاون الأمني والعسكري الوثيق، لعب مستثمرون سوريون نقلوا استثماراتهم من سوريا إلى مصر خلال الحرب، دوراً بارزاً في تعزيز العلاقات بين البلدَين، بعدما بلغ حجم تلك الاستثمارات نحو 23 مليار دولار.

وأبدت سوريا، مرّات عديدة، خلال تصريحات أطلقها الأسد والمقداد، تفهّمها لموقف بعض الدول التي تتواصل مع سوريا بشكل غير علني بسبب الضغوط الغربية والأميركية، وهو ما يمكن أن ينطبق على مصر، التي مرّت بظروف اقتصادية وسياسية صعبة خلال الأعوام الماضية، شكّلت عائقاً أمام اتّخاذ خطوات «انفتاحية» كبيرة. إلّا أن هذه الظروف يبدو أنها بدأت تتحوّل خلال الأشهر القليلة الماضية، في ظلّ مبادرات عربية عديدة يقودها الأردن والإمارات وسلطنة عُمان لكسر الجمود السياسي، شكّلت التداعيات الكارثية للزلزال فرصة للمضيّ بها قُدُماً، وفتْح الباب أمام مصر التي بادر رئيسها، فور وقوع الكارثة، إلى الاتّصال بالأسد، والإيعاز بإرسال مساعدات عبر الجوّ والبحر. وفي وقت يَجري فيه الحديث في بعض الأوساط السياسية العربية عن وجود خلافات سعودية – مصرية يمكن أن تكون قد شكّلت دافعاً إضافياً لاتّخاذ القاهرة خطوتها الواسعة نحو دمشق، تُنبئ التحرّكات

> **أعادت زيارة رأس هرم الدبلوماسية المصرية إلى دمشق إحياء علاقات تاريخية بين البلدين بعد قطيعة بدأت عام 2011**

العربية بأن الانفتاح المصري يندرج في إطار نشاط عربي واسع النطاق لا يستثني الرياض، التي أعلن وزير خارجيّتها، فيصل بن فرحان، تغيّر موقف بلاده من سوريا، مشدّداً على ضرورة التواصل مع دمشق التي من المنتظر أن يزورها خلال الأيام المقبلة.

وعلى الرغم من الانفتاح المتواصل لعواصم عربية على دمشق، سواءً قبل الزلزال أو بَعده، تُواجه هذه الخطوات معوّقات عديدة واختبارات صعبة، أبرزها الموقف الأميركي الرافض لهذا التطبيع، والتهديد بالعقوبات الأميركية أحادية الجانب المفروضة على سوريا، بالإضافة إلى امتلاك واشنطن أوراق ضغط عديدة قد تبادر إلى استخدامها خلال الفترة المقبلة.

الكارثة توسّع قائمة الأيتام: الأولوية للرعاية... لا للتبنّي

مع فقدان أطفال كثر أسرهم بالكامل إثر الزلزال الأخير، ظهرت دعوات إلى تبنّي بعض هؤلاء، ولا سيما ممّن تفاعلت وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي مع معاناتهم، فيما برزت مطالبات بفتح نقاش أوسع حول طرْح التبنّي مجتمعياً. إلّا أن القانون السوري يوافق الشرع الإسلامي في منْع التبنّي، ليكون الخيار المُتاح هو تعزيز دور المؤسّسات الحكومية والأهلية المعنيّة برعاية الأيتام

زياد غصن

خلّف الأرقام المعلَنة عن فداحة الخسائر البشرية والاقتصادية التي تسبّب بها الزلزال المدمّر، ثمّة قصص مأسوية لأطفال لم يفقدوا فقط دفء المنزل وذكرياته، وإنّما خسروا أيضاً حنان الأب والأم وعناق الأشقاء، الذين لم يبقَ من أثرهم سوى ركام المنزل وما تحتفظ به ذاكرة الأطفال، فيما بعض الأيتام لم يحتفظوا حتى بصورة يتلمّسون فيها وجوه مَن فقدوا. حالة التعاطف الواسعة مع القصص المحزنة لهؤلاء، دفعت ببعض المشاهير والأشخاص العاديين إلى إبداء رغبتهم في تبنّي هذه الطفلة أو ذاك الطفل، وقد سُجّلت دعوات محلّية طالبت بدراسة موضوع التبنّي كحلّ لمشكلة اجتماعية أوجدها الزلزال. لكن مع احتضان الأقارب من مختلف الدرجات للأيتام، والرفْض المجتمعي المستند أوّلاً إلى مبدأ ديني واجتماعي، تراجع زخْم الحديث عن التبنّي. إلّا أنه بقي حاضراً، وإنْ بنسبة أقلّ من السابق.

القانون والشرع

في مقاربة ملفّ التبنّي، ثمّة جانبان مهمّان ومؤثّران: الأوّل قانوني، يتعلّق بموقف المشرّع السوري وما تتضمّنه حالياً التشريعات والقوانين السورية بالخصوص؛ والثاني اجتماعي، عنوانه الانعكاسات الاجتماعية للتبنّي على حياة الأطفال والبدائل الأخرى المتاحة، والتي قد تكون أكثر جدوى بالنسبة إلى مستقبلهم. قانونياً، يتعدّى النقاش مسألة الرفض أو السماح، إلى الحلول المُنفّذة فعلياً. بحسب القاضي المستشار محمد ياسين القرّاز، فإن «التبنّي بخالف النظام العام للجمهورية العربية السورية، حيث لا يقرّ القانون السوري نظام التبنّي ويعتبره باطلاً مطلقاً، فالإنسان يُنسب إلى والديه الحقيقيَين، فإن جُهلا فلا يُنسب إلى غيرهما ولا يُسمح بأن يعلن شخص ما رغبته في أن يكون هذا ابنه من دون رباط حقيقي أو أن تُنزع صفة الأبوَين الحقيقيَين عنه». ويضيف القرّاز، في حديثه إلى «الأخبار»، إن «القانون السوري يوافق الشرع في منْع التبنّي وتغيير الأنساب، حيث إن الأطفال مجهولي النسب يسجَّلون في دائرة النفوس في خانة مستقلّة، إلى حين إقرار أهلهم بنَسبهم، وإحضار الثبوتيات اللازمة، أو يبقى الطفل لقيطاً/ مجهول النسب من الناحية القانونية ويأخذ اسماً ولقباً منفصلَين، فيما يسمح القانون ذاته فقط للكائوليك والسريان الأرثوذكس بالتبنّي وفق شروط محدّدة».

ويُعدّ تبنّي الأطفال غير مجهولي النَّسب طرحاً جديداً على الساحة السورية؛ إذ اقتصر الحديث سابقاً على الأطفال مجهولي النَّسب، والذين زاد عددهم بوضوح خلال فترة الحرب لأسباب كثيرة متعلّقة بالزواج من غير سوريين في المناطق التي كانت خارج سيطرة الحكومة، وجرائم الاغتصاب... وما إلى ذلك. وقُبيل الزلزال بأيام قليلة، صدر قانون خاص برعاية وتنظيم شؤون النَّسب والتوارث، وبشكل عام في كلّ ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية من أحكام التبنّي، حيث تضمّن الرعاية البديلة للطفل مجهول النَّسب تربيته وتعليمه».

الأقارب أولى بالرعاية والدعم

منذ سنوات ما قبل الحرب، كانت هناك مؤسّسات حكومية وأهلية تُعنى بتربية الأطفال الأيتام وتنشئتهم، كدُور الأيتام التابعة لوزارة الأوقاف، والمراكز التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقرى «SOS» الأهلية، وغيرها من الجمعيات الأهلية والدينية، والتي تتقي في نظر كثيرين الأفضل لرعاية الأطفال الذين فقدوا أسرهم خلال كارثة الزلزال، بالنظر إلى كوْنها تخضع لرقابة حكومية وأهلية، وللتزامها بنظام معيّن يحفظ حقوق الطفل ونسبه. وفقاً لبيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فقد زاد عدد دُور رعاية المسنّين والأيتام، خلال الفترة الممتدّة ما بين 2016 و2019، من حوالي 20 داراً إلى 45 داراً، وارتفع عدد مَن يتلقّون خدمات الرعاية إلى أكثر من 54 ألف يتيم (كفالة داخلية - كفالة خارجية)، ووصل عدد المستفيدين من برنامج الأسر التي ترعى أيتاماً بنهاية عام 2019 إلى حوالي 1254 مستفيداً، بمبلغ قُدّر آنذاك بحوالي 171 مليون ليرة، أي ما يعادل وقتها، وفق سعر الصرف الرسمي، حوالي 380 ألف دولار.

من هنا، لا تفضّل رئيسة «هيئة شؤون الأسرة والسكّان» سابقاً، الأستاذة الجامعية إنصاف حمد، «طرْح التبنّي لأسباب عديدة، ولا أرى حاجة إليه بوجود مؤسّسات عديدة ترعى الأيتام، حتى إنّني لا أفضّل وجود الأطفال في هذه المؤسّسات أصلاً، فهؤلاء الذين تيتّموا لهم أسر ممتدّة، والأفضل لهم أن يعيشوا بين أقربائهم من جهة الأم كالأخوال والخالات، أو من جهة الأب كالأعمام والعمّات، أو عند الجدّين من الجهتَين، لأن هذا يساعدهم بسرعة أكبر على التكيّف مع الواقع الجديد ويخفّف عنهم الشعور بالصدمة والفقدان، نظراً إلى ارتباط صورة الآقرباء بصورة الأبوَين». وتلفت حمد، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن هذا المقترح «يصطدم بصعوبة الأعباء المادّية التي قد تترتّب على وجود هؤلاء الأطفال في كنَف الأقرباء، الذين يعانون على الأرجح من الإجهاد جرّاء الظروف المعيشية الصعبة والضاغطة على مجمل السوريين، الأمر الذي قد يدفع البعض إلى التهرّب من استضافة الأيتام، وهنا يأتي دور المؤسّسات والجمعيات الأهلية والمتبرّعين في تقديم كفالة نقدية شهرية تساعد الأسر المستضيفة على تحمُّل أعباء الاستضافة المادّية، وتجعلهم أقدرَ على القيام بواجباتهم المعنوية».

> **منذ سنوات ما قبل الحرب، كانت هناك مؤسّسات حكومية وأهلية تُعنى بتربية الأطفال الأيتام وتنشئتهم**

إلّا أنه إلى جانب الدعم المادّي المطلوب من الحكومة والمجتمع الأهلي؛ ثمّة احتياجات اجتماعية تشير إليها حمد، من قبيل تقديم «الدعم النفسي للأطفال لمساعدتهم على تجاوُز محنة الفقد ومعالجة المرض النفسي الناجم عن معايشة رعب الزلزال ولحظاته الصعبة، وخاصة إذا كانوا قد انتُشلوا من تحت الأنقاض، وكذلك تقديم الدعم النفسي والمعنوي للأسر المستضيفة لتعريفها بالاستجابات المطلوبة، وأيضاً للعاملين في المؤسّسات التعليمية، وخاصة أن من المتوقّع تراجُع مستوى التحصيل الدراسي لهؤلاء الأطفال بسبب ما عانوه. وهنا، يمكن إيلاء أهمّية خاصة لمتابعة وضعهم الدراسي، وتشجيع المجتمع المحلّي على عقْد أنشطة ترفيهية ومعسكرات صيفية لهم».

بوافق القانون السوري الشرع الإسلامي في منْع التبنّي (أ ف ب)

العراق

غموض «صدري» حيال تودّد المالكي

«سانت ليغو» لا يمرّ بسهولة

في وقت يحتدم فيه النزاع حول مشروع قانون «سانت ليغو» لانتخابات مجالس المحافظات، والذي أجّل مجلس النوّاب حسْمه إلى السبت المقبل بالتزامن مع اندلاع تظاهرات رافضة له أمام «المنطقة الخضراء»، يعود حديث «الصلح» بين زعيم «التيّار الصدري»، مقتدى الصدر، ورئيس الوزراء العراقي الأسبق، نوري المالكي، إلى الواجهة مجدداً من دون وجود مؤشّرات إلى إمكانية عقْده باستثناء المعلومات عن وساطات تقودها شخصيات دينية وسياسية عراقية على خطّ الرجلَين. وفيما يستبعد مسؤولون من «التيّار الصدري» تحقّق ذلك، رابطين تودّد المالكي إلى الصدر برغبته في تمرير «سانت ليغو» الذي يعارضه التيّار بشدة، لا تستبعد مصادر في «الصدري» نفسه وفي «ائتلاف دولة القانون» الوصول إلى مصالحة من هذا النوع

بغداد ـ **فقار فاضل**

أثار كلام رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، حول إمكانية الصلح بينه وبين زعيم «التيّار الصدري»، مقتدى الصدر، تفاعلاً شعبياً وسياسياً واسعاً، تَوزّعت في خلاله الآراء بين مرحّب ومستبعد لسيناريو نجاح وساطة أطراف سياسية في ردْم هوّة الخلافات بين الرجلَين. ولا يستبعد مصدر مقرّب من «التيّار الصدري» تواصُلاً للوزراء وقائداً عاماً للقوّات المسلّحة، حملة أمنية وعسكرية واسعة عُرفت بـ«صولة الفرسان» ضدّ عناصر «جيش المهدي» التابع للتيّار في محافظات جنوب العراق. واندلعت، على إثر هذا، مواجهات عنيفة تسبّبت بسقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفَين، وأدّت أيضاً إلى اعتقال قيادات وعناصر في «الصدري» وزجّهم في السجون، حيث لا يزال بعضهم معتقَلين حتى اليوم. وعلى رغم ما تقدّم، يتحدّث الناطق باسم «ائتلاف دولة القانون»، بهاء الدين النوري، عن «رسائل إيجابية خلال الفترة الأخيرة الصدر عن المشهد السياسي، وحديثُه الأخير هو لأجل استثمار السكوت في تمرير قانون سانت ليغو بسهولة».

وفي أكثر من مناسبة، رفَض الصدر دعوات التصالح مع خصمه المالكي، معلّلاً ذلك بقوله: «كيف أتصالح مع قاتل وعميل؟». وإذ اشتدّ الصراع بينهما قبل تشكيل الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني، فإن خافهما يعود في الواقع إلى عام 2008، حين نفّذ المالكي، عندما كان رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوّات المسلّحة، حملة أمنية وعسكرية واسعة عُرفت بـ«صولة الفرسان» ضدّ عناصر «جيش المهدي» التابع للتيّار في محافظات جنوب العراق. واندلعت، على إثر هذا، مواجهات عنيفة تسبّبت بسقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفَين، وأدّت أيضاً إلى اعتقال قيادات وعناصر في «الصدري» وزجّهم في السجون، حيث لا يزال بعضهم معتقَلين حتى اليوم. وعلى رغم ما تقدّم، يتحدّث الناطق باسم «ائتلاف دولة القانون»، بهاء الدين النوري، عن «رسائل إيجابية خلال الفترة الأخيرة

> **شخصيات دينية مؤثّرة في النجف وخارجها تسعى إلى الصلح بين الصدر والمالكي**

الصدر عن المشهد السياسي، وحديثُه الأخير هو لأجل استثمار السكوت في تمرير قانون سانت ليغو بسهولة».

وفي أكثر من مناسبة، رفَض الصدر دعوات التصالح مع خصمه المالكي، معلّلاً ذلك بقوله: «كيف أتصالح مع قاتل وعميل؟». وإذ اشتدّ الصراع بينهما قبل تشكيل الحكومة الحالية برئاسة محمد شياع السوداني، فإن خافهما يعود في الواقع إلى عام 2008، حين نفّذ المالكي، عندما كان رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوّات المسلّحة، حملة أمنية وعسكرية واسعة عُرفت بـ«صولة الفرسان» ضدّ عناصر «جيش المهدي» التابع للتيّار في محافظات جنوب العراق. واندلعت، على إثر هذا، مواجهات عنيفة تسبّبت بسقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفَين، وأدّت أيضاً إلى اعتقال قيادات وعناصر في «الصدري» وزجّهم في السجون، حيث لا يزال بعضهم معتقَلين حتى اليوم. وعلى رغم ما تقدّم، يتحدّث الناطق باسم «ائتلاف دولة القانون»، بهاء الدين النوري، عن «رسائل إيجابية خلال الفترة الأخيرة

> **شخصيات دينية مؤثّرة في النجف وخارجها تسعى إلى الصلح بين الصدر والمالكي**

على إثر هذا، مواجهات عنيفة تسبّبت بسقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفَين، وأدّت أيضاً إلى اعتقال قيادات وعناصر في «الصدري» وزجّهم في السجون، حيث لا يزال بعضهم معتقَلين حتى اليوم. وعلى رغم ما تقدّم، يتحدّث الناطق باسم «ائتلاف دولة القانون»، بهاء الدين النوري، عن «رسائل إيجابية خلال الفترة الأخيرة

بين المالكي والصدر»، مضيفاً أن «هناك استجابة من أطراف كثيرة ترغب في أن تُنهي الخلاف». ويوضح النوري، في تصريح إلى «الأخبار»، «(أنّنا) نرغب في أن تكون هناك أجواء هادئة وإيجابية قبل إجراء انتخابات مجالس المحافظات، وكذلك نريد المصالحة لدعم هذه الحكومة».

من جهته، يرى الكاتب والمحلّل السياسي، رائد عليوي، أن «المالكي أراد أن يغازل الصدر بالتزامن مع تلويح الصدريين بالاحتجاجات الشعبية ضدّ حكومة السوداني التي يُعتبر رئيس الوزراء السابق الداعم الرئيس لها»، معرباً عن اعتقاده أيضاً أن «الخلافات بين المالكي وقيس الخزعلي هي التي جعلت الأوّل يمدّ يد الصلح للصدر». ويقدّر عليوي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «لا تكون مبادرة الصلح بين المالكي والصدر سهلة، خاصة بعد وقوف الإطار التنسيقي ضدّ مشروع الأخير السياسي، وأيضاً بعد قضيّة تسريبات المالكي وتجاوُزه على زعيم «التيار الصدري» بشكل علني». ويَلفت إلى أن «التيّار بصورة عامّة رافض للمصالحة رفضاً تاماً، ولديه موقف عدائي من المالكي»، مضيفاً أن «الخصومة باقية والصدر يبقى ملتزماً بالصمت إلى حين انتهاء عمر حكومة السوداني».

ويأتي حديث المصالحة بين المالكي والصدر، في وقت يحتدم فيه الخلاف حول تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات لاعتماد نظام «سانت ليغو»، والذي قرّر مجلس النواب، في جلسته المنعقدة أمس، تأجيل حسْمه إلى يوم السبت المقبل. وبالتزامن، نظّم متظاهرون وقفة احتجاجية بالقرب من أسوار «المنطقة الخضراء» اعتراضاً على مشروع التعديل، الذي كان البرلمان قد أنهى، في وقت سابق من شباط الجاري، قراءته الأولى، علماً أنه في حال اعتماده نهائياً سيُطرح أيضاً لاستخدامه في الانتخابات التشريعية. وتعتمد آلية «سانت ليغو»، التي يُعتبر إلغاؤها سابقاً أحد أبرز منجَزات «حراك تشرين» عام 2019، في الدول التي تُطبّق هذا النظام للتمثيل النسبي، على تقسيم أصوات التحالفات على الرقم 1,4 تصاعدياً، وفي هذه الحالة تحصل التحالفات الصغيرة على فرصة للفوز، لكنّ العراق اعتمد القاسم الانتخابي بواقع 1,9، وهو ما جعل حظوظ الكيانات السياسية الكبيرة تتصاعد على حساب المرشّحين الأفراد (المستقلّين والمدنيين)، وكذلك الكيانات الناشئة والصغيرة.

وقفة احتجاجية بالقرب من أسوار «المنطقة الخضراء»، اعتراضاً على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات لاعتماد نظام «سانت ليغو» (من الويب)

قضية

عودة إلى «البهدلة» الإسرائيلية في أديس أبابا

صوت «جبهة الرفض» الأفريقية يتعاظم

محمد عبد الكريم أحمد

التقى القادة الأفارقة، في الـ18 من الجاري، في عاصمتهم المفضّلة أديس أبابا، لمناقشة عدد من التحدّيات التي تُواجه قارّتهم، وسط موجة جفاف غير مسبوقة منذ أربعة عقود في القرن الأفريقي، وتصاعُد الاضطرابات في إقليم الساحل، واستمرار العنف في شرقيّ الكونغو وتهديده بالتمدّد إلى عدد من دول الجوار، فضلاً عن الاختلال المتزايد في مواجهة الأزمة التي حملت القمّة عنوانها: عدم الأمن الغذائي. وبينما طرح رئيس المفوضية الأفريقية، موسى فقي، أفكاراً غير واقعية بخصوص مواجهة التراجع الديموقراطي في القارّة، واقترح تقوية العقوبات «ضدّ التغييرات غير الدستورية»، لم يشهد مسار تطبيق اتّفاق منطقة التجارة الأفريقية الحرّة اختراقاً حقيقياً نحو هدف تحقيق نسبة 60% في التجارة البينية بحلول عام 2034 (تقف النسبة حالياً عند 15% فقط)، وهو الحال الذي يسري على مسألة إلغاء ديون الدول الأفريقية، ومسار إصلاح مؤسّسات الاتحاد الأفريقي الذي يتولّى إدارته الرئيس الرواندي، بول كاجامي، الذي تتّهمه كينشاسا رسمياً بدعم جماعات وأنشطة إرهابية في شرقيّ البلاد. ووسط هذه الحالة النمطية من مراوحة القضايا الأفريقية في مساحاتها الضيّقة، شهدت القمّة حدثها الاستثنائي المتمثّل في طرْد وفد إسرائيل الذي دخل إلى مقرّ اجتماعاتها من دون ترتيبات رسمية، في وقت أعيد فيه تسليط الضوء على عمل اللجنة المكلّفة مناقشة «العضوية» الإسرائيلية في الاتحاد، والمكوَّنة من رؤساء جنوب أفريقيا والجزائر ونيجيريا (الرافضة للعضوية) ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون (الداعمة للعضوية) والسنغال التي تولّت في العام الماضي رئاسة التكتّل، قبل تقلّد الرئيس القمري، غزالي عثماني، قيادته في الدورة الحالية.

إسرائيل في القمّة: الضيف الثقيل

باتت القمّة الأفريقية السنوية محلّ اهتمام القوى الدولية والإقليمية، التي دشّن العديد منها، منذ مطلع العام الجاري، دبلوماسية نشطة في القارة على خطّ استباق الفعّالية واستشراف نقاشاتها. هذا ما فعلتْه مثلاً الولايات المتحدة، التي أرسلت وفداً ضخماً (نحو مائة فرد) بقيادة مساعدة وزير الخارجية، مولي في، والمبعوث الخاص للرئيس جو بايدن، جوني كارسون، الذي لاحظت منافذ إعلامية إسرائيلية حضوره واقعة طرْد الوفد الإسرائيلي بقيادة شارون بار-لي (نائبة المدير العام في وزارة الخارجية لشؤون أفريقيا)، والتزامه القمم التامّ حيالها. ورأت أوساط إسرائيلية في الواقعة، على رغم التصديق على وضْع إسرائيل مراقباً في الاتحاد وحصول وفدها على بطاقات الحضور بالفعل، دلالة على «أشر التكتّل من قبل قلّة من الدول المتطرّفة من مثل الجزائر وجنوب أفريقيا، المدفوعة بالكراهية والخاضعة لسيطرة إيران»، فيما دعا الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية، ليور هيات، الدول الأفريقية، إلى الوقوف ضدّ هذه التصرّفات التي «تضرّ الاتحاد الأفريقي والقارّة الأفريقية بأكملها». وفي اليوم نفسه، أعلنت الخارجية الإسرائيلية استدعاء القائم بأعمال السفارة الجنوب أفريقية، لتوبيخه من قِبَل رونين ليفي، المدير العام للوزارة، معتبرةً أنه «ليس ثمّة أساس في قواعد المنظّمة لمحاولة إلغاء وضْع مراقب (لإسرائيل)، في ظلّ تمتّع الأخيرة بأغلبية واضحة داعمة لوضعها». وجاءت هذه التطوّرات في وقت يسعى فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، المتعمّق في أحوال القارة الأفريقية ونُظمها منذ عقود، لتقوية علاقات الكيان بدول القارّة كأحد أبرز بنود أجندة سياساته الخارجية، وفق ما اتّضح مثلاً، مطلع الجاري، في استقباله الرئيس التشادي، محمد إدريس ديبي، في تل أبيب، لافتتاح سفارة تشاد رسمياً هناك، في خطوة عُدّت «تاريخية» لِما للبلد الأفريقي من أهمية كبيرة في صياغة الأمن الإقليمي في الساحل ووسط أفريقيا وغربها.

> تُعوّل إسرائيل، في سياساتها الراهنة، على دول أفريقية عدّة تدعم حضورها بشكل تامّ ومعلَن. وعلى رأس تلك الدول، تأتي رواندا

أذرع إسرائيل: الروابط والمسوّغات

تُعوّل إسرائيل، في سياساتها الراهنة، على دول أفريقية عدّة تدعم حضورها بشكل تامّ ومعلَن. وعلى رأس تلك الدول، تأتي رواندا وتفعيله في عام 2017)، واستقطاب مشروعات تعاونية لوزارة الخارجية الإسرائيلية أو القطاع الخاص الإسرائيلي إلى رواندا، على رغم تضاؤل حجم التجارة الثنائية بين البلدَين. كذلك، نجحت إسرائيل في تمتين علاقاتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، جارة رواندا الكبرى، منذ نهاية عام 2022، لا سيما في مجال التعاون العسكري والأمني وتزويد كينشاسا بـ«الدرونز» والشراكة في مجال الاستخبارات بجهد مباشر من ديفيد بارنيا، رئيس جهاز «الموساد»، لتعويض التداعيات السلبية لثلاث زيارات («غير رسمية») قام بها رئيس «الموساد» الأسبق، يوسي كوهين، للكونغو، وانتهت بترحيل الأخير له على خلفيّة اتّهامه بالإعداد لانقلاب ضدّ الرئيس فيلكس تشيسيكيدي (2019).

> تُعوّل إسرائيل، في سياساتها الراهنة، على دول أفريقية عدّة تدعم حضورها بشكل تامّ ومعلَن. وعلى رأس تلك الدول، تأتي رواندا

أمّا الكاميرون، التي يقيم رئيسها الحالي بول بيا (يقود بلاده منذ تشرين الثاني 1982) علاقات دبلوماسية مميّزة مع إسرائيل منذ نحو أربعة عقود من دون أيّ انقطاع، فإنها ترتبط بالكيان بقوّة في قطاع الأمن الذي يصفه مراقبون بأنه يخضع بالكامل للسيطرة الإسرائيلية نتيجة لعوامل عدّة من بينها تشكّك دائم من قِبَل بيا تجاه الاستخبارات الفرنسية، منذ تدبيرها (1984) انقلاباً ضدّه أوشك أن يُسقطه بالفعل. ونتّضح وثاقة الصلة الإسرائيلية بالكاميرون في إشارة تحقيقات «سنرية» (نهاية كانون الثاني 2023) إلى تورُّط تل أبيب في قتْل الصحافي الكاميروني المُعارض، مارتينيز زوجو (22 كانون الثاني)، والذي ينبئ باستمرار هيمنة الأجهزة الإسرائيلية، التي تدير أيضاً تدريبات القوّات الخاصة التابعة لبيا، على الوضع الأمني والعسكري في الكاميرون طوال العقود الفائتة، ويبرّر دعم ياوندي المطلق - ضمن أسباب أخرى - لقبول إسرائيل مراقباً في الاتحاد الأفريقي.

جنوب أفريقيا والجزائر و«جبهة الرفض»

كشف بيان فقي (18 الجاري)، حول طرْد الوفد الإسرائيلي، عن تغيّر في موقف الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضيته نفسه (الذي هندس قبل عامَين التحاق إسرائيل بالمنظّمة القارّية كمراقب). إذ أكّد أن الاتحاد لم يُوجّه دعوة إلى إسرائيل لحضور القمّة، وأن قرار التكتّل في العام الماضي تكوين لجنة لمناقشة المسألة («يعني أن الوضع قد عُلّق حتى قيام هذه اللجنة بفحص الأمر»). وتُوازي هذا الموقف مع تكثيف «جبهة الرفض» الأفريقية، والتي تضمّ جنوب أفريقيا والجزائر بالدرجة الأولى، جهودها، ابتداءً من الـ22 من الجاري، في وجه إسرائيل، عبر دعوتها الدول الأعضاء إلى «قطع صلاتها العلمية أو الثقافية» معها، حتى تُوقف الدولة العبرية ممارساتها الاستعمارية ضدّ الفلسطينيين، في ما يمثّل عودة واضحة إلى السياسة الأفريقية التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، على الأقلّ رمزياً في هذه المرحلة.

وعلى رغم مواصلة إسرائيل مساعيها لاختراق القارّة من بوّابات كثيرة، وتمكّنها من ترتيب علاقات خاصة مع عدد من نُظُم الحُكم فيها تمثّلت بعض وجوهها في توفير الأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية لتلك النُّظم أدوات رقابة لصيقة على المعارضة ومساعدتها في مأسسة الاستبداد بشكل عام، إلّا أن صوت «جبهة الرفض» لا يزال عالياً بنبذ تطبيع النفوذ الإسرائيلي في الاتّحاد الأفريقي وانعكاساته بعيدة المدى (من قبيل شرعنة السياسات الإسرائيلية بشكل غير مسبوق داخل الدول الأفريقية، ومنْح الدبلوماسيين الإسرائيليين فرصة المشاركة في اجتماعات الاتحاد رفيعة المستوى والضغط لصالح سياسات بعينها). وفي هذا الإطار، أعادت بريتوريا تأكيد موقفها الرافض لذلك النفوذ «لقناعتها بأن الاحتلال المستمرّ لأراضي الشعب الفلسطيني، وبناء مستوطنات جديدة، والقيود على حركة الفلسطينيين، كلّها تمثّل انتهاكات لمضامين ميثاق الاتحاد الأفريقي». أمّا الجزائر، التي تبنّت منذ البداية موقفاً واضحاً وصارماً للغاية ضدّ منْح إسرائيل وضْع مُراقب، فإنها تتحرّك - كما هو بادٍ - من منطلق التزامات محدّدة في سياساتها الخارجية الأفريقية، مُكثّفة منذ عامَين تقريباً جهودها اللصيقة مع جنوب أفريقيا للحيلولة دون تمكُّن دولة الاحتلال من تثبيت «عضويّتها»، وهو ما أثبتَ نجاحاً في الجولة الحالية.

خلاصة

لا يُتوقّع أن تتجاهل حكومة نتنياهو الخطوة الأفريقية الأخيرة، لا سيما مع صفْت دول أفريقية كبيرة إزاء المسألة برمّتها. لكن الشاهد حتى الآن، أن بريتوريا والجزائر قد نجحتا في «قلب الطاولة»، ولو مؤقّتاً، على مساعي إسرائيل لاقتحام أفريقيا من بابها الواسع: الاتحاد الأفريقي. وهو نجاحٌ حفّز، على ما يبدو، مصر على تصعيد مطالباتها بإصلاحات في مجلس السلم والأمن ومراعاة تمثيل شمال أفريقيا فيه تمثيلاً ملائماً، تمهيداً لإصلاح دولاب عمل الاتحاد بأكمله، وضمان مأسسة العمل وعدم خضوعه لمصالح رؤساء دول تتحرّك «بالوكالة» لفائدة إسرائيل في القارّة، أو نافذين من غير دول. غير أنه لا ينتظر نجاح هذا المسار من دون أن تنخرط فيه الدول الكبيرة «الصامتة»، لحسابات يُجدر أن تكون أقلّ تعقيداً، وأكثر حساسية لمصالح الأمن القومي الأفريقي المباشرة.

تواصل إسرائيل مساعيها لاختراق القارّة الأفريقية من بوّابات كثيرة (أ ف ب)

تقرير

مفاوضات الهدنة اليمنية: روسيا على الخطّ... بطلب سعودي

صنعاء - رشيد الحداد

الأزمة اليمنية، في مسعى متجدّد إلى تثبيت التهدئة، وذلك بعدما أطلقت «أنصار الله» تحذيرات للتحالف السعودي - الإماراتي من مغبّة إعادة تعطيل التفاهمات التي يَجري العمل عليها. وكرّرت موسكو، التي بذلت في الأشهر الماضية جهوداً غير معلَنة لتقريب وجهات النظر بين صنعاء والرياض، خلال زيارة أجراها المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ، إليها، مساندتها الجهود الأمميّة والإقليميّة الهادفة إلى إحلال السلام في اليمن، كما أوفدت ممثّلها الخاص إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل يوغدانوف، إلى مسقط.

وأجرى مبعوث الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وفق مصادر دبلوماسية مطّلعة، مباحثات مع الجانب العُماني، ومع وفد صنعاء المفاوض، تركّزت خصوصاً على منْع أيّ تصعيد محتمَل، والحفاظ على حالة التهدئة القائمة. وكشفت المصادر، لـ«الأخبار»، أن المقترحات التي قدّمها بوغدانوف جاءت بعدما طلبت المملكة تدخّلاً روسيّاً، في ظلّ بروز عقبات على خطّ المفاوضات الجارية مع «أنصار الله» بوساطة عُمانية، والتي عادت المملكة في غضونها لتحاول مقايضة ملفّات سياسية وعسكرية بالملفّ الإنساني. وأفادت السفارة الروسية في مسقط، من جهتها، عبر حسابها في «تويتر»، بأن بوغدانوف الذي يقوم بزيارة عمل إلى سلطنة عُمان، التقى ممثّل حركة «أنصار الله»، محمد عبد السلام، وناقش معه بالتفصيل الوضع العسكري والسياسي والإنساني في اليمن، مشيرة إلى أنه «شدّد على ضرورة تكثيف جهود كافة القوى السياسية اليمنية من أجل ضمان وقْف مستدام وطويل الأمد لإطلاق النار، كوْن ذلك سيؤدّي إلى تهيئة بيئة مواتية لبدء عملية التفاوض البنّاءة والشاملة برعاية الأمم المتحدة من أجل تسوية شاملة للأزمة في اليمن، وتعزيز السلام والأمن في المنطقة».

> ناقش بوغدانوف مع ممثّل «أنصار الله» الوضع العسكري والسياسي والإنساني في اليمن

وتزامَن الحراك الروسي مع إعلان قوات صنعاء، الأحد، رفْع الجاهزية والاستعداد لتصعيد مفتوح سيطاول العمقَين السعودي والإماراتي، وسيستهدف مصالح البلدَين الاقتصادية والنفطية بشكل خاص، فضلاً عن وضْعها كافّة القواعد العسكرية الأجنبية في مختلف الأراضي اليمنية والجزر ضمن بنك أهدافها. وفي هذا الإطار، أعلن رئيس هيئة الأركان، اللواء الركن محمد الغماري، أن القوات المسلّحة بكافة تشكيلاتها العسكرية «على أتم الجاهزيّة والاستعداد لأيّ خيارات تتطلّبها المرحلة». وجاءت هذه التصريحات التي نقلتها شبكة «المسيرة» الإعلامية التابعة لـ«أنصار الله»، توازياً مع تحذيرات جديدة أطلقها «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، الأحد، لدول «التحالف» من مغبّة تجاهل رسائل زعيم الحركة، عبد الملك الحوثي، وتلويحه بالعودة إلى الخيار العسكري، ودعوته إلى التعبئة والجاهزية لمعركة فاصلة. وقال المجلس، في بيانه، إن رسائل الحوثي، في خطابه الأخير، «واضحة لكلّ الحريصين على السلام في اليمن والمنطقة، ولا يجب أن تستمرّ المماطلة في فهْمها»، مؤكداً تمسّكه بأولوية الملفّ الإنساني في أيّ حوارات، ورفْضه الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي اليمنية، بما فيه الأميركي والبريطاني. وجزم بأن هذا الوجود سيتمّ التعامل معه باعتباره احتلالاً، مضيفاً أنه سيُصار إلى «اتّخاذ جميع الخيارات لنَيْل الحرية الكاملة والاستقلال التامّ». كما دان المجلس «الدور الأميركي الذي يعبق التفاهمات في شأن صَرْف رواتب الموظّفين من ثرواتهم الوطنية»، محذّراً من أيّ عرقلة لوصول السفن إلى ميناء الحديدة.

(أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان شطب شركة

بموجب محضر اجتماع جمعية الشركاء العادية بتاريخ 2022/12/21، تقرر بتاريخ 2023/02/03 حل شركة برغندي كونسلتنغ سرفيسز (بي سي اس) ش.م.م/ مديرها السيد روجيه مجاعص، وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة برقم /1024928/ ورقم تسجيلها في المالية /3488277/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال عشرة ايام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مرلين دميان

إعلان نشرة قفرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم ورثة سارة خليل عواد المجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة رقم 2023/13 بتاريخ 2023/1/17 بالاستدعاء المقدم من المستدعي عمر سعيد زغلوط بوكالة المحامي رامي الدسوقي المسجل لدينا برقم أساس 2021/12 تاريخ الورود 2021/4/13.
مضمون الحكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /1623/ القرعون العقارية للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير محمد فواز والبالغة /70524/ دولار أميركي وعلى أن يعتبر هذا التقرير والتقرير الإضافي جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية مع الإشارة في تبني ما أدلى به الخبير عن ثمن الموجودات وتكلفة التصاوين والبالغة 19380/ دولار أميركي من حصة المستدعي.
ثالثاً: رد ما أدلى به الممثل الخاص للمستدعى ضدهم حول التخمين للعقار لعدم واقعيته وقانونيته.
رابعاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الإستدعاء عن صحيفة العقار رقم /10011/ القرعون العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.
خامساً: تضمين المستدعى النفقات كافة.
وللمستدعى ضدهم مهلة ثلاثين يوماً للإستئناف إعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بإنقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان شطب شركة

بموجب محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين بتاريخ 2022/12/27 تقرر بتاريخ 2023/2/6 حل شركة وادانا ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها السيد إبراهيم سلوم وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة برقم /1001795/ ورقم تسجيلها في المالية /2036512/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان شطب شركة

بموجب محضر اجتماع جمعية الشركاء العادية بتاريخ 2022/12/21، تقرر بتاريخ 2023/02/03 حل شركة برغندي كونسلتنغ سرفيسز (بي سي اس) ش.م.م/ مديرها السيد روجيه مجاعص، وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة برقم /1024928/ ورقم تسجيلها في المالية /3488277/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال عشرة ايام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مرلين دميان

إعلان نشرة قفرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم مهيبا قاسم الحاج أحمد ولبلى قاسم الحاج أحمد وأمنة قاسم الحاج أحمد وعارف محمد الحاج أحمد وقاسم محمد الحاج أحمد ومروان محمد الحاج أحمد وغازي محمد فتوح وشادي نجيب طه وحمزي نجيب طه وسعيد نجيب زغلوط المقيمين سابقاً في بعلول المجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة رقم 2022/73 بتاريخ 2022/12/13 بالإستدعاء المقدم من المستدعين نجيب سعيد زغلوط وعمر سعيد زغلوط بوكالة المحامي رامي الدسوقي المسجل لدينا برقم أساس 2021/10 تاريخ الورود 2021/4/6.
مضمون الحكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /10011/ القرعون العقارية للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى قيمة التخمين المجرى من قبل الخبير محمد فواز والبالغة /70524/ دولار أميركي وعلى أن يعتبر هذا التقرير والتقرير الإضافي جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية مع الإشارة في تبني ما أدلى به الخبير عن ثمن الموجودات وتكلفة التصاوين والبالغة 19380/ دولار أميركي من حصة المستدعي.
ثالثاً: رد ما أدلى به الممثل الخاص للمستدعى ضدهم حول التخمين للعقار لعدم واقعيته وقانونيته.
رابعاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الإستدعاء عن صحيفة العقار رقم /10011/ القرعون العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.
خامساً: تضمين المستدعى النفقات كافة.
وللمستدعى ضدهم مهلة ثلاثين يوماً للإستئناف إعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بإنقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان نشرة قفرة حكمية

تدعو محكمة الغرفة الإبتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم مهيبا قاسم الحاج أحمد ولبلى قاسم الحاج أحمد وأمنة قاسم الحاج أحمد وعارف محمد الحاج أحمد وقاسم محمد الحاج أحمد ومروان محمد الحاج أحمد وغازي محمد فتوح وشادي نجيب طه وحمزي نجيب طه وسعيد نجيب زغلوط المقيمين سابقاً في بعلول المجهولي محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحكم الصادر عن المحكمة رقم 2022/73 بتاريخ 2022/12/13 بالإستدعاء المقدم من المستدعين نجيب سعيد زغلوط وعمر سعيد زغلوط بوكالة المحامي رامي الدسوقي المسجل لدينا

مبوب

للإيجار

شقة جديدة للإيجار في فردان
تبلغ مساحتها 220 متراً
3 غرف نوم، صالون، سفرة، غرفة جلوس، مطبخ وثلاثة حمامات
مواقف سيارات عدد 2
مطلة على البحر
كهرباء 24 ساعة
للمراجعة 03/086906

دراسة

عالم الكرة ينتعش مالياً: أخيراً تخلّصنا من «كورونا»

عام كرة القدم نحو أرقام ماليّة ضخمة، إذ بمجرد تخلّصه من تبعات انتشار وباء «كوفيد-19»، تسير العائدات المالية نحو إفراز أرباح ضخمة للأندية، وهي التي تحتاج إليها بشكلٍ كبير في ظل التضخم الرهيب الذي يعيشه سوق الانتقالات، والتحديات الاقتصادية التي تنتظرها مستقبلاً

بفضل نجومه كان باريس سان جيرمان الأكثر جنياً للأموال من العائدات المختلفة طوال عام 2022 (أ ف ب)

شربل كريّم

بعد معاناتها من خسائر مالية كانت الأسوأ في تاريخها بفعل الإغلاق الطويل الذي فرضه تفشي وباء «كورونا» في عام 2019، عرفت الأندية الأوروبية نمواً مالياً هائلاً مع إغلاق صفحة عام 2022.

والـلافت أنـه رغـم ارتـفـاع نسب المشاهدة التلفزيونية خلال فترة «كورونا» بحُكم عدم قدرة الأندية على فتح أبواب ملاعبها، وبالتالي التزام المشجّعين بالبقاء في منازلهم ومتابعة المباريات عبر الشاشات، فإن أبرز العائدات جاءت من النقل التلفزيوني، التي أُضيفت إلى مبالغ هائلة حصلت عليها خلال أيام المباريات بعد عودة الجمهور إلى المدرجات.

أندية إنكلترا تنتعش

دراسة فرنسية خاصة حصلت «الأخبار» على نسخةٍ منها فنّدت ما جنته الأندية من أرباح في العام الماضي. وما ميّز هذه الدراسة هو أنها كشفت عن مفاجآت في ما خصّ الأندية الأوائل على هذا الصعيد، وأيضاً عن فوارق كبيرة بين الأندية الكبرى ونظيرتها الصغرى.

> 3,6 مليارات يورو كان مجموع عائدات أندية إنكلترا من الموسم الماضي

وتصدّر ليفربول الإنكليزي قائمة الأندية الأعلى حصولاً على عائدات النقل التلفزيوني، بينما كان باريس سان جيرمان الأكثر ربحاً من أيام إقامة المباريات والعائدات التجارية. نادياً من دون شك بغيْران حالياً تاريخ المنافسة الاقتصادية في عالم كرة القدم، حيث اعتادت أندية مثل مانشستر يونايتد الإنكليزي، بايرن ميونيخ الألماني، ريال مدريد وبرشلونة الإسبانيين، الوقوف في المراكز الأولى لأقوى الأندية اقتصادياً وأكثرها ربحاً مالياً.

ففي عام 2022 حصل ليفربول على 314 مليون يورو من عائدات النقل، وذلك بزيادة وصلت إلى 20 مليوناً عن مواطنه مانشستر سيتي، الذي وبحسب دراسة للشركة المالية المعروفة «ديلويت» نشرتها مطلع السنة الحالية، كان الأكثر تحصيلاً للأموال على مدار موسم 2021-2022 بمجموع 731 مليون يورو، وبفارق 30 مليوناً عن ليفربول، و18 مليوناً عن ريال مدريد. وكان من الطبيعي أن تسيطر الأندية الإنكليزية على المراكز الأولى على اللائحة، إذ إن عائدات النقل التلفزيوني لـ«البريميرليغ» هي الأعلى في عالم الكرة مقارنة بكل البطولات، فحصل تشلسي مثلاً على 277 مليون يورو مقابل 254 مليوناً لمانشستر يونايتد، ما يفسّر في مكان ما النشاط القوي للفريقين في سوق الانتقالات هذا الموسم.

الـ PSG ملك المباريات

في المقابل، ورغم عدم تمكنه من الفوز بأي لقب أوروبي حتى الآن، ارتفعت جماهيرية نادي باريس سان جيرمان، وهو أمر طبيعي بحُكم ضمّه لكوكبة من النجوم، على رأسهم كيليان مبابي، الأرجنتيني ليونيل ميسي، والبرازيلي نيمار.

هذا الأمر دفع الكثيرين إلى السعي وراء تذاكر مباريات بطل فرنسا وشراء كل ما يرتبط بالنادي الباريسي، ليكون بالتالي الأكثر جنياً للأموال من العائدات المختلفة طوال عام 2022، بمجموع وصل إلى 383 مليون يورو، وبفارق 99 مليوناً عن السيتي، فكان الأقرب إليه بايرن ميونيخ بطل ألمانيا بـ 378 مليوناً. وتُبيّن الدراسة الفرنسية أن أيام إقامة المباريات أفرزت ربحاً بقيمة 132 مليون يورو للفريق الفرنسي، وهو أكثر من ضعف ما جناه السيتي (64 مليوناً) في نفس الحالة ليحتل المركز العاشر على اللائحة، بينما كان جاره اليونايتد الأقرب للمتصدّر على هذا الصعيد بـ 126 مليون يورو من العائدات الجماهيرية.

وعلى الرغم من الاختلافات في ما خصّ عائدات النقل، وأيام المباريات، والعائدات التجارية، تبقى أندية الدوري الإنكليزي الممتاز الأكثر تحقيقاً للأرباح في عالم كرة القدم، إذ بحسب دراسة «ديلويت»، ستة منها تقف بين العشرة الأوائل.

وهذه المسألة ليست بالغريبة، إذ إلى جانب مانشستر سيتي، ريال مدريد وليفربول، حقّق مانشستر يونايتد مثلاً نمواً اقتصادياً هائلاً بمجموع عائداتٍ كاملة وصلت إلى 688,6 مليون يورو في الموسم الماضي، مقابل 568,3 مليوناً لتشلسي الذي يقف خلف باريس سان جيرمان، بايرن ميونيخ وبرشلونة.

كذلك، شهدت لائحة العشرة الأوائل حضوراً لافتاً لناديين لندنيين هما توتنهام هوتسبر وآرسنال بعائداتٍ بلغت 523 مليون يورو بالنسبة إلى الأول، و433,5 مليوناً بالنسبة إلى الثاني، ما يعني أن مجموع عائدات الأندية الإنكليزية الستة وصلت إلى مبلغ هائل يُقدّر بـ 3,6 مليارات يورو في العام الماضي.

باختصار كرة القدم باتت صناعة حقيقية، وما تفوّق الإنكليز إلا من خلال تقديمهم منتجاً جذاباً وفق آليات تسويقية تجعل الكل مرتبطاً بحضور مباريات الدوري الإنكليزي، بغضّ النظر إذا ما تواجد فريقه المفضّل خارج إنكلترا.

تضخّم هائل في أسعار اللاعبين

في موازاة عودة الأندية إلى جني الأرباح الطائلة، شهد سوق الانتقالات تضخماً كبيراً على صعيد أسعار اللاعبين، إذ خلال عقدٍ من الزمن ارتفعت الأسعار بنسبة 9%. لكنّ الآن الوضع مختلف لأن لاعباً كان يُقدّر سعره بمليون يورو في موسم 2013-2014 بات يساوي أي لاعب بقيمته الفنية اليوم 2,16 مليون يورو أي أن نسبة التضخم زادت إلى 116%.

واللافت أن أسعار اللاعبين الذين تمّ استقطابهم من قبل الأندية الإنكليزية ارتفعت أكثر من أي لاعبٍ انتقل إلى بطولات أخرى، إذ بحسب دراسات مالية زادت أسعار اللاعبين القادمين إلى إنكلترا بنسبة 12,2% سنوياً.

أما أكثر المراكز التي شهدت تضخماً فهي قلب الدفاع (+12,5%)، الظهيران (11,1%)، إضافةً إلى اللاعبين الذين يبلغون 21 سنة أو أقل (12,7%).

وتؤكد الدراسات أن التضخم الذي بدأ منذ سنوات عاد إلى مساره التصاعدي مع إغلاق صفحة جائحة «كورونا»، فسجّل أرقاماً قياسية، بحيث وصلت قيمة الاستثمارات في السوق إلى 9,12 مليارات يورو، وقد بدا هذا الأمر جلياً من خلال الرقم غير المسبوق الذي عرفته عمليات البيع والشراء خلال «الميركاتو» الشتوي الأخير.

كاس إنكلترا

قطبا مانشستر على أعتاب ربع النهائي

سيكون قطبا مدينة مانشستر يونايتد المنتشي من تتويجه بلقب كأس الرابطة، وجاره السيتي وصيف الدوري، مرشحَين لبلوغ ربع نهائي كأس إنكلترا لكرة القدم عندما يواجهان وستهام وبريستول سيتي تواليا اليوم وغداً. ويلعب السيتي الساعة 22:00 من مساء اليوم على أرض بريستول، فيما يواجه اليونايتد وستهام غداً الساعة 21:45، وفي ذات التوقيت يلعب توتنهام مع شيفيلد يونايتد. وأنهى يونايتد صياماً عن الألقاب دام ستة أعوام بفوزه يوم الأحد بكأس الرابطة على حساب نيوكاسل (2-صفر) على ملعب ويمبلي.

وبقيادة مدربه الجديد الهولندي إريك تن هاغ الذي أعاد هيبة يونايتد في موسمه الأول مع الفريق، يضع «الشياطين الحمر» نصب أعينهم العودة إلى ملعب ويمبلي مرة ثانية هذا الموسم وتحقيق لقب الكاس للمرة الأولى منذ عام 2016. ويمر يونايتد بفترة مميزة، إذ قبل تتويجه الأحد، بلغ على حساب برشلونة متصدر الدوري الإسباني ثمن نهائي الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» بفوزه عليه (2-1) في إياب الملحق المؤهل على ملعب أولد ترافورد بعد تعادلهما (2-2) في كامب نو. ويعوّل أيضاً أمام وستهام على فورمته المذهلة على أرضه هذا الموسم، إذ لم يخسر في آخر 18 مباراة في جميع المسابقات، بالإضافة إلى تألق مهاجمه ماركوس راشفورد الذي سجل 17 هدفاً في جميع المسابقات منذ نهاية كأس العالم، وهو الرقم الأعلى بين اللاعبين في الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى.

ومن المتوقع أن يريح تن هاغ البعض من لاعبيه، إذ بالإضافة إلى الجدول المزدحم، تنتظر الفريق رحلة إلى الغريم ليفربول الجريح ضمن منافسات الدوري الأحد المقبل.

من جهته، يسافر الجار سيتي إلى بريستول سيتي اليوم لملاقاة الفريق الذي ينافس في المستوى الثاني «تشامبيونشيب». وسيكون رجال المدرب الإسباني بيب غواردیولا مرشحين لبلوغ ربع النهائي في مسعاهم للتتويج بلقب المسابقة للمرة الأولى منذ عام 2019. ويدخل سيتي إلى المباراة في أعقاب فوز كبير على مضيفه بورنموث (4-1) نهاية الأسبوع الماضي في الدوري أبقاه على مسافة نقطتين من أرسنال المتصدر وللأخير مباراة أقل. وأراح غواردیولا البعض من لاعبيه في المباراة الأخيرة أمثال صانع الألعاب البلجيكي كيفن دي بروين والبرتغالي برناردو سيلفا والجزائري رياض محرز الذي استعان به في ربع الساعة الأخير.

ويبحث بطل إنكلترا عن استقرار في النتائج، إذ دخل إلى المواجهة أمام بورنموث بعدما اكتفى بتعادلين توالياً، أولهما أمام نوتنغهام فوريست (1-1) في الدوري ومن ثم أمام مضيفه لايبزيك الألماني في ذهاب ثمن نهائي دوري أبطال أوروبا بالنتيجة ذاتها.

بدوره، يأمل في أن يكون توتنهام على الموعد غداً أمام مضيفه شيفيلد يونايتد من المستوى الثالث «ليغ وان»، في ظل استمرار بحثه عن لقب أول منذ عام 2008. ويدخل سبيرز المباراة منتشياً من فوزه على ضيفه تشلسي (2-صفر) في منافسات الدوري الأحد، ليزيد من محن غريمه اللندني ويرفع الضغط على المدرب غراهام بوتر الذي لم يذق طعم الفوز في المباريات الست الأخيرة في جميع المسابقات.

وفي المباريات الأخرى، يلتقي ليستر سيتي مع ضيفه بلاكبيرن روفرز من تشامبيونشيب وفولهام مع ليدز يونايتد اليوم الساعة 21:30 و21:45 تواليا، وساوثهامبتون مع غريمسبي تاون وبيرنلي مع فليتوود تاون غداً الساعة 21:15 و21:30 تواليا.

أنهى يونايتد صياماً عن الألقاب دام ستة أعوام بفوزه بكأس الرابطة على حساب نيوكاسل (أ ف ب)

نتائج اللوتو اللبناني

4	37	27	18	8	7	2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2087 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 2 - 7 - 8 - 18 - 27 - 37

الرقم الإضافي: 4

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

.قيمة الجوائز الإجمالية:

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 1,827,966,925 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,827,966,925 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 364,382,100 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 30 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 12,146,070 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية: 364,382,100 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 939 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 388,053 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 997,040,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 12,463 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 80,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 6,937,041,123 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2087 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 61471

■ **الجائزة الأولى: 400,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء

قيمة الجائزة الإفرادية: لا شيء

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 1471.**

- الجائزة الإفرادية: 5,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 471.**

- الجائزة الإفرادية: 400,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 71.**

- الجائزة الإفرادية: 40,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل:

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1309 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 563
- يومية أربعة: 2938
- يومية خمسة: 88723

استراحة

كلمات متقاطعة 4255

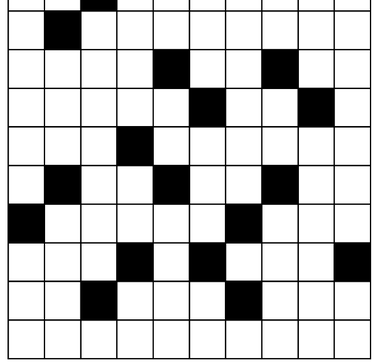

أفقيا

1- شاعر لبناني راحل – مادة قاتلة – 2- ممثل مصري راحل – 3- وخز – والد – قنديل – 4- قادم – لعبة فيديو قديمة – 5- عائلة موسيقي إيطالي راحل – حرف أبجدي – 6- متشابهان – سقي – للإستفهام – 7- يجري في عروقي – إسم أطلق على فرسان الباب العالي من المرتزقة زمن بني عثمان – 8- من الأفاعي الضخمة – سال الدهن – 9- من مستلزمات الطعام – من الفاكهة – هرب – 10- مدينة جزائرية

عمودياً

1- خطّ دفاع ألماني من القرن الماضي – جنون – 2- احتياج – من ضواحي لندن مقرّ الألعاب الأولمبية – 3- عملة أسيوية – أصل البناء – يجمع ولا يفرّق – 4- قوانين الدول – غير متعلم – 5- كلأ رطب – مدينة فرنسية – هلك – 6- ندر وجوده – للتفسير – ضنين – 7- إرتدت ثيابها – ضمير متصل – رجل ضعيف – 8- يبعث إليهم بالرسائل – 9- عسل – مدينة فلسطينية – 10- خط دفاع فرنسي من القرن الماضي – حفلة زفاف

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ازمير – مرقص – 2- لارنكا – سرو – 3- أموت – جام – 4- زبّ – حسام – كي – 5- جيوب – ماترا – 6- ناي – الزلال – 7- ليل – رو – 8- ين – أناني – 9- نشف – من – دوي – 10- الأرامبون

عمودياً

1- الأرجنتين – 2- زامبيا – نشا – 3- مرو – ويل – فل – 4- ينتخب – يا – 5- رك – النمر – 6- أجامل – انا – 7- امازون – 8- رسم – تل – يدي – 9- قر – كرار – و و – 10- صوفيا لورين

4255 sudoku

9			1	7		5		
6	2				5		4	
	1		6		3			2
5	8				6			
			1	7				
7			9			2	6	3
					2		3	
	5				9	6		
4	7			2			9	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4254

6	4	8	9	1	7	2	3	5
5	1	9	8	3	2	7	4	6
3	7	2	5	6	4	9	8	1
1	2	7	4	9	3	6	5	8
8	3	6	2	7	5	4	1	9
4	9	5	6	8	1	3	7	2
2	8	1	7	4	9	5	6	3
7	5	3	1	2	6	8	9	4
9	6	4	3	5	8	1	2	7

مشاهير 4255

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي وأديب إسباني (1873-1967). يتميز أسلوبه بالإنطباعية الوصفية باستخدام جمل قصيرة وبسيطة

2+3+4+8+1+2 = طائرة روسية ■ 7+11+6+9= حزام الخصر ■ 5+10= ضمير منفصل

إعداد: **نعوم مسعود**

حل الشبكة الماضية: **اميرة الطويل**

مونديال السلّة

لبنان 9 ينهي التصفيات ويبدأ تحضيرات كأس العالم

حسين سقّور

تلقّى منتخب لبنان لكرة السلة خسارته الثانية ضمن منافسات «النافذة الأخيرة» من تصفيات كأس العالم لكرة السلة، المقرّرة بين 25 آب و10 أيلول المقبلين في اليابان والفيليبين وإندونيسيا. وبعد الخسارة أمام الفيليبين يوم الجمعة (107 - 96)، خسر لبنان أمس الإثنين أمام نيوزيلندا بنتيجة (106 - 91). بعد أن كان قد ضمن تأهله في وقت سابق إلى المونديال السلوي.

(فيبا)

ولعب لبنان في النافذة الأخيرة من دون أبرز لاعبيه وهم القائد علي حيدر، إضافة إلى وائل عرقجي وإيلي شمعون ويوسف خياط وكريم عز الدين، كما فضّل الجهاز الفني المشاركة من دون لاعب أجنبي مجنّس، وذلك بهدف إعطاء الفرصة لأكثر عدد من اللاعبين الشباب. وبالفعل فقد قدّم «رجال الأرز» أداء مميزاً خلال المباراتين، وخسروا بصعوبة كبيرة أمام منتخبين يلعبان بحضور أبرز اللاعبين. وفي مباراة الأمس بقيت النتيجة متقاربة حتى آخر 3 دقائق، حيث فقد اللاعبون اللبنانيون تركيزهم، بعد أن أثّر عليهم الإرهاق نتيجة الرحلة الشاقة من الفيليبين إلى نيوزيلندا.

ومن المقرّر الآن أن تُستكمل منافسات الدوري اللبناني لكرة السلة، على أن تبدأ أيضاً تحضيرات المنتخب للمونديال عبر تجمّعات على فترات متقطّعة، وبعدها إجراء معسكرات محلية وخارجية، كما مواجهة فرق ومنتخبات بمباريات ودية. وخلال هذه الفترة سيكون العمل كبيراً من الاتحاد والجهاز الفني للمنتخب الذي يقوده الشاب جاد الحاج (مدرب نادي دينامو اللبناني) لاختيار لاعب أجنبي على مستوى عالٍ جداً، ليشارك مع المنتخب كمجنّس في نهائيات المونديال. وتحدثت تقارير يوم أمس عن اقتراب لاعب فولدن ستايت ووريرز - الناشط في دوري كرة السلة الأميركية - عمري سبيلمان من التوقيع لمنتخب لبنان.

يذكر أن قرعة المونديال تُسحب في 29 نيسان المقبل.

فنون تشكيليّة

تكتبها ريما النخل

فاطمة الحاج تدخل حدائقها المتخيّلة

تصطحبنا فاطمة الحاج (مواليد بيروت ــ 1952) في «نزهة في الطبيعة» من خلال 21 لوحة تملأ جدران «غاليري مارك هاشم». لا تُخفي الحاج إعجابها بأعمال الكبير الراحل شفيق عبود، إنّما أيضاً بأعمال ماتيس وبونار وفويار، وخصوصاً الفنان الانطباعيّ الأكبر مونيه الذي رسم، في ما رسم، زنابق حديقته في جيفرني. بتأثر بهؤلاء الرسّامين الانطباعيين، شقّت الحاج طريقها الخاص في عالم الفن. معرضها

> السر اللونيّ ليس دوماً بصفاء الانطباعية العذبة، بل يخالطه حضور شخوص يكسرون الحضور الطاغي للطبيعة

الجديد اليوم كناية عن نزهة في حدائقها المتخيّلة، بين الطبيعة والذات، بحثاً عن الانسجام الكامن الذي يكتسب بُعداً روحانيّاً في فنّها. هي رحلة عبر الشرق والغرب حيث نصادف قلاعاً مسحورة، وأميرة فارسيّة من الحكايات التراثية، وعلماء من زمن بعيد أمثال ابن سينا والجزري، إلى شخصيات أسطوريّة بُعثت في لوحاتها ضمن عالمنا الحديث كي تُسعف في إخماد حرائق لبنان. احتفالية لونيّة آسرة، فالطبيعة في هذا المعرض مؤلّفة من الألوان ومشتقّاتها أكثر من العناصر أو المكوّنات، فزائر المعرض لا يرى مجرّد منظر طبيعي، بل تجسيدات لونيّة مغمّسة بالضوء والظلّ. كثافة اللون تغطّي سطح اللوحة، بين صمت لوني وبَوْح مستفيض، وبين انطباع وتعبير تجريديّ. في كلّ الأحوال، اللون ذو فتون دائم لدى فاطمة. الألوان المتقاطعة والمتوازنة كأنّها في حوار، صافية ومكثّفة، زيتيّة أو أكريليكية، أو من المادتين معاً. شفافية الريشة وسماكة العجينة اللونية تلتقيان في اللوحة أيضاً. فضلاً عن تأثيرات مونيه، يحضر كذلك تأثير ماتيس وكلّي وآخرين، فالسر اللونيّ ليس دوماً بصفاء الانطباعية العذبة، بل يخالطه حضور شخوص يكسرون الحضور الطاغي للطبيعة مثلما دَرَج لدى الانطباعيين. مع ذلك، وجود الأشخاص محدود لدى الحاج، فالعلاقة مع الطبيعة مشرّعة على خاصيّة لوحتها، إذ تـوزّع ناسها على مساحة كاستعارة لحضورها الشخصي في الحياة اليومية، وحضور عائلتها والبيت. والطبيعة إطار حميم للقاء عاشقين في عزلتهما، أو للقاء عائلي. ثمّة أحياناً تنافر (وانسجام) بين الشجر والبشر، كمن يحفر خطوطاً في الذاكرة ويهتمّ بالحركة لا بالتفاصيل، ما يشي بتقاطع بين الحلم والواقع بقوّة في اللوحات.

تشيع لوحات فاطمة الحاج أجواء من الفرح، وإنْ تبدّى لها قدْرٌ من الحزن في الخلفيّة، إذ تطلّ في لوحتها على عالمها الخاص، فيضمحلّ الفرق بين حدائق الخارج والحديقة الداخليّة المليئة صمتاً وإيحاءات. قد تبدو فاطمة رسّامة واقعية بالمعنى السائد، بيد أنّ هذا الواقع مرتبط لديها بالمناخات الذاتية التي ترسّخ علاقتها بالواقع على نحو متوازن بين الزخرفة اللونية البصريّة والتعبير العاطفيّ، أي أنها تحافظ في نصّها التجريديّ على ملامح واقعيّة. يظلّ المنظر الطبيعيّ أساساً في بنية نصّها التشكيلي. سخيّة في ألوانها، ولا سيّما الحارّة منها، ما يقودها إلى جدارية، تحيّة لتولوز لوتريك واسماً ولوحة لحديقة لوكسمبورغ والقصر الكبير للفنان تولوز لوتريك، وركوب الخريف، والاسترخاء الموسيقي، والمنتزه البحري من جهات مختلفة، مع إضافات حرّة على هذا العمل الذي الألوان فيه فائقة الحيوية، تأسر النظر وتثير الانفعالات.

تلجأ الحاج أيضاً في عدد من لوحاتها إلى تقنية «رشّ النقاط» ذات الألوان المتنوّعة، كما هي الحال في لوحاتها التي تدور حول تحيتها (عدة لوحات في جدارية) والأزهار البهيّة.

هي تجدّد المنظر الطبيعيّ وتعيد تشكيله بإحساسها الذاتيّ (تماماً مثلما فعل فان غوغ في اتجاهه التعبيريّ). تعبّر عن شغفها بهذا المنظر الذي يناديها لتعيد خلقه، إلى حدّ يُشعرنا بارتطام الموج والرياح بوجوهنا، ونسمع صوت أشرعة القوارب التي تحرّكها الريح، فهي لم ترسم الطبيعة داخل غرفة مقفلة بل قبالة المنظر في الهواء الطلق.

حديقتها المائية تحاكي أسلوب مونيه الذي هام بالأزهار حسّاً وإدراكاً ونوراً مشعّاً، ولو أنجزت فاطمة لوحاتها في الظروف الأحلك لبلدها، فاندفعت في حركة معاكسة إلى تكثيف ألوانها، وبعضها داكن لإظهار علاقتها بالظروف القاسية، مازجة ألوان الداخل بألوان الواقع.

فاطمة الحاج التي نالت «جائزة بيكاسو» عام 1985، كانت قد حصلت عام 1978 على دبلوم في الفنّ التشكيلي من كليّة الفنون في الجامعة اللبنانية، ثمّ من أكاديميّة الفنون الجميلة في لينينغراد، فدبلوم من المدرسة الوطنية للفنون الزخرفيّة في باريس. درّست في كلية الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانيّة، وهي تعرض أعمالها بانتظام بين بيروت وباريس، وعدد من العواصم العربية والأوروبية.

«نزهة في الطبيعة»: حتى 7 آذار (مارس) . غاليري «مارك هاشم» (ميناء الحصن - وسط بيروت). للاستعلام: 01/999313

«انعكاسات» (اكريليك وزيت على كانفاس ــ 125 × 250 سنتم ـ 2023)

جبران خليل جبران ينبعث في لوحات غسان النعنع

جداريّتان فقط ضمّهما المعرض الأخير الذي أقامه الفنان السوري غسان النعنع أخيراً في «غاليري كامل» في دمشق. إلا أنّهما تبدوان لوحات عديدة نظراً إلى الغنى الذي تمتعتا به، إذ تكتنفان شعريّة وشفافية مفتوحتين على الرؤى الفلسفية والصوفية التي تحيلنا على عوالم جبران خليل جبران التشكيليّة، يوم تأثر بأعمال الرسّام والشاعر الكبير وليام بليك، ذي

> لا يقلّد جبران البتّة، بل يمضي في الخطّ الرومنطيقي التعبيري

المنحى الرومنطيقي الذي ازدهر في القرن التاسع عشر، سواء في إنكلترا مع جون كيتس ولورد بايرون، أو في أميركا مع وليم وردزورث، الذي اعتبر جبران ضمنه. إذ تأثر بهذه المدرسة العالمية التي سادت آنذاك، مضيفاً إلى كتاباته الفلسفية والصوفية لوحته التي تكمل رؤياه الخاصة للحياة والإنسان.

لدى مشاهدتنا لوحتَي غسان النعنع الجداريتين الضخمتين، نشعر بأنه امتداد لتلك المدرسة، علماً بأنه لا يقلّد جبران البتّة، بل يمضي في الخطّ الرومنطيقي التعبيريّ المشار إليه. المعرض هنا بالاتجاه الصوفي الذي لمع فيه جبران الرسّام كحنين إلى البراءة الأولى والارتقاء الديني الصوفيّ المتماثل، سواء جاء من الهند أو من الفنّ العربيّ القديم أو من أي مكان آخر في العالم. مع التأكيد على أنّ «الثورة الجبرانيّة» لا تقف عند حدود التصوّف، بل تتعدّاه إلى الإشراق الإنساني، النثري والشعريّ، الغالب في مؤلّفاته، كما في العوالم الشعريّة لإلياس أبو شبكة وخليل مطران وأحمد شوقي وأبو القاسم الشابي، وهذا الأخير كان الأكثر تأثراً بجبران الثائر والرومنطيقي.

هل أفاد غسان النعنع من مجمل هذه المناخات في زمن الحداثة ومذاهبها التشكيليّة المختلفة والمتعدّدة؟ إذ يبدو شديد التغرّب عن زمنه الراهن، المادّي والعقلاني، مؤثراً العودة إلى الرومنطيقية القديمة، حتّى إنّه ينأى عن السياسيّ المباشر، وعن العنف والجنون اللذين يطبعان المرحلة في الواقع والفنّ على السواء، ملتزماً بالدلالات الفلسفيّة العميقة التي تشدّد على حريّة الإنسان وكينونته وارتقائه الروحيّ. فهل خاض المغامرة الكبرى حين جمع رؤاه في جداريتين يتيمتين ولم يوزّعها على عشرين أو ثلاثين لوحة صغيرة الحجم؟

يغوص النعنع في الأبعاد الدينيّة الحقيقية، مثلما فعل جبران خليل جبران يوم ثار ضدّ الكنيسة ورجال الدين وأعلن حبّه للمسيح «ابن الإنسان»، نابذاً التعصّب والطائفيّة وهو القائل «ويل لأمة تكثر فيها المذاهب والطوائف وتخلو من الدين». النعنع يحمل بداخله ثورة شبيهة، عقيدةً وتعبيراً فنّياً، مع التأكيد على عدم تحميل جداريّتيه الرائعتين أحمال هذه المرجعيّات كلّها، بل هي محاولة لتقريب الصورة، مع التأكيد على عدم تحميل هذا الفنان كلّ تلك التراكمات، إذ استلهم الروح الجبرانيّة بأسلوبه الخاص، ما يُبعده حتماً عن التقليد.

لا يرى غسان النعنع بعينيه بل بعمق الرؤيا والإحساس باللون وفيه شميم من أمل، فجداريّتاه مخالفتان للسائد اليوم في المعارض الفنّية، فهل نحسبه خارج عصره؟ بلى، هو كذلك، متجاوزاً التأثيرات الراهنة في زمن الحداثة وما بعدها، معتمداً تقنية الزيت على قماش، وكل جداريّة تتضمّن ثلاثة مشاهد منفصلة-متصلة: المرأة «الخاطئة» التي لم يستطع أحد رميها بحجر، وبمحاذاتها المسيح في عظة الجبل، ويبدو جبران في الأسفل قارئاً من كتابه، وإلى اليسار العشاء السرّي. وفي اللوحة الثانية جبران جالسٌ في الأعلى وسط الألوان المشعّة، محاطاً بهالة رماديّة وحاملاً كتاباً أبيض، فيما ينظر إليه الناس الموجودون في الجدارية عند مستوى أدنى ويرفعونه بنظرات ريبة. عمل قائم على روحانية عالية معبّر عنها بتدرّجات اللون الأبيض. تصوّرات دينية مضاءة بالنقاء والصفاء اللذين يجمّدان الزمن. ثورانيّة مشعّة في لوحة ساكنة. أفكار وجماليات وأسلوب مثير للدهشة ومشاعر الحب والدفء والنور الصوفيّ الطاغي.

«لذة سلبية» (مواد مختلطة على كانفاس ـ 116 × 89 سنتم ـ 2022)

منصور الهبر يعلنها «اشتباكاً» بصرياً

يقدم منصور الهبر (بيروت ـ 1970) حواراً بين المرئي وغير المرئي في معرضه Beau Négatif الذي يضمّ عدداً من الأعمال المغرقة في البقع اللونية المبعثرة في تناغم ما، عند الحدود الجليّة وغير الجليّة. الأشكال مسطحة، حادّة، أو معلّقة في فضاء اللوحة، وفي كل ركن من أركانها إلماعة بصريّة مختلفة تخضع في النهاية لأسلوب الفنان في جمع العناصر الملوّنة والمشلّعة. وكلّما أطلنا التحديق إلى لوحته، تبدّى لنا امتزاج التجريد بالواقعية. تجهد العين أمام لوحات الهبر إلى إدراك ما لا يُحصى من المكوّنات، واللغة البصريّة المعقّدة فنّياً وتعبيرياً التي تفرضها التنسيقات والمواد المستخدمة. بيد أنه يتسرّع قليلاً في صوغ المساحات الملوّنة، مستعيناً بأسلوب الكولاج، موظّفاً الخامات المتنوّعة لتشكيل لوحته، من ألوان الأكريليك إلى الأقلام والأحبار وقصاصات الورق، مازجاً الرسم الصريح والتجريد اللونيّ في رؤى صاخبة مليئة بالحذف والإضافة وخدش الأسطح.

العلاقات المتناقضة بين العناصر والأدوات خيط موصول في لوحاته، تحجب لطخات الطلاء الفجّة كطبقات من اللون تفضي إلى تكرار «المشهد». الفجوات تفصل بين كتل الألوان، وكلّ طبقة تشير إلى طبقة أسفلها. وفي تتابع الحواف وضربات الفرشاة تفاعل غريب يمنح إحساساً بالوهم. التكرار لديه سمة تغلب الإضافة، وتراكم الطبقات يُفقد العناصر تماسكها، وهذا جانب سلبيّ ناجم عمّا يشبه التسرّع والمباشرة والارتجال وانعدام الوحدة.

يبدو منصور الهبر في بعض لوحاته مطلقاً لفرشاته حرّية التعبير الفرح، إذ يكثر من الألوان التي تخلق تنافراً في البناء السرديّ. لوحاته هجينة، غير منصهرة في مناخ تشكيليّ واحد، فيطغى التكرار، رغم وفرة الخامات والأدوات. ثمة افتعال وسرعة وعشوائية. صحيح أننا نلمح بين سطر شخوصاً تمارس حياة عادية، في جلوس أو حركة، مراقبة أو تأمّل، إنّما تظهر كأنّها أُقحمت على عجل لتحضر في «الاسكتش» أو التكوين السريع .

نلمح بين اللوحات المعروضة بعض اللوحات المتجانسة لوناً وموضوعاً، إلا أن الانطباع العام الذي نخرج به من معرض منصور الهبر أنّه يحدث «اشتباكاً» بصرياً بين اللوحة والفراغ المحيط بها حيث التجويفات التي لا تفتح نوافذ على اللوحة أو إيحاءً أو نظرة بنيويّة تشدّ اللون إلى الخطّ وما بينهما.

اللوحة التجريدية في أعماله هي البقع المتوازنة التي تنتقل من بقعة إلى أخرى مفعمة باللون، كثيفة، مشرقة، غنائية، منمنمة ومتفجّرة. لكن ذلك لا يخفي مهنية وسيطرة على الأسلوب ولا يعدم اللوحات ميزتها خصوصاً تلك المضافة لا المكرّرة.

Beau Négatif: حتى 18 آذار (مارس) . غاليري Art on 56th (الجميزة . بيروت). للاستعلام: 01/570331

قضية

مشروع «كلمة» الإماراتيّ يرتكب مجزرة رقابيّة

رشيد وحتي

لا شكّ في أنّ الترجمة كانت دوماً الوسيلة الرئيسة في تعارف الشعوب في ما بينها وحتى في رفد الثقافات بصور وتراكيب ومفاهيم جديدة من ثقافات أخرى مجاورة أو بعيدة، بحيث تزدهر الحضارات كلّما انفتحت ذاتُها على الآخر واستضافتهُ في لسانها. لكنَّ الأمر، للأسف، ليس كذلك في مشروع «كلمة»، التّابع لـ«دائرة الثقافة والسياحة» في أبو ظبي؛ وهو مشروع إماراتي، غير ربحي، يدعم ترجمة المؤلّفات العالمية إلى اللغة العربية، باختيار سنوي لـ 200 كتاب من أهم المؤلفات عبر العالم، ومن مختلف اللغات، ليقدمها إلى القارئ العربي.

خلال تسلّمه نُسَخه الشّخصية من ترجمته العربيَّة لكتاب «فهرس بعض الخسارات» للكاتبة الألمانية يوديت شالانسكي (صدر أخيراً عن «كلمة»)، لاحظ المترجم المصري سمير جريس (الصورة)، المقيم في ألمانيا، أنَّ أحد فصول الكتاب، المعنون بـ«دائرة معارف في الغابة»، قد تعرض لمذبحة أطاحت بـ 640 كلمة على حد تعبيره، مضيفاً على صفحته الفايسبوكية بأنّ الفصل «يدور حول موضوع الجنس والأعضاء الجنسية لدى الرجل والمرأة. والحذف حدث بدون اتفاق مع الكاتبة، وبالطبع بدون الرجوع إليّ [..] إن إصدار الطبعة العربية للكتاب ظل معطّلاً لمدة سنتين، بسبب بعض الفقرات والجمل التي أثارت حفيظة القائمين على المشروع، الذين رأوا فيها ما يثير من وجهة نظرهم، فطلبوا مني التخفيف منها ورفضت، لأنها مكتوبة بأسلوب علمي تام، لكن عندما صدر الكتاب اكتشفتُ ما حدث. وأضيف هنا أن هذا الفصل مكتوب بأسلوب علمي يكاد يكون جافاً، ولا علاقة له بالإثارة من قريب أو بعيد». وهذه مجرّد ملاحظة أوليّة من المترجم، إذ لم يفرغ سمير جريس بعد من التدقيق في النص المطبوع كاملاً. وقد كان كتاب شالانسكي من أبرز إصدارات العقد الأخير في ألمانيا، ووصلت ترجمته الإنكليزية إلى قوائم جائزة «مان بوكر» للآداب غير الناطقة بالإنكليزيّة، فرع المقالة الأدبيّة، لتميزه بأسلوب يمزج، في توليفة فريدة، بين الأدبي والفلسفي، بالاستناد إلى الوقائع التاريخية والعلمية عبر خيال روائي خصب وخلّاق. وتدور الفكرة العامة للكتاب الذي يتألّف من 12 فصلاً، حول فكرة الفناء والزوال، من خلال تناول كل فصل من فصول الكتاب شيئاً اختفى ولم يعد له وجود، أو شيئاً ضاع كلياً أو ترك آثاراً مادية محدودة. وفي تداعيات لهذه القضيّة الرقابيّة الخانقة لحرّيّة تداول المعلومة ورواج وسائط المعرفة، أكد جريس، في تصريحات لمنابر مصريّة أن ناشر الأصل الألماني دار Surhkamp، سيتواصل مع مشروع «كلمة» لتبليغه اعتراضه على الحذف وتبرُّؤه الكلّي مما وقع. في الشّقّ القانوني للقضيّة، تؤكّدُ العقود المبرمة بين مشروع «كلمة» والمترجمين، في أحد بنودها على ضرورة التزام المترجم الدقة والأمانة في الترجمة، ولا يتضمن حق أحد في الحذف. ويصرح سمير جريس بأنه لا يعرف الإجراء المتّبع في هذه الحالة، وأنّ الكاتبة يوديت شالانسكي صُدمت بعدما علمت بتعرض أجزاء من كتابها للحذف. يشارُ إلى أنّ ثمّة سابقةً في هذا التّدخُّل الرّقابي لمراجع الترجمة في مشروع «كلمة» بتشويه مخطوطات المترجمين بالحذف والتعديل والتحريف، لنزوعات مُشْخْصَنَة و«أخلاقية»، لا علاقة لها بميدان الترجمة، ولا بنقل المعارف بين الشعوب، وهو ما حدث لترجمة مترجم مصري آخر: أحمد فاروق الذي نقل عن الألمانيّة رواية «مجد متأخر» لأرتور شنيتسلر، إذ تعرّض متن الرواية للغربلة «الأخلاقيّة»، الفجّة عبر تطهيرها من كلّ المعجم الذي يمتّ بصلة لأنواع الخمور والكحول، وحذف كل أنواع الجعة والنبيذ، لتحلّ محلها تعبيرات محايدة، مفتقدة للذّقّة في توصيف أمزجة مشروبات الشعوب الروحية، فتمّ تعويض ما اعتبره المراجعُ «منكراً» بكلمتَي «مشروب» أو «شراب».

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 28 شباط 2023 العدد 4860

صورة وخبر

مع اقتراب منتصف شهر شعبان، تكاد عائلتا السمرة والأرناؤوط في صيدا (جنوب لبنان) أن تنهيا تحضير حلوى «الجزرية» المعروفة بـ «حلاوة النص»، المرتبطة تقليدياً بهذه المناسبة الدينية. الحلوى اللذيذة تُصنع من البقطين المعروف أيضاً بالقرع العسلي، لكنّها تكتسب اسمها نسبةً إلى لونها بعد نقعها بالكلس وطهوها مع القطْر وماء الزهر. منذ 80 عاماً، تُقشَّر هذه الفاكهة وتُقطّع أمام المارّة في أزقة المدينة القديمة، قبل أن تُطبخ في «دست» نحاسيّ كبير على النار. وفيما كانت «الجزرية» حلوى الفقراء، قفز سعر الكيلو الواحد منها من ثمانية آلاف إلى 400 ألف ليرة لبنانية في ظلّ الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلاد.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

وصلنا في العالم العربي تعريف المنظّمات الصهيونيّة للاسامية. التعريف كان نتيجة عمل سنوات طويلة وتحريض من قبل إسرائيل والمنظّمات الصهيونيّة. وزارة الخارجيّة الأميركيّة اعتنقت التعريف وبات هو المُعتمد في عمل الحكومة الأميركيّة في رصد الإعلام العربي، وخصوصاً ذلك الذي يتلقّى التمويل من حكومات الغرب. التعريف مفاده أنّ التعريف البديهي لمعاداة اليهوديّة لم يعد كافياً. وليس من ضبابيّة في تعريف معاداة الساميّة: معاداة اليهود كيهود (لا يجب أن يدخل العرب في جدال عقيم حول أنّ مصطلح اللاسامية يجب أن يشملهم لأنّهم ساميون، لأنّ المصطلح يعني اليهود بصرف النظر عن دقّة التعريف الإيتومولوجيّة). أراد الصهاينة وصم معاداة إسرائيل والصهيونيّة باللاساميّة كي تحرّم المعاداة السياسيّة لإسرائيل والصهيونيّة. ما هي الحيل التي اجترحها الصهاينة؟حيل عدّة في التعريف. يقولون مثلاً: من اللاسامية حرمان اليهود من حق تقرير المصير. أنا لستُ، وليس العرب، من أنصار حرمان اليهود من تقرير المصير على ألا يكون على حساب شعب آخر. كما أنّنا لسنا من أنصار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لو كانت ترجمة الحق على حساب شعب آخر (لو أنّ الشعب الفلسطيني طالب مثلاً بدولة مصر). لا، الوقاحة في التعريف الجديد أن يجعل من وصف إسرائيل «بالمشروع العنصري» هو قول مهين لليهود. لكن لماذا؟ لو أنّنا أطلقنا أوصافاً شنيعة ضدّ النظام السعودي أو الإيراني فهل نكون نهين المسلمين في العالم أجمع؟ هنا نرى أنّ الصهاينة يجترحون حيلاً لا يطبّقونها إلا في حالة واحدة. العنصر الآخر في التعريف المضحك هو اعتبار مطالبة إسرائيل بسلوك غير موجود في أيّ دولة ديموقراطية أخرى هو معاداة لليهود. ومقارنة إسرائيل بالنازيّة أمرٌ هو أيضاً معادٍ لليهود، مع أنّ يهوداً من إسرائيل يجرون المقارنة (بمن فيهم الناجي من المحرقة إسرائيل شاهاك). ويمنع التعريف الجديد إيلاء موضوع فلسطين أهميّة تفوق الاهتمام بدول أخرى. أترون الآن لماذا تكتب «درج» و«ميغافون» 50 مقالة عن إيران ضدّ النظام مقابل مقالة واحدة عن فلسطين ومن زاوية باهتة بلغة الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركيّة؟

المفكرة

«مهرجان صور»: السينما حقّ للجميع

■ أطلقت «جمعية تيرو للفنون» و«مسرح إسطنبولي» فعاليات «مهرجان صور السينمائي الدولي للأفلام القصيرة» بنسخته العاشرة في الفترة الممتدة بين 4 و6 آذار (مارس) المقبل في «المسرح الوطني اللبناني المجاني» في صور (جنوب لبنان)، بمشاركة 29 فيلماً منوّعة بين الروائي والوثائقي والتحريك من 18 دولة، وهي: الجزائر، السعودية، العراق، فرنسا، إيران، سوريا، البحرين، سويسرا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، بلجيكا، جمهورية التشيك، فلسطين، إيطاليا، الأردن، الصين، مصر ولبنان. تتنافس الأشرطة المشاركة ضمن المسابقة الرسمية على جوائز أفضل فيلم روائيّ، أفضل فيلم وثائقي، أفضل فيلم تحريك، أفضل ممثّل، أفضل ممثّلة، أفضل تصوير وجائزة لجنة التحكيم والتي تضم المخرجة الإسبانية أنا سندريرو ألفريز والمخرج السوداني ناصر يوسف والمخرجين موريال أبو الروس ووليد مونس وفادي سرياني وشادي زيدان من لبنان. وأكد مؤسّس «المسرح الوطني اللبناني»، الممثل والمخرج قاسم إسطنبولي، أنّ «استمرار المهرجانات وعروض الأفلام والورش التدريبية المجانية رغم كل الأزمات من حولنا يشكل فرصة مهمة للتلاقي وفرصة للجمهور للتعرف على ثقافات مختلفة من العالم كي يكون الفن حق للجميع دوماً بأسرار الشباب المتطوعين على العمل من أجل الفن».

آنجو ويحيى... والـ «مجدرة» ثالثهما

■ الشهر الماضي، تجدّدت عروض «مجدّرة حمرا» في بدارو. وها هي المسرحية التي ألّفها وأخرجها يحيى جابر وتفرّدت بأدائها آنجو ريحان (الصورة) تنتقل إلى «مسرح مونو» (الأشرفية) حيث تُعرض 7 و21 و28 آذار (مارس) المقبل. تتقمّص الممثلة اللبنانية في هذا العمل ثلاث سيدات من الجنوب اللبناني ينحدرن من النبطية، ويقطنّ في ضاحية بيروت الجنوبية. هؤلاء النسوة يروين قصصهن عن الزواج والطلاق والغربة والأولاد وإعداد الطعام. يجول العمل على الشابة «فطم» الأرملة الصبية التي تسأل: «هل يحق لها الزواج مرة ثانية؟»، وعلى «مريم» الكاتبة الحائرة في العيش بين باريس والنبطية، وبين أكل الكرواسان أو «البسكويت والراحة»، و«سعاد» التي وجدت مفتاح قلب الرجل عبر إعداد المجدّرة الحمرا.

مسرحية «مجدّرة حمرا»: الثلاثاء 7 و21 و28 آذار 2023 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام عبر تطبيق «واتساب»: 70/912711

علي شرّي: «السدّ» في بيروت

■ أعلنت شركة «أم سي للتوزيع» أخيراً أنّ فيلم «السدّ» (80 د . 2022) للمخرج اللبناني علي شرّي (1976) سيُعرض في الصالات المحلية بين 23 و29 آذار (مارس) المقبل. الشريط حائز جائزة «أفضل إنجاز فنّي» في «مهرجان تسالونيكي السينمائي» في اليونان، وعُرض عالمياً للمرّة الأولى في «مهرجان كان السينمائي الدولي»، فيما حصل بطله الممثل السوداني ماهر الخير (الصورة) على جائزة «أفضل ممثل» في الدورة الـ 44 من «مهرجان القاهرة السينمائي الدولي». أما الأحداث، فتتمحور حول «ماهر»، وهو عامل في مقلع من الطوب الطيني تغذيه مياه النيل. يتسلّل كلّ ليلة إلى الصحراء ليكمل عمله على بناء طيني غريب. بينما ينتفض الشعب السوداني لاستعادة حريته، تدبّ الحياة في المبنى الطيني. بعد الفيلمَيْن القصيرَيْن «القلق» (2013) و«الحفّار» (2016)، أكمل شرّي بباكورته الروائية «السدّ» ثلاثية مخصّصة لما يسمّيه «جغرافيات العنف»، أو «مشهديات العنف».

عرض فيلم «السدّ»: من الخميس 23 لغاية الأربعاء 29 آذار 2023 في صالات «فوكس سينما» ومجمّع ABC في الأشرفية.

جاز ونبيذ

■ تذوّق النبيذ والجاز مزيج لا يضاهى! اليوم الثلاثاء، يدعو NOW Beirut الجمهور إلى الاستمتاع بمقطوعات جاز «رائعة» تقدّمها فرقة CoolDrive المؤلفة من «باقة من روّاد ساحة الجاز في بيروت»، مع الحصول على فرصة لاختبار نوع جديد من النبيذ. يحيي السهرة المرتقبة الفنانون: عبودي سعدي (باص)، هاني سبليني (كيبورد)، نضال أبو سمرة (ساكسوفون)، جو خوري (ساكسوفون تينور)، علي جرادي (ساكسوفون)، ووليد طويل (درامز). في الموعد المرتقب، سيكون الحاضرون على موعد مع حصّة وافرة من الأعمال الراسخة في الذاكرة لأسماء معروفة.

حفلة CoolDrive Jazz: اليوم الثلاثاء . الساعة التاسعة مساءً . NOW Beirut (شارع سليم بسترس . الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 01/211122

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com